



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان

الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة نحول التحول إلى

الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة بنك الخليج الجزائر AGB

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الجليل شليق

إعداد الطلبة:

* مولاتي عبد الناصر

* دريهم حسين

* غميمة البشير

لجنة المناقشة:

رئيسا

أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

د. هشام غربي

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

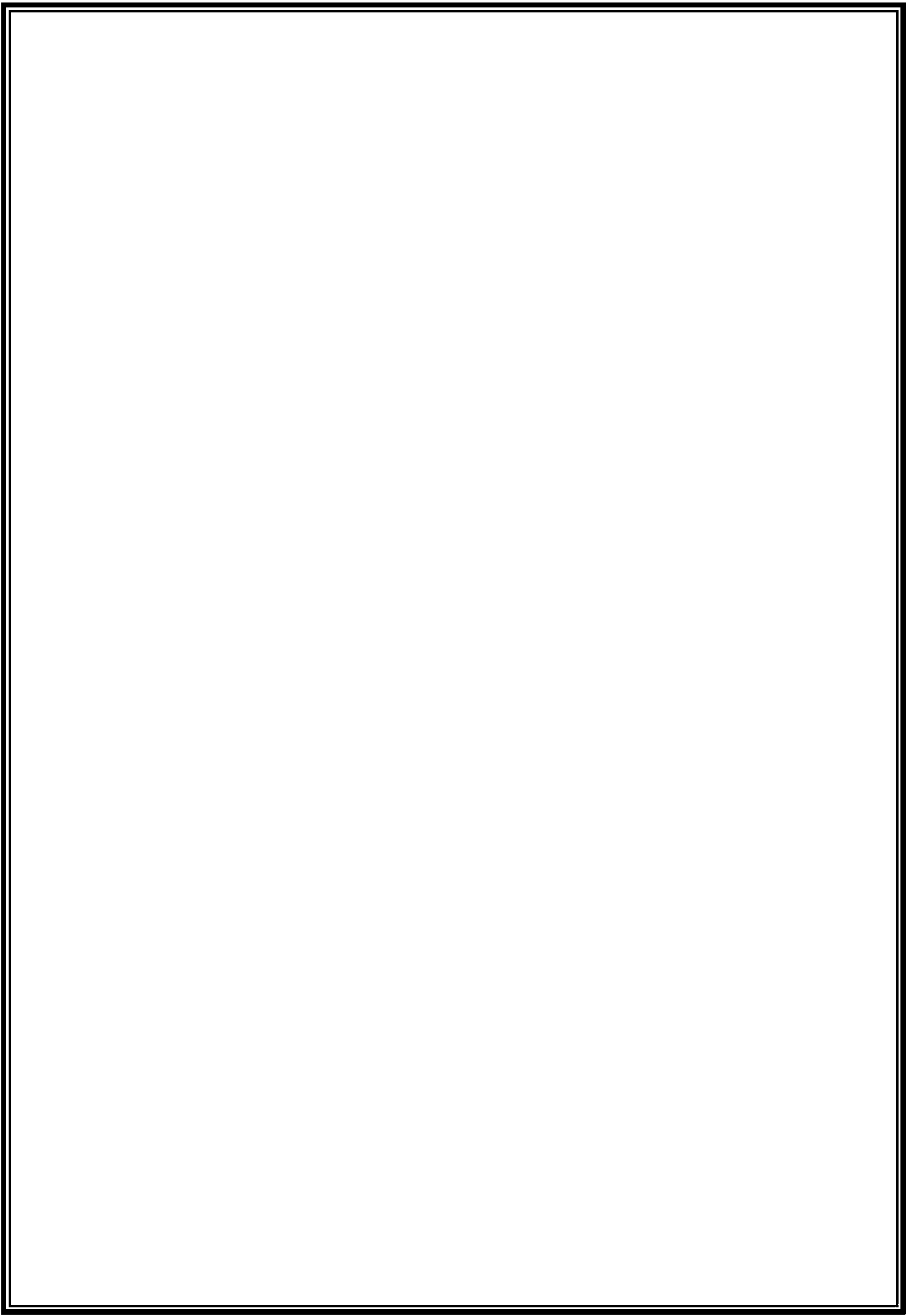
د. عبد الجليل شليق

ممتحنا

أستاذ محاضر "ب" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

د. بشير دريدي

السنة الجامعية: 2021/2020





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان

الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة نحول التحول إلى

الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة بنك الخليج الجزائر AGB

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الجليل شليق

إعداد الطلبة:

* مولاتي عبد الناصر

* دريهم حسين

* غميمة البشير

لجنة المناقشة:

رئيسا

أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

د. هشام غربي

مشرفا ومقررا

أستاذ التعليم العالي "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

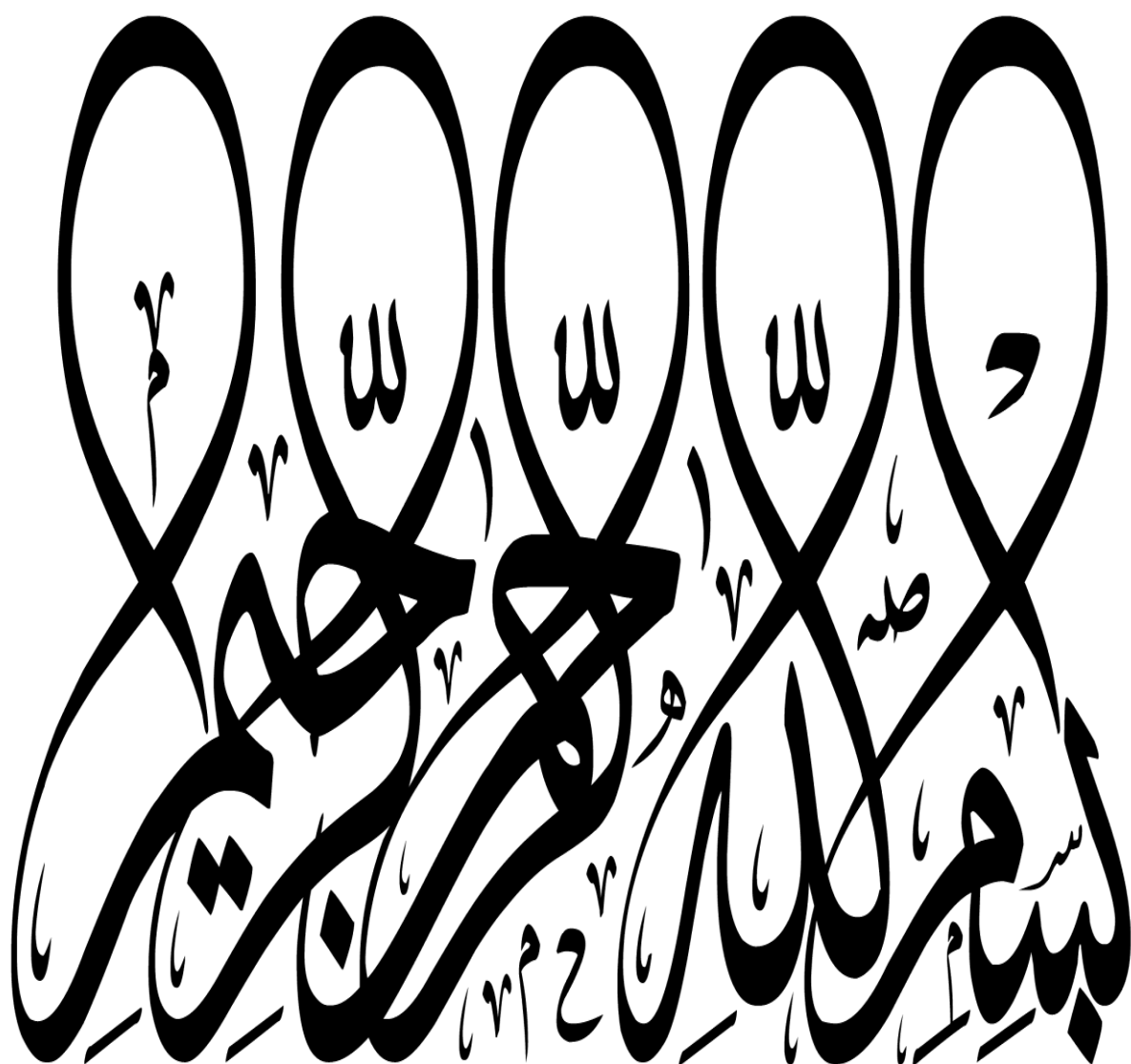
د: عبد الجليل شليق

ممتحنا

أستاذ محاضر "ب" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

د. بشير دريدي

السنة الجامعية: 2021/2020



شكر وتقدير

أول مشكور هو الله عز وجل، ثم
آباءنا على كل مجهوداتهم
منذ ولادتنا إلى هذه اللحظات، أنتم كل شيء،
نحبكم في الله
أشد الحب.

يسرن أنوجه شكرنا لكل من نصحن
أو أرشدن أو وجهن أو
ساهم معنا في إعداد هذا
المذكرة بإيصالنا للمراجع
والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من مراحلها
ووشكر على
وجه الخصوص استاذنا الفاضل الدكتور
:محمد الجليل شليق
على مساندته وإرشادنا بالنصح والتصحيح وعلى اختيار العنوان
والموضوع، كما أن شكرنا
موجه لإدارة كلية العلوم
الاقتصادية بجامعة الشهيد حمة لخضر

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة وصاحب الفكر المستنير، فأنت وحدك من كان له الفضل الأول علي لأبلغ التعليم العالي، لك أنت والدي الحبيب الذي أتمنى من الله أن يطيل عمره.

إلى حبيبتي التي أفضلها عن نفسي، فهي التي ضحت من أجلي، والتي لم أراها يومًا ما تدخر جهدًا في سبيل إسعادي دائمًا وأبدًا، إليك وحدك أُمِّي الحبيبة.
إليك أيضًا زوجتي العزيزة ورفيقة الحياة والكفاح، إلى ابني العزيز محمد العروسي قرة عيني.

كما أيضًا أصدقائي الذين دائمًا ما أشهد لهم بأنهم نعم الرفقاء بجميع الأمور.
إلى جميع أخوتي الذين كان لهم الفضل في إزالة الكثير من العقبات والصعوبات من طريقي، أليكم أساتذتي الكرام، فكنتم دائمًا تقدمون لي يد العون.
فأني أهدي لكم جميعًا بحثي هذا.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
والصلاة والسلام على خير الأنام
إلى من أفضلها على نفسي، ولم لا فلقد ضجّت من أجلي
ولم تدّخر جهداً في سبيل إسعادي على الدوام
(أُمّي الحبيبة).
نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه
صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.
فلم يبخل عليّ طيلة حياته
(والدي العزيز). حفظهما الله وأطال في عمرهم
إخوتي كل باسمه أختاي مسعودة وخوله حفظهم الله جميعاً
آية الرحمان ابنتي الغالية زوجتي الحبيبة
الأستاذ المشرف الدكتور شليق عبد الجليل
إلى أصدقائي، زملائي في الدفعة كل باسمه
ولا ننسى الأساتذة الأفاضل البروفيسور سليمان ناصر حفظه الله الأستاذ فؤاد بن حدو كل
الأساتذة طيلة مسيرتنا الدراسية
الأحباب والأصدقاء وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصدّة كثيرة
أقدّم لكم هذا البحث، وأتمنّى أن يحوز على رضاكم.



تعزية

ونحن نعد في هذه المذكرة حتى فجعنا بنبا وفاة الأستاذ في الاقتصادي الإسلامي الشيخ حسين حسين شحاته عليه رحمة الله الذي كان له الفضل الكبير والأثر الواسع والمرجع السديد في كل خطوات إعدادنا للمذكرة فاللهم ارحمه ووسع مدخله واجعل ما قدمه للاقتصاد الإسلامي عامه في ميزان حسناته

اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمك كان يشهد أن لا إله إلا أنت، وأن محمداً عبدك ورسولك، وأنت أعلم به، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته، اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده.

الملخص:

إن النجاح الذي عرفته المصارف الإسلامية في كافة أرجاء العالم خصوصا في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة دفع بالبنوك التقليدية إلى الأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية باعتبارها بديل إستراتيجي من البدائل التمويلية المتاحة، وهذا من خلال تعبئة المدخرات للأفراد و المؤسسات والقيام بتوظيفها. ونظرا لتعدد صور العمل بالصناعة المالية الإسلامية، قامت البنوك التقليدية بفتح نوافذ أو شبائيك إسلامية في شكل وحدة إدارية داخل الهيكل التنظيمي لهذه البنوك، لاستقطاب أكثر للموارد التمويلية المتاحة، وتنويع الخدمات المقدمة من خلال دراستنا توصلنا إلى أن الجزائر تحاول خوض تجربة فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية في بنوكها التجارية تلبية لرغبات زبائنهم، وبمقارنة تجارب دولية رائدة لكل من ماليزيا وبريطانيا والإمارات في فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية، خلصنا إلى أن كل من ماليزيا وبريطانيا والإمارات كتجارب ناجحة أثبتت أن الأخذ بأسلوب الفروع والنوافذ الإسلامية هي خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك إسلامي قائم، في حين أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر لازالت تواجه صعوبات عديدة في ربح المزيد من المساحات في الساحة المصرفية رغم مراعاة الحكومة عليها في السنوات الأخيرة لامتصاص الأموال المتداولة في السوق الموازية، إلا أننا لا ننكر أن هنالك تحركات على هذا المستوى لكنها قليلة بالنسبة لدولة بحجم الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

البنوك الإسلامية، البنوك التقليدية، النوافذ الإسلامية، الصيرفة الإسلامية.

Abstract:

The success of islamic banks around the world. Especially in light of the recent global financial crisis. Has prompted conventional banks to adopt the islamic banking model as a strategic alternative to financing alternatives by

mobilizing savings and mobilizing individuals and institutions in view of the many forms of work in the islamic financial industry traditional banks have opened islamic windows or windows in the form of an administrative unit within the organizational structure of these banks to attract more available financing resources and diversify the services offered therefore.

The trend of commercial banks towards the opening of Islamic branches and windows conforms to the provisions of Islamic law, the most prominent events taking place in the global economic arena in the last period, where the process is a transition from a situation to a new situation requires the identification of a plan containing the requirements and controls to ensure the legality of Islamic transactions.

through our study we determined that Algeria is trying to experiment with opening branches and windows of Islamic transactions in its commercial banks to meet the wishes of its customers, and by Comparing the leading international experiences of the UAE, Malaysia, Britain and Nigeria in opening branches and windows of Islamic transactions, we concluded that the Malaysia, Britain And UAE. Nigeria as a successful experiment has proved that the adoption of Islamic branches and windows is an encouraging step towards the transformation of an existing Islamic bank. While Islamic banking in Algeria is still facing many difficulties in gaining more spaces in the banking arena, despite the government betting on it in recent years to absorb the money circulating in the parallel market, we do not deny that there are movements at this level, but they are few for a country the size of Algeria.

Key words:

Commercial banks, Islamic banks, branches and Islamic windows, Islamic banking.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
	البسمة
	الشكر والتقدير
	الاهداء 01
	الاهداء 02
	الاهداء 03
	تعزية
	ملخص
	الفهرس
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	مقدمة
	الفصل الأول: النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية والتحول المصرفي
	تمهيد
	المبحث الأول :التحول المصرفي
	المطلب الأول : مفهوم ونشأة وتطور التحول المصرفي
	المطلب الثاني: متطلبات عملية التحول المصرفي
	المطلب الثالث: مبادئ ومداخل التحول المصرفي
	المبحث الثاني : النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية
	المطلب الأول : مفهوم النوافذ الاسلامية
	المطلب الثاني: أهداف وخصائص إنشاء النوافذ الاسلامية
	المطلب الثالث :ضوابط إنشاء النوافذ الاسلامية
	المبحث الثالث :دوافع ومبررات فتح النوافذ الاسلامية ومعوقات نجاحها
	المطلب الأول : واقع فتح النوافذ الاسلامية
	المطلب الثاني :معوقات نجاح النوافذ الاسلامية
	المطلب الثالث : الآراء الاقتصادية والشرعية حول النوافذ الاسلامية
	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني
	ومقارنتها بالتجارب الدولية الرائدة AGBواقع فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر دراسة حالة بنك الخليج
	تمهيد
	المبحث الأول : اعتماد آلية النوافذ الاسلامية في الجزائر
	المطلب الأول : القانون 20-02

	المطلب الثاني : الصيرفة الاسلامية في الجزائر ودوافع فتح النوافذ الاسلامية
	المطلب الثالث : لمحة عن النوافذ الاسلامية في الجزائر والانتقادات الموجهة للبنوك التقليدية في الجزائر
	المبحث الثاني: النافذة الاسلامية في بنك الخليج AGB
	المطلب الأول : نظرة عامة حول بنك الخليج AGB
	المطلب الثاني : صيغ التمويل الاسلامية على مستوى بنك الخليج AGB
	المبحث الثالث : أهم التجارب الدولية الناجحة والتجربة الجزائرية للبنوك العمومية
	المطلب الأول : نظرة استشرافية للنوافذ الاسلامية في البنوك العمومية في الجزائر
	المطلب الثاني : التجربة السعودية كتجربة عربية ناجحة
	المطلب الثالث : التجربة البريطانية كتجربة أوروبية ناجحة
	خلاصة
	الخاتمة
	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	
1-1	بيان بفروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية في مصر في عام 2004	27
1-2	يوضح مجموعة من صيغ الخدمات المصرفية	62
1-3	يوضح أهم صيغ نشاط الاستثمار والتمويل	63
1-4	يوضح مجموعة من الأنشطة الدينية والاجتماعية	64
1-5	فروع المعاملات الإسلامية للمصارف التقليدية في مصر في سنة 2004	92
1-6	الفروع الإسلامية بالمصارف التقليدية بالسعودية في نهاية 2009	93
1-7	حجم التمويل المصرفي الإسلامي إلى إجمالي التمويل في البنوك السعودية للفترة 2000-2004	94
1-8	تطور حجم التمويل المصرفي الإسلامي وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية	94

فهرس الآيات القرآنية

البيان	الصفحة
خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا	24
وَمَنْ يَتَوَكَّلْ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴿٣٨﴾ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ	38
وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ	38
وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَصَتْ غُرَّتُهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ	40

مقدمة

إن النظام البنكي، يعتبر من الأسس التي يستند عليها النشاط الاقتصادي لأي مجتمع، وذلك بالنظر لأهمية الدور الذي يلعبه في المساهمة في إمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من أجل تنميته وتطويره، ومع تزايد دوره الإيجابي في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية فالبنوك اليوم تنظم وتسهل عمليات التعامل بين الأفراد والمؤسسات، حيث تظهر أهميتها في الاقتصاد من خلال ما تقوم به من أعمال وما تؤديه من وظائف وخدمات.

فالبنوك التجارية تسعى لتسهيل المعاملات على أساس الثقة حيث تعمل على تجميع النقود الفائضة عن احتياجات الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إعادة إقراضها لزبائنهم الذين تزداد طموحاتهم وتتعدد مشاريعهم. وتؤدي وظيفة الوساطة المالية خدمات مالية جلييلة مفيدة لوحدة اقتصادية عديدة ومختلفة، إلا أن اعتماد النظام المصرفي التجاري على الربا يؤدي إلى عواقب وخيمة وليس أذل على ذلك من الأزمات المالية التي اجمع الباحثون الاقتصاديون على أن البنوك بأسلوبها الربوي كانت احد أهم أسباب حدوثها.

في ظل الأحداث التي شهدتها الساحة الاقتصادية خصوصا بعد أن ضربت الأزمة المالية العالمية الأخيرة جذورها في عصب الاقتصاد الرأسمالي 2008 التي هزت اقتصاديات الدول وأضعفت البنوك التجارية خلافا عن البنوك الإسلامية والبنوك التجارية ذات الفروع والنوافذ الإسلامية التي كان اثر الأزمة عليها طفيف، ومن هذا المنطلق ازدادت الحاجة إلى وجود بنوك تعمل وفقا للشريعة الإسلامية والتي تقوم أساسا على إلغاء الفائدة وعدم التعامل بالربا في جميع التعاملات، حيث أصبحت هذه البنوك لاعبا مؤثرا وبارزا في اقتصاديات الدول الإسلامية والعالمية، لما حققت الكثير من الانجازات في مجال العمل البنكي خلال السنوات الماضية، فقد شهدت انتشارا واسعا في الدول الغربية والعربية خاصة بعد الأزمة العالمية، وأصبحت محط أنظار عالم المال والاقتصاد في العالم. على الرغم من أن هذه الظاهرة تعتبر اعترافا من البنوك التجارية بأهمية ونجاح العمل المصرفي الإسلامي والبنوك الإسلامية، فقد اتجهت العديد من البنوك التجارية للدخول إلى عالم الصيرفة الإسلامية، ولكن اختلفت في مدخلها في العمل البنكي الإسلامي، فمنها من انشأ فروعاً إسلامية متخصصة، ومنها من حول فروعها تدريجيا إلى فروع إسلامية، ومنها من كان يبيع منتجات إسلامية جنبا إلى جنب مع منتجاته التقليدية، ومنها من اختار التحول الكامل للمصرفية الإسلامية، ومنها من افتتح نوافذ إسلامية داخل فروعها كلها أو بعضها لتقديم منتجات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إشكالية الدراسة.

بناء على ما سبق، تطرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

* ما واقع فتح نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية في ظل الانتشار المتزايد لهذه الظاهرة في العديد من الدول ؟

هذا التساؤل، يقودنا بدوره إلى طرح جملة من التساؤلات والاستفسارات الفرعية مفادها:

* هل تعد النوافذ الإسلامية هي اللبنة الأولى لبنك إسلامي مصغر تأخذ بشكل فرع أو وحدة متخصصة أو شبك لتقديم خدمات بنكية إسلامية؟

* هل أثبتت دراسة التجارب الدولية أن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية هو خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك إسلامي قائم؟

فرضيات الدراسة.

للإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة والتساؤلات الفرعية المبسطة له، يمكن بناء الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

* تحاول الجزائر خوض تجربة فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية في بنوكها التجارية تلبية لرغبات زبائنها.

الفرضيات الفرعية:

* تعد النوافذ الإسلامية هي اللبنة الأولى لبنك إسلامي مصغر تأخذ شكل فرع أو وحدة متخصصة أو شبك لتقديم خدمات بنكية إسلامية؛

* أثبتت دراسة التجارب الدولية إن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية هي خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك إسلامي قائم.

أسباب اختيار الموضوع.

إن اختيار موضوع الدراسة يرجع إلى الأسباب التالية:

- * الأهمية التي يحظى بها هذا الموضوع ضمن اختصاص إدارة مالية ؛
- * يعد موضوع الفروع والنوافذ الإسلامية من المواضيع الهامة في المجال البنكي في الوقت الراهن؛
- * إثراء مجال البحث في المواضيع ذات صلة بالمالية الإسلامية؛
- * الميول الشخصية لدراسة الموضوع.

أهمية وأهداف الدراسة.

تبرز أهمية الدراسة في القيمة البحثية والإضافة العلمية التي يقدمها، ويمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

- * أن تحول البنوك التجارية إلى العمل البنكي الإسلامي بأسلوب الفروع والنوافذ الإسلامية، أكثرها توجها في العالمين العربي والغربي باعتبارها اقل تكلفة؛
 - * يسمح الجمع بين النظامين التقليدي والإسلامي توفير احتياجات العملاء، ويؤدي على المدى الطويل إلى توسع البنوك الإسلامية على حساب التقليدية؛
 - * محاولة إثبات مجموعة من التجارب أن التحول إلى البنوك الإسلامية بأسلوب النوافذ الإسلامية هو أفضل وسيلة للارتقاء إلى بنك إسلامي قائم.
- أما عن أهداف الدراسة، فهي تتمثل في:
- * توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابط تأسيسها والتحديات التي تواجهها ومتطلبات نجاحها وكذا طرق التمويل البنكي الإسلامي؛

محاولة تقييم ظاهرة فتح النوافذ والفروع الإسلامية تتناول مداخل ودوافع الفتح والآثار المترتبة عليها؛

- * محاولة تحليل تجارب عربية وغربية رائدة على المستوى العالمي في مجال فتح نوافذ إسلامية ببيان أثارها الاقتصادي والعراقيل التي تواجهها وعوامل نجاحها.

الدراسات السابقة.

من أهم الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الدراسة ما يلي

* دراسة لطف محمد السرحي: بعنوان الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل 21-20 مارس 2010. يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى تعريف الفروع الإسلامية من حيث نشأتها وتطورها وأهم أهدافها، ومن ثم قام الباحث بعرض الضوابط الأساسية اللازمة لتأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية حيث بين الباحث وجود عدة ضوابط أهمها: الضوابط شرعية، الضوابط المالية والضوابط المحاسبية والإدارية وغيرها من الضوابط. وقد توصل الباحث إلى أن أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية هي معوقات إدارية ومعوقات ذات صلة بالموارد البشرية ومعوقات ذات صلة بالنظم والسياسات، من أجل ذلك أوصى الباحث لضمان نجاح الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ضرورة تطبيق المبادئ الرئيسية التالية: التخطيط العلمي أو الالتزام الشرعي أو لإعداد المناسب للكوادر البشرية بالإضافة إلى ضرورة تطوير النظم والسياسات الملائمة.

* دراسة يزن خلف سالم العطيات: بعنوان تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن، 2007. قام الباحث في هذه الدراسة باستعراض مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن نحو العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال توضيح العوامل المؤثرة على إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن، وبعد الدراسة والتحليل توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها: إن الواقع العلمي أثبت نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كميّاً لمعمل وفقاً لحكام الشريعة الإسلامية كما أن نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية كان له أثر كبير في دفع المصارف التقليدية في الأردن لمعمل وفقاً لحكام الشريعة الإسلامية، لذلك أوصى الباحث بضرورة قيام المصارف الإسلامية في الأردن باستحداث أدوات مالية متطورة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف إيجاد سوق مالي إسلامي يغطي متطلبات السوق المصرفي الإسلامي، كما أوصى بضرورة قيام المصرف المركزي الأردني بإجراء دراسة علمية تكون نواة لتشريع قانون يوضح وينظم ويضبط علمية تحول المصارف التقليدية في الأردن لمعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية

* دراسة مصطفى إبراهيم محمد مصطفى: بعنوان تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية، وهي مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر، 2006. هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة مسألة الفروع الإسلامية للبنوك الربوية، حيث قام الباحث باستعراض

الآراء المختلفة، وخلص إلى عدم جواز التعامل معها إلا في حال عدم وجود بنك إسلامي خالص، أو في حال قيام المصرف الربوي بالتحويل التدريجي لبنك إسلامي.

* دراسة فهد الشريف: بعنوان الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، 2005 يختص موضوع هذا البحث بدراسة ظاهرة اتجاه العديد من المصارف الربوية لإنشاء فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث عرض الباحث حقيقة الفروع الإسلامية وأسباب نشأتها والخصائص التي تميزها عن الفروع الأخرى التقليدية وطبيعة عمل تلك الفروع، كما بين الباحث موقف المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي من الفروع الإسلامية وحكم التعامل معها، وما لإنشاء تلك الفروع من آثار اقتصادية عمى النظام المصرفي التقليدي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، وقد توصل الباحث إلى أن فكرة إنشاء فروع إسلامية تابعة للمصارف الربوية لم تصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى نجاح المصارف الإسلامية وتزايد الإقبال عليها، لذلك أوصى الباحث بضرورة بذل قصارى الجهد من قبل الجميع، سواء السلطات النقدية أو المؤسسات المالية أو العلماء وهيئات الرقابة الشرعية أو المختصين بشؤون الاقتصاد الإسلامي، لأسلمه أساليب وصيغ الاستثمار القائمة عمى الربا والرجوع بها إلى المنهج الإسلامي وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، العربية للعلوم المالية والمصرفية.

* دراسة سعيد بن سعد المرطان: بعنوان تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2003. قام الباحث في هذه الدراسة بتصنيف المؤسسات المطبقة للصيرفة الإسلامية إلى مصارف تباع منتجات إسلامية ومصارف فتحت نوافذ إسلامية ومصارف قامت بتحويل فروع تقليدية إلى فروع إسلامية أو أنشأت فروعاً إسلامية جديدة ومصارف شقت طريقها إلى التحويل دفعة واحدة، ومن ثم قام الباحث بإجراء دراسة تفصيلية للمصارف التقليدية التي فتحت نوافذ إسلامية أو أنشأت فروعاً إسلامية، حيث استعرض الباحث في البداية آراء الاقتصاديين والشرعيين حول النوافذ والفروع الإسلامية بين مؤيد ومعارض، كما قام الباحث بتحديد كل من التحديات التي واجهتها هذه الفروع والنوافذ ومتطلبات نجاحها.

إن ما تشابه فيه هذه الدراسات مع الدراسة محل الانجاز، يتمحور حول تقديم الأهمية اللازمة للفروع والنوافذ الإسلامية ودوافع فتحها، أما وجه الاختلاف الأساسي بين الطرفين فهو يتمثل في كون ظاهرة الفروع والنوافذ

الإسلامية تمثل عنصرا تابعا خلال الدراسات السابقة، أما في الدراسة الحالية فسيتم دراسته كعنصر مستقل مع دراسة متطلبات ودوافع فتحها.

منهج الدراسة.

من أجل دراسة إشكالية البحث ومحاولة اختبار الفرضيات المبسطة لها، تم الاعتماد على المنهج الفرضي الاستنباطي، لأننا بصدد اختبار فرضية وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات كما أننا بصدد الانتقال من العام إلى الخاص وبهذا يكون المنهج الأكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا

صعوبات الدراسة.

من أهم الصعوبات التي تم مصادفتها أثناء انجاز هذه الدراسة، ما يتعلق بقلّة المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع على مستوى الجامعة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الأرقام والمعطيات من الجهات المعنية وذلك بسبب السرية المهنية المنتهجة في البنوك.

هيكل الدراسة.

لانجاز الدراسة، ومن اجل معالجة إشكالية البحث تم تقسيم البحث إلى فصلين، مقدمة وخاتمة، وفقا لما يلي:

سيتم خلال الفصل الأول استعراض مختلف المفاهيم العلمية النظرية المتعلقة بالتحول المصرفي والنوافذ الاسلامية حيث تضمن الفصل ثلاث مباحث، الأول تناول مفهوم التحول المصرفي ومتطلبات عملية التحول وكذا مبادئ ومداخل التحول المصرفي، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى النوافذ الاسلامية مفهومها واهدافها وخصائصها وكذا ضوابط إنشائها، أما المبحث الثالث فاستعرضنا دوافع ومبررات فتح هاته النوافذ ومعوقات نجاحها.

أما الفصل الثاني حول واقع فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر ، تضمن بدوره ثلاث مباحث، حيث يعالج المبحث الأول اعتماد آلية فتح النوافذ الاسلامية في الجزائر، بينما يتناول المبحث الثاني دراسة شاملة لنافذة بنك الخليج AGB، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لعرض أهم التجارب العربية والدولية لفتح النوافذ الاسلامية وكذا قراءة في النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية.

الفصل الأول :

التحول المصرفي

تمهيد

شجع النجاح الذي شهدته الصيرفة الإسلامية العديد من المصارف التقليدية العربية والإسلامية، بل والغربية منها إلى التحول نحو الصيرفة الإسلامية وتبني الأسس والأعمال التي تقوم عليها.

ولعل من إيجابيات تحول المصارف التقليدية نحو المصرفية الإسلامية إثراء الفكر المصرفي الإسلامي، وابتكار العديد من المنتجات المصرفية التي لم تكن موجودة من قبل لدى المصارف الإسلامية، حيث تمتلك المصارف التقليدية الخبرة المصرفية والقدرة المالية التي تجعلها تستقر في مجالات تطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتنشأ إدارات متخصصة في هذا المجال.

وكان من نتيجة ذلك ابتكار وتطوير الكثير من المنتجات المصرفية الإسلامية سواء في مجال قبول الأموال أو مجالات توظيفها أو مجالات الخدمات المصرفية.

فسارعت عديد البنوك التقليدية الى فتح نوافذ وشبائيك في معظم وكالاتها لتقدم هذا النوع من الخدمات، وما سنتطرق اليه في هذا الفصل هو التعرف على فكرة النوافذ الإسلامية وألية عملها وكذا محاولة حصر ومناقشة اهم الدراسات السابقة في هذا الموضوع

المبحث الاول : التحول المصرفي في البنوك التقليدية المفهوم النشأة ومبادئ التحول

المبحث الثاني : النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

المبحث الثالث : دوافع ومبررات فتح النوافذ الإسلامية ومعوقات نجاحها

المبحث الاول : التحول المصرفي في البنوك التقليدية المفهوم النشأة ومبادئ التحول

المطلب الاول: مفهوم ونشأة وتطور التحول المصرفي

اولا : المفهوم

التحول في اللغة: يعني التنقل من موضع إلى موضع آخر، والانتقال من حال إلى حال، والاسم الحول، ومنه قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾¹. أي: تحولاً وتغيراً وانتقالاً.

أما الاصطلاح: فهو الانتقال من وضع فاسد شرعاً إلى وضع صالح شرعاً²، ويكمن الفساد في الوضع القائم المطلوب التحول عنه في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشرع، وفي الطليعة منها التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، هو محرم شرعاً لما ينطوي عليه من الإضرار بالمجتمعات الإسلامية واستغلال ظروفهم المعاشية وحاجتهم الاقتصادية.

ويقصد بالتحول هنا الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المحذور شرعاً والمبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المباحة شرعاً، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي التقليدي حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية³.

نعني بالتحول في هذه الدراسة : الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ، ويكمن عمل البنوك التقليدية في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء ، وفي طليعتها التعامل بالربا ، أما الوضع المطلوب التحول اليه فهو إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية⁴.

وقد تنعقد إرادة متخذي قرار التحول بالإستمرار قدما في خطة التحول حتى يتم التحول الكامل للبنك (فروعاً وإدارات) وهو ما يسمى بالتحول الكلي ، وقد يكتفى البعض الآخر بتحول بعض

1 سورة الكهف، الآية رقم (108).

2 الربيعه، سعود محمد، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1992، ص15.

3 المصدر نفسه، ص69.

4- سعود محمد الربيعه، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته (ط 1، الكويت : منشورات مركز المخطوطات والتراث، 1992) ج1، ص15.

الفروع و/ أو الإدارات أو تقديم بعض المنتجات المصرفية الإسلامية دون توافر النية على التحول الكامل وفق خطط محددة ، وهو ما يسمى بالتحول الجزئي .

ولقد تعددت الآراء حول تعريف ظاهرة أسلمة البنوك التقليدية (ظاهرة التحول)

فعرّفها أحد الباحثين :

"بأن الأصل الشرعي للتحول مستمد من مبدأ التوبة والرجوع إلى الله والإقلاع عن التعامل بالربا أخذاً أو إعطاءً ، وذلك بأن توجد لدى البنك التقليدي رغبة صادقة في التوبة إلى الله من خلال إيقاف التعاملات المصرفية التي بها مخالفات شرعية وإبدالها بالتعاملات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية⁵ .

وعرفها باحث آخر:

"بأنها الفروع التي تنتمي إلى بنوك تقليدية تمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية"⁶ .

وأطلق البعض على ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية من خلال قيامها بإنشاء أو تحويل بعض فروعها التقليدية إلى فروع إسلامية مسمى النظام المزدوج ، أي النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات المصرفية التقليدية⁷ .

وعرفها رابع :

"بأنها وحدات تنظيمية تديرها البنوك التقليدية ، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية"⁸ .

⁵ - حوار مع رياض منصور الخليفي ، مدير عام مكتب المستشار الشرعي الدولي ، الكويت ، نقلاً عن أحمد الليثي، مجلة الجسر ، مقال بعنوان: البنوك الإسلامية بين الأسس والممارسات ، في 20 مارس 2005 ، الصفحة الإلكترونية www.algesr.nl

⁶ - حسين حسين شحاتة ، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي (الامارات العربية ، العدد 240 ، ربيع الأول 1422 / يونيو 2001) ص 33 .

⁷ - عمر زهير حافظ ، رأى في مسألة النظام المزدوج في الاعمال البنكية ، مجلة الأموال ، شركة الاتصالات الدولية (جدة ، العدد الأول، أكتوبر-ديسمبر 1996م) ص 60

⁸ - سعيد سعد المرطان ، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 2

المطلب الثاني نشأة وتطور العمل المصرفي الاسلامي في البنوك التقليدية

في بعض الدول العربية

بدأ تقسيم العمل المصرفي الإسلامي في البنوك التقليدية في شكل فروع إسلامية مستقلة، إذ تعود فكرة إنشاء فروع إسلامية تابعة للبنوك التقليدية إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية ، فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات من القرن الميلادي الماضي قامت بعض البنوك التقليدية بتقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وعندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على المنتجات المصرفية الإسلامية ، عندها قرر بعضها خوض غمار هذه التجربة وقام بإنشاء فروع تخصصت في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

وفيما يلي عرض موجز لتجارب بعض البنوك التقليدية التي خاضت تجربة التحول نحو المصرفية الإسلامية في بعض الدول العربية مثل مصر والكويت والإمارات وفلسطين .

أولاً : في مصر:

كانت البداية من مصر حيث كان بنك مصر في طليعة البنوك التقليدية التي إتجهت إلى إنشاء فروع متخصصة تقدم فقط المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، حيث قام بنك مصر في عام 1980م بإنشاء أول فرع يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية ، أطلق عليه اسم " فرع الحسين للمعاملات الإسلامية"⁹

على إثر النجاح الذي حققه هذا الفرع سارع بنك مصر الى تحويل المزيد من فروعهِ للمعاملات الإسلامية وصل عددها إلى 29 فرعاً في نهاية عام 2004م وتم إنشاء إدارة مستقلة تشرف على أداء

⁹ - النشرة الاعلامية بفروع المعاملات الاسلامية لبنك مصر ، حصل عليها الباحث اثناء المقابلة الشخصية مع أ. سيد الببان مدير فرع الحسين للمعاملات الاسلامية في 2004/9/6

فروع المعاملات الإسلامية وتخضع هذه الإدارة والفروع التابعة لها لإشراف لجنة الفتوى بالأزهر وعضو مجمع البحوث الإسلامية ، وتم فصل أموال تلك الفروع عن أموال البنك الأم¹⁰.

وما لبث أن قام عدد من البنوك المصرية - أسوة ببنك مصر - بإنشاء فروع متخصصة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية بلغ عددها في عام 2004م 58 فرعاً تتبع 12 بنكاً تجارياً ، حسب الإحصائية الصادرة عن إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزي المصري في 2004/8/30م (جدول رقم 1)، وبيانها كالتالي :

جدول رقم (1-1)

بيان بفروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية في مصر في عام 2004

م	اسم البنك	عدد الفروع الإسلامية
1	بنك مصر	29
2	البنك الوطني للتنمية (بالمحافظات)	13
3	البنك الوطني المصري	2
4	مصرف الاتحاد العربي للتنمية والاستثمار	2
5	بنك النيل	2
6	بنك قناة السويس	1
7	بنك التجارة والتنمية (التجارىون)	2
8	البنك المصري الخليجي	1
10	بنك بور سعيد الوطني للتنمية	1

¹⁰ - النشرة الاعلامية بفروع المعاملات الاسلامية ، بنك مصر، مرجع سبق ذكره.

11	البنك المصرى المتحد	3
12	البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى	2
	الإجمالى	58

المصدر: البنك المركزى المصرى، بيان صادر عن إدارة الرقابة على البنوك فى 2004/8/31م.

وقد أصدر البنك المركزى المصرى كتابا دوريا ينظم عمل فروع المعاملات الإسلامية حيث إشتراط على البنك التقليدى الذى يرغب فى فتح فرع إسلامى أن يتقيد بالآتى¹¹ :

- 1- تشكيل هيئة للرقابة الشرعية من علماء الشرع وفقهاء القانون المقارن المؤمنين بفكرة البنك الإسلامى ، تعيينهم الجمعية العمومية بناء على إقتراح مجلس الإدارة ، وتكون مهمتها تقديم المشورة والمراجعة فيما يتعلق بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، ويكون لها فى هذا الصدد ما لمراقبى الحسابات من وسائل وإختصاصات .
- 2- إعداد ميزانية للفرع فى نهاية كل سنة مالية مع مراعاة طبيعة الفرع كمصرف إسلامى ، وبما لا يتنافى مع القواعد المحاسبية المتبعة فى إعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والبيانات الدورية التى تقدم للبنك المركزى من حيث شمولها لكافة وحدات البنك وفقا للتبويب والمسميات المعدة بمعرفة البنك المركزى المصرى.
- 3- يشترط أن يكون العاملون فى البنك من المسلمين المؤمنين بفكرة البنك الإسلامى.

ورغم ما جاء فى الكتاب الدورى المذكور، إلا أنه لم يصدر عن البنك المركزى المصرى - حتى الآن- قانون خاص ينظم ويراقب عمل المصارف الإسلامية والفروع والوحدات التى تقدم المصرفية الإسلامية بالبنوك التقليدية ، حيث خضعت هذه الوحدات لنفس القواعد والإجراءات والمعايير - بل والمسميات- التى تلتزم بها البنوك التقليدية أمام البنك المركزى فى مراكزها المالية وفى بياناتها الدورية.

ورغم أن مصر كانت الدولة الأولى فى المنطقة العربية التى قدمت بنوكها التقليدية المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال فروع متخصصة ، إلا أن هذا التوجه لم يستمر فى النمو كما حدث فى دول أخرى مثل السعودية ، حيث لم تلق التجربة المصرية الدعم الكافى من الأجهزة

¹¹ - البنك المركزى المصرى ، كتاب دورى بعنوان : ضوابط الموافقة على فتح بنوك أو فروع إسلامية، بدون تاريخ .

الرقابية ، وكان الدافع الأساسي لها - في الغالب - جذب شريحة من العملاء من أصحاب الفوائض المالية الذين يتخرجون من التعامل بنظام الفائدة المصرفية.

كما كان لفتاوى شيخ الأزهر وفتوى مجمع البحوث الإسلامية الأخيرة¹² بحل التعامل بالفائدة المصرفية أثرا سلبيا على إنتشار ونمو ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي في مصر.

ثانيا: في الكويت:

صدر القانون رقم 30 لسنة 2003 من البنك المركزي الكويتي بشأن تنظيم أعمال المصارف الإسلامية وتنظيم عملية تحول البنوك التقليدية الى المصرفية الإسلامية، فقد أكد المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي¹³ على أن الأسلوب الأمثل هو تأسيس مصارف إسلامية جديدة أو أن يتبنى البنك التقليدي الراغب في التحول للمصرفية الإسلامية مبدأ التحول الكلي وفق خطة زمنية معلنة ، حيث يرفض البنك المركزي الكويتي فكرة الإزدواجية في التعامل داخل البنك الواحد سواء في شكل فروع إسلامية أو نوافذ أو منتجات إسلامية ، مع إستمرار البنك بالعمل بالنظام التقليدي.

وقد إشتراط القانون الكويتي على البنوك التقليدية التي ترغب في التحول للعمل المصرفي الإسلامي أن تعتمد مبدأ التحول الكامل وليس الجزئي ، ومن أهم هذه الشروط مايلي :

1. إعداد دراسة جدوى تفصح عن جدوى التحول يقرها البنك المركزي.
 2. إعداد خطة التحول وتشكيل فريق عمل لها.
 3. إعداد حملة إعلامية مدروسة لتهيئة العملاء لهذا التحول.
 4. تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية.
 5. تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك المحول.
- وقد بدأ البنك العقاري الكويتي في تنفيذ خطة التحول الكلي للعمل المصرفي الإسلامي في ضوء التعديل الذي أدخله البنك المركزي الكويتي على القانون بشأن تأسيس بنوك إسلامية أو التحول الكامل

¹² - نص فتوى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، الموقع من شيخ الأزهر د. محمد سيد طنطاوي في 27 رمضان 1423هـ / 2002/2/ 4م (الذين يتعاملون مع البنوك بتقديم أموالهم ومدخراتهم إلى البنك ليكون وكلاء عنهم في استثمارها في معاملاته المشروعة مقابل ربح يصرف لهم ويحدد مقدما في مدد يتفق مع المتعاملين معه عليها ، هذه المعاملة بتلك الصورة حلال ولا شبهة فيها ، لأنه لم يرد نص في كتاب الله أو السنة النبوية يمنع هذه المعاملة التي يتم فيها تحديد الربح أو العائد مقدما ، مادام الطرفان يرتضيان هذا النوع من المعاملة ، وأن هذه المعاملة من قبيل المصالح المرسله وليست من العقائد أو العبادات التي لا يجوز التغيير أو التبديل فيها)

¹³ - تصريح من ابراهيم القاضي / المدير التنفيذي للرقابة على البنوك ، البنك المركزي الكويتي (الكويت ، مجلة المستثمرون) مؤتمر التحول الى النظام المصرفي الاسلامي " تجارب وتحديات " تنظيم شركة الاستثمار البشري بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية في الكويت ، الفترة من 30-31 مايو 2005 م.

للمصرفية الإسلامية، وحدد موعدا غايته نهاية 2005م لتصفية المعاملات القائمة غير المتوافقة مع أحكام الشريعة.

كما يوجد عدد 42 شركة تمويل وإستثمار خاضعة لرقابة البنك المركزي الكويتي تم تحويل 13 منها لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في ضوء القانون الجديد¹⁴.

كما تقدم البنك الوطني الكويتي بطلب لإنشاء فروع إسلامية وجارى دراسة طلبه¹⁵.

ثالثا : في الإمارات العربية المتحدة:

بنك الشارقة الوطني (بنك تقليدي تأسس عام 1975م) تبنى مدخل التحول الكامل نحو المصرفية الإسلامية اعتبارا من 2002/7/1م وله 9 فروع.

رابعا : في فلسطين:

في عام 1996م فتح بنك القاهرة / عمان فرعاً للمعاملات الإسلامية في كل من الخليل ونابلس وغزة ، وهذه الفروع الإسلامية إدارة إقليمية مستقلة وحساباتها وميزانياتها المنفصلة عن الفروع التجارية ، وتتبع الفروع الإسلامية مباشرة الإدارة العامة / الأردن¹⁶.

في البنوك التقليدية عالميا

أدى النمو والإقبال المتزايدان على المصارف الإسلامية إلى إضطرار كثير من البنوك التقليدية العالمية في أوروبا وأمريكا إلى تقلص العمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال المشاركة في إنشاء وحدات تتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والمشاركة في تأسيس وإدارة صناديق إستثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أولا: في مجال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:

2 البنك المركزي الكويتي، الاحصائية النقدية الشهرية، أكتوبر 2004م، المجلد 25، العدد 10، ص 35.¹⁴

¹⁵ - تصريح في مقابلة اجرتها الباحثة مع الدكتور/ محمد عبد الغفار الشريف ، عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت سابقا ، على هامش المؤتمر العالمي الثالث

للاقتصاد الاسلامي ، تنظيم جامعة أم القرى ، مكة المكرمة في الفترة من 30مايو الى 2 يونيو 2005م

¹⁶ - بنك القاهرة عمان ، الموقع على الشبكة الالكترونية www.cabestate.com موقع البنك (تملك) تحت عنوان: نبذة عن فروع المعاملات الاسلامية / بنك القاهرة عمان في فلسطين .

في عام 1996م أسست مجموعة (**CITICORB**) مصرفاً إسلامياً مستقلاً في البحرين للعمل بسائر الأدوات والأساليب الإستثمارية الإسلامية المتاحة في السوق العالمية والمحلية تحت إسم (**CITI Islamic Investment Bank**)¹⁷ .

قامت مجموعة (**HSBC**) البريطانية بتأسيس فرع لها في دبي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وقام عدد كبير من البنوك الأجنبية بإنشاء وإدارة محافظ وصناديق إستثمار موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية ، مثل : مؤسسة " هونج كونج " " شنجهاي " " دويتش بنك " " إيه بي إن إمرو " " جي بيه مورجان تشيس " ومصرف درسندر كلاينوروت بنسن ومجموعة **ANZ** الأسترالية النيوزيلندية¹⁸ .

في أكتوبر 2004 تم انشاء أول مصرف إسلامي في بريطانيا تحت إسم " البنك الإسلامي البريطاني " إنطلاقاً من مدينة برمنجهام برأسمال 50 مليون جنيه استرليني، وإمتلك المساهمون الخليجيون الحصة الكبرى من إجمالي حصص المؤسسين البالغ عددهم نحو 12 ألف مؤسس من أفراد وشركات من منطقة الخليج والشرق الأوسط¹⁹ .

ثانياً : في مجال صناديق الإستثمار الإسلامية :

الصندوق الإستثماري عبارة عن وعاء مالي - يأخذ عادة شكل شركة مستقلة عن البنك الذي أنشأه - يتم تجميع مدخرات المشاركين فيه من أفراد وشركات وهيئات ويتم إستثمار هذه الاموال في الأوراق المالية أو بعض الأصول العينية ، بهدف إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في نتائج أعمال الصندوق ، ويتم إدارته من قبل البنك مقابل أتعاب محددة أو نسبة من الأرباح المحققة. وتتيح صناديق الإستثمار الفرصة لأصحاب الفوائض المالية لإستثمار مدخراتهم ، خاصة الافراد الذين لا يملكون القدرة على إستثمارها بأنفسهم نظراً لنقص الخبرة الإستثمارية أو لضيق الوقت ، حيث يتولى إدارة أصول الصندوق جهة متخصصة لديها الخبرة والوقت والمهارة العالية في إدارة الاموال وتنويع

¹⁷ - نزيه حماد ، تقديم الخدمات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية : تجربة البنوك الغربية، مؤتمر التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي بالكويت " تجارب وتحديات " تنظيم شركة الاستثمار البشري بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية (الكويت)، الفترة من 30-31/5/2005 ص 2-4

¹⁸ - نزيه حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص 2

¹⁹ - تصريح من عبدالرحمن الملك ، رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي البريطاني، تحت عنوان: نستهدف مليوني مسلم ونخطط لإنشاء 20 فرعاً في بريطانيا خلال عامين(جريدة الاقتصادية السعودية 2005/5/7)

الإستثمارات مما يقلل من المخاطر كما تتيح الصناديق المفتوحة فرص التخارج لمن يرغب من المشاركين وفرص دخول مشاركين جدد مما يجعل الأموال المستثمرة ذات سيولة عالية.

وقد بدأ اهتمام البنوك التقليدية الغربية بإقامة صناديق إستثمارية إسلامية تدار من قبلها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية منذ منتصف العقد الثامن من القرن العشرين ، وأول تجربة ظهرت إلى الوجود في هذا المجال كانت عام 1988م بتأسيس " صندوق الإستثمار الإسلامي المحدود " (**The Islamic Management Fund Limited**) في جزيرة (جرنسي).

وفي عام 1995م تم تأسيس صندوق " الواحة الإسلامي " بإدارة المصرف الإستثماري البريطاني المعروف بـ " **Robert Fleming** " في لوكسمبرج ، وكان هذا الصندوق متخصصاً في الإستثمار في أسهم الشركات الصناعية العالمية .

وفي عام 1996م أسس المصرف البريطاني : **ANZ** في جرنسي صندوقاً إستثمارياً إسلامياً تحت إسم " صندوق المضاربة الدولية الأول المحدود " (**First ANZ International Limited (FAIM Modaraba**) كصندوق متخصص في الإجارة التمويلية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، كما أسس سيتي بنك صندوقاً إستثمارياً متخصصاً في الأسهم العالمية في لوكسمبرج بإسم (**Islamic Port Folies Citi**).

في عام 2001 وقع بنك باريسا الفرنسي مع بيت التمويل الكويتي مذكرة تفاهم لإنشاء صندوق لسوق مالية إسلامية بقيمة ملياري دولار.

كما تم تطوير مؤشرات أسهم إسلامية من قبل مؤسسات دولية معروفة مثل " داو جونز " (**Dow Jonse Islamic Index**) " فايننشال تايمز " .

ويتسم العمل المصرفي الإسلامي في البنوك الغربية بالسلمات الآتية²⁰ :

²⁰ - نزيه حماد ، تقديم الخدمات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية : تجربة البنوك الغربية، مرجع سبق ذكره، ص 4 - 5

- 1- تقديم الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الغربية بجودة وإتقان وكفاءة عالية في الأداء ، وذلك لتمتع كوادرها الفنية بتأهيل وتدريب عالٍ وخبرة واسعة عريقة في مجال الإستثمار وأنواعه وفرصه الأكثر ملائمة.
- 2- إتسام ممارساتها ونشاطاتها الإستثمارية عموماً بالحرص على تحقيق الأرباح والعوائد المناسبة لعملائها والمستثمرين لديها ، مع مراعاة الأمانة في العمل والشفافية التامة في الأداء ، والمراجعة الجادة والمحاسبة الدقيقة من قبل مجالس إدارتها .
- 3- جدية الرجوع إلى الهيئات الشرعية التي تتولى مساعدتها والإلتزام التام بتوجيهاتها وتعليماتها ، حيث أنها تعتبر ملزمةً وواجبة التنفيذ من قبل الهيئات والإدارات التنفيذية فيها بموجب أنظمة ولوائح مجالس إدارات تلك البنوك.
- 4- إتصاف مشاركتها وممارساتها في تقديم الخدمات المالية الإسلامية بأنها أعمال تجارية بحتة، ليس الغرض منها التحول المباشر أو التدريجي (الكلي أو الجزئي) من بنوك تقليدية إلى مصارف أو مؤسسات مالية إسلامية، إذ أن الباعث على إنشائها وتأسيسها غير مرتبط بمسألة الإيمان بالنظرية الإقتصادية الإسلامية (اللابوية) وضرورة دعمها بممارسة أساليب وأدوات وصيغ العمل المصرفي والإستثماري الإسلامي ، وإنما مبعثه تحقيق رغبات الطالبين لإستثمار أموالهم بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، من أجل الحصول على أكبر قدر من الأرباح والعوائد في هذا السبيل .
- 5 - أما بالنسبة لأداء الزكاة والصدقات والتبرعات عموماً إلى جهات البر بالنيابة عن المستثمرين أو غيرهم ، و إنشاء صناديق لهذا الغرض ، فإنها لا تساهم في هذا الأمر ، ولا تتدخل في هذا الشأن ، لأنها لا تعتبره من إختصاصها .
- 6 - أما فيما يخص فض النزاعات والخصومات الناشئة عن تنفيذ ما تبرمه من عقود واتفاقيات لإستثمار موجوداتها المالية ، فإنها بحسب ما هو منصوص عليه في تلك العقود والإتفاقيات - ترجع إلى المحاكم الغربية في ذلك (باعتبار أن تلك المحاكم إنما تحكم وتلزم الأطراف المتنازعة بما هو مسطور في بنود تلك العقود والإتفاقيات ، بناء على قاعدة " العقد شريعة المتعاقدين ") .

المطلب الثاني : متطلبات عملية التحول المصرفي

أولاً: القانونية:

ويقصد بالمتطلبات القانونية كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق الأطر القانونية، ويتجنب بذلك المسألة^{*}. وتمثل أهم المتطلبات القانونية فيما يلي:

أ. صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي بعد اجتماع يعقد بصفة غير عادية يتضمن الموافقة على تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما يجب مراعاة كافة المتطلبات القانونية في الاجتماع التي تمنح القرار الصفة القانونية.

ب. ويتم في هذا الاجتماع مناقشة تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم القناعات الكافية والدلائل الشرعية على وجوب التحول وصلاحيته تطبيقه، ثم يناقش بعد ذلك مستلزمات التحول من تعديلات أو تغييرات في عقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي، وفي حال حصول المشروع على أغلبية الأصوات اللازمة لاتخاذ قرار التحول ينبغي على مجلس الإدارة القيام بالتعديلات التالية في عقد التأسيس ونظامه الأساسي:

- يجب أن ينص صراحة على أن تكون جميع أعمال المصرف موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا بجميع صورته وأشكاله، أو بأية معاملة محرمة شرعاً في سائر أنواع التعامل مع الآخرين.
- تعديل اسم المصرف في عقد التأسيس بما يدل على طبيعة أنشطته المصرفية المعدلة أو الجديدة وعلى أهدافه وأسلوب تعامله مع الآخرين.

ج. الحصول على الموافقات المبدئية الرسمية من الجهات المختصة (المصرف المركزي) على تحول المصرف التقليدي وتعديل نظامه الأساسي (خاصة وأنه لا يوجد في قانون²¹ المصارف في ليبيا ما يمنع من تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للمصرف).

ثانياً: الشرعية²²:

^{*} جاء في المادة الرابعة من القانون رقم (30) لسنة 2003 ف، الصادر عن مصرف الكويت المركزي بأنه: "يجوز للمصارف القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون، وترغب في مواصلة أعمالها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، أن تقوم بتعديل أوضاعها وفقاً لأحكام القانون لخاص بالمصارف الإسلامية وطبقاً للشروط والقواعد التي يحددها لها مجلس إدارة المصرف المركزي في هذا الشأن".

21 القانون رقم (1) لسنة 2005 ف بشأن المصارف.

22 العطيات، يزن خلف، "تحول المصارف التقليدية وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، 2009. ص 97 وما بعدها.

ويقصد بالمتطلبات الشرعية كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف التجاري القيام بها عند تنفيذ التحول، لكي يكون تحوله صحيحاً من الناحية الشرعية ، وتوجد مجموعة من المتطلبات الشرعية التي يتوجب على المصرف التجاري التقليدي القيام بها عند اتخاذه لقرار التحول، خاصة وأن أغلب أعماله وأنشطته قامت أساساً على مخالفة أحكام الشرعية، وقد يستلزم تنفيذ هذه المتطلبات مواجهة العديد من العقوبات الشرعية، نظراً لتعدد وتشعب الأطراف والجهات المرتبطة بأعمال وأنشطة المصرف التقليدي، وفيما يلي أبرز هذه المتطلبات:

1. وقف التعامل بالربا
 2. تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية.
 3. تعيين مدققين شرعيين داخليين.
 4. استبعاد المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ثالثاً: الإدارية²³:

والمتطلبات الإدارية هي عبارة عن الإجراءات التي تتعلق بالنظام الإداري في المصرف، ويلزم المصرف تنفيذ العديد من المتطلبات الإدارية التي تستدعيها عملية التحول، والاستعداد لمواجهة العقوبات الإدارية الناشئة عنها ، وتشكل الموارد البشرية الركن الأساسي في النظام الإداري للمصرف.

لذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف عند التحول أن تقوم بإعادة تهيئة وتطوير الموارد البشرية بما يتناسب ووضعه الجديد، وذلك من خلال ما يلي²⁴:

1. التهيئة المبدئية:

وهي جميع الترتيبات التي يتخذها المصرف في سبيل تعريف وتوعية القوى العاملة في المصرف، قبل مرحلة التحول وأثنائها بكل ما يتعلق بالطبيعة العقدية المميزة للعمل المصرفي الإسلامي، سواء على المستوى الفكري أو على المستوى العلمي. وعليه فإن المصرف يلزمه لتنفيذ التهيئة المبدئية القيام بما يلي:

- التعريف بكل ما يتعلق بالطبيعة العقدية للعمل المصرفي الإسلامي.
- التعريف بالعمل الذي سيسند إليهم، وبيان مدى أهميته في العمل الجديد.

23 العطايات، زين خلف، "تحول المصارف التقليدية وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، مرجع سابق، ص 103 وما بعدها.

24 الريعة، سعود محمد، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، مرجع سبق ذكره، ص 381 وما بعدها.

- التوعية بأهمية المجال الذي يعملون فيه وأهمية الخدمات التي يؤدونها.
- التوعية بالرسالة التي يضطلع بها المصرف تجاه الفرد والمجتمع والدولة ككل.
- العمل على ما من شأنه غرس الثقة في نفوسهم تجاه المصرف وتجاه مجموعات العمل وتجاه أنفسهم.
- العمل على تنمية روح الانتماء للمصرف.
- التعريف بكل ما يتعلق بمحتوى العمل المطلوب تأديته وعلاقاته.
- التعريف بالظروف والسياسات التي تحكم أعمالهم، وكل ما من شأنه مساعدتهم على التكيف بسهولة وسرعة مع مستجدات الظروف المحيطة بالعمل.

2. تخطيط وتنمية الموارد البشرية:

وهو منهج متكامل يشمل الجوانب التخطيطية لوظيفة الموارد البشرية من أجل توفير العدد والنوع اللازم والملائم من الأفراد للقيام بالواجبات والأعمال المطلوبة، وتحقيق أهداف المصرف من ناحية وتحقيق متطلبات العاملين وحاجاتهم من ناحية أخرى.

ويقاس التخطيط الناجح للموارد والطاقات البشرية بمدى تحقيقه الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة، فالدراسة المتأنية والواضحة لمتطلبات التحول من الموارد البشرية قبل الشروع في عملية التحول تسهل من عملية التحول وتنظمها وتجعلها أكثر فاعلية وتساعد على تلافي العثرات المتوقعة، وتسد الاحتياجات المتوقعة بما يكفل تقدم مسيرة التحول دون توقف.

3. إعادة النظر في معايير تقييم كفاءة وأداء الموظف:

فإذا كان المصرف قبل التحول ينظر إلى كفاءة الموظف من خلال قدرته الفنية وتميزه في مجال عمله فقط، فإن الأمر يختلف بالنسبة للمصرف بعد تحوله، إذ أن اعتقاد الموظف وإيمانه ومدى التزامه بأحكام الحلال والحرام بالإضافة لإتقانه وتميزه في مجال عمله المصرفي أمر مهم جداً لنجاح فكرة التحول، لذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف إنهاء عقود جميع الموظفين الذين تشكل عقيدتهم أو قناعاتهم عائقاً أمام استيعاب فكرة التحول للعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية*، وهذه الصفة تشمل غير المسلمين، والمسلمين الذين لا يؤمنون . أو غير مقتنعين . بفكرة التحول وإمكانيته، وذلك لأن وجود هؤلاء داخل المصرف يؤدي إلى نتائج سلبية ومزدوجة على المصرف أكبر بكثير مما هم خارجة، ومن ذلك عدم

* كما أن هذا الإجراء يساعد كثيراً على محاربة والقضاء على الفساد الإداري الموجود بالمصارف التجارية التقليدية.

القدرة على العمل كفريق واحد متجانس، وانعكاس صورة خارجية للمتعاملين مع المصرف تشكك في مصداقية أو جدوى عملية التحول.

4. توفير احتياجات التدريب اللازمة لكافة الموظفين:

وخاصة أن طبيعة العمل المصرفي الجديد تتطلب احتياجات خاصة تختلف عن العمل المصرفي التقليدي، ولهذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف بعد التحول مراعاة حاجة الموظفين للمعلومات والخبرات الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي، ويتم ذلك من خلال:

- توضيح نظم عمل الخدمات المصرفية الإسلامية سواء كانت مرتبطة بمراحل اتخاذ القرارات أو أداء العمل.
 - التوعية الكافية بأهمية الرقابة الشرعية باعتبارها أحد العناصر الفكرية والأساسية لضبط التطبيق الصحيح للعمل الإسلامي.
- تصميم برامج تدريبية لمواجهة النقص في معارف ومهارات الموظفين من خلال ورش العمل وبرامج التدريب في المدى القصير، ووضع خطة للتدريب المستمر في المدى الطويل.

المطلب الثالث: مبادئ ومداخل التحول المصرفي

مبادئ التحول

لكي ينجح أي بنك تقليدي يرغب في تحويل فروعه وإداراته للعمل المصرفي الإسلامي يجب عليه أن يتبع بعض المبادئ التي تكفل له تحقيق هذا النجاح ، ومن أهمها :

(أ) إعداد خطة إستراتيجية للتحول ذات رؤيا واضحة محددة المراحل:

إن نجاح عملية التحول تتطلب التبنى الواضح من مجلس الإدارة والإدارة العليا لاستراتيجية التحول وتوفير الموارد المالية اللازمة لانجازه، والتي يجب أن تشمل على النقاط الآتية:

1. إعداد جدول زمني محدد ومعلن رسمياً يقره العلماء ذوي الخبرة في مجال العمل المصرفي للإنتهاء من التعامل بالربا أو أي محذور شرعي آخر ، وذلك عن طريق التدرج في تحويل الفروع التقليدية التابعة للمصرف إلى فروع إسلامية إلى أن يحين الوقت الذي تم تحديده وأعلن عنه لتحويل البنك بالكامل إلى مصرف إسلامي.

2. ويجب التأكيد هنا على أهمية الالتزام التام للعمل بالجدول الزمني المعلن، وأن المحك الرئيسي لمصادقية التدرج في التحول هو في التطبيق الفعلي لهذا الجدول ، ومن ناحية أخرى يجب ألا تطول الفترة الزمنية للتحول حتى لا يفقد المتعاملين مع البنك ثقتهم في مصادقية التحول.
 3. ضرورة الالتزام الفعلي بالفصل التام بين أموال وأنشطة الفروع الإسلامية وأموال وأنشطة المركز الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية ، وأن يضع القائمون على البنك نصب أعينهم أن هذا الفصل هو معيار هام وحيوي لمصادقية العمل المصرفي الإسلامي ويتطلب ذلك الإستقلال المالي والمحاسبي للفروع الإسلامية عن المركز الرئيسي والفروع الأخرى والإستعانة بالمختصين في هذا المجال .
 4. العمل على إنشاء إدارة مستقلة تقوم بشؤون الفروع الإسلامية وتوفير احتياجاتها وتذليل وحل المشاكل والعقبات التي يمكن أن تواجهها ، والعمل على تطوير تلك الفروع وتوفير الموارد البشرية المؤهلة والمدرية والرفع من كفاءتها باستمرار.
 5. تطوير المنتجات المصرفية القائمة لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وابتكار منتجات مصرفية جديدة بديلا عن المنتجات غير المتوافقة مع الشريعة ، على أن يسند مهمة تطوير المنتجات إلى إدارة أو وحدة مستقلة تتخصص في هذا المجال، ويرصد لها الموارد المالية الكافية والكوادر البشرية المؤهلة للقيام بهذه المهمة.
 6. استحضار النية الخالصة والصادقة وإحتساب الأجر عند الله تعالى في القيام بعملية التحويل وفي ممارسة الأنشطة المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وإستشعار أن هذا العمل هو عبادة وطاعة وليس عمل تقليدي ، لأن إستشعار ذلك سيساعد بإذن الله على تحمل الأعباء والمعوقات التي يمكن أن تواجه عملية التحول . وما أجمل أن يستحضر القائمون على عملية التحويل قوله تعالى : ﴿ ... وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ [الاية 2-3 سورة الطلاق] ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ [الاية 16 سورة الحديد].
- (ب) التنسيق بين الوحدات التي تم تحويلها للعمل المصرفي الإسلامي وباقي الوحدات التقليدية داخل البنك : وذلك بما يضمن التكامل وتفهم طبيعة هذا العمل ، ووضع الآليات التي تحقق هذا التعايش بينهما وحل أية خلافات قد تنشأ أولا بأول .

(ج) إعداد الخطط اللازمة لتدريب العاملين :

إن إختلاف العمل المصرفي الإسلامي عن العمل المصرفي التقليدي يتطلب تدريب العاملين على فنون وآليات العمل المصرفي الإسلامي وتنميتهم وتحفيزهم على التطوير الذاتي لإستكمال معارفهم

المصرفية والشرعية، وفق خطة تدريبية متعددة المراحل تغطي المفاهيم الأساسية لفقه المعاملات والاجراءات الفنية لتطبيق المنتجات المصرفية الاسلامية ، وأن تشمل كل المستويات الادارية بالوحدات المحولة.

(د) تعيين هيئة للرقابة الشرعية :

يجب تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة من كبار العلماء الموثوق بهم وبعلمهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي لتعمل على التثبت من شرعية العقود وصيغ الإستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية المحولة، وأن جميع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها تلك الفروع يتم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها.

ويتعين على هيئة للرقابة الشرعية ، أن تشرف على أعمال الوحدات المحولة وتدقق في شرعية المنتجات المصرفية الإسلامية ، من صيغ تمويل وإستثمار وصناديق إستثمار إسلامية ونماذج وعقود للتعامل ودورات مستندية ومعالجة محاسبية وفصل مالى وإداري عن أعمال الوحدات التقليدية داخل البنك ، وقد يتطلب الأمر تعيين مراقب شرعى داخلى أو ادارة داخلية للرقابة الشرعية ، لتكون حلقة وصل بين الهيئة الشرعية والوحدات التنفيذية من خلال تصميم نظام للتدقيق الشرعى يقيس مدى إلزام الوحدات المحولة بتنفيذ قرارات الهيئة الشرعية .

(هـ) التدرج في التطبيق :

ثبت بالتجربة أن التحول من العمل المصرفي التقليدي للعمل الإسلامي لا يمكن تنفيذه بنجاح بين عشية وضحاها ، ولا تجدي القرارات السيادية الفورية للتحول ، نظرا لأن الأعمال المصرفية بطبيعتها متشابكة متعددة الأطراف مع أفراد ومؤسسات داخلية وخارجية وجهات رقابية ، ويحكم هذا التشابك علاقات قانونية مختلفة لا يمكن التعامل معها دفعة واحدة .

إن الأخذ بمبدأ التدرج فى التحول يتيح للقائمين على هذا العمل الوقت اللازم لتدريب العاملين على آليات العمل المصرفي الإسلامي ويعطيهم الفرصة للإتصال بالعملاء من المودعين والمستثمرين لتهيئتهم لهذا التحول ، فضلا عن إكتساب ثقة الجهات الرقابية والمؤسسات الداخلية والخارجية ذات العلاقة.

(و) الإستمرار وعدم التراجع :

إن اتخاذ قرار التحول نحو العمل المصرفي الاسلامي الذي اتخذه المسئولون في البنك التقليدي وإعلان ذلك على المجتمع يحتم عليهم الاستمرار في هذا التوجه حسب الخطط المعلنة.

نحن نقبل تباطؤ البنك في انجاز بعض مراحل خطة التحول بسبب بعض العقبات التي تظهر اثناء التطبيق الأمر الذي يؤدي إلى تجاوز البرنامج الزمني، لكن الأمر الذي لا يقبله المجتمع هو العدول عن هذا التوجه والفشل في اكمال البرنامج الزمني الى نهايته أو الإرتداد (النكوث) إلى الوراء بالتراجع الى النظام التقليدي، فقد عاب الله ذلك الفعل في قوله تبارك وتعالى (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَظَتْ غَزَاهُمْ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَذُونَ آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ) [الاية 92 ، سورة النحل] .

أنواع التحول

بعد أن تعرضنا لواقع ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي التي بدأت في المنطقة العربية ثم امتدت الى دول غربية مثل أوروبا وأمريكا ،نعرض في هذا الفصل أهم المداخل التي تبنتها هذه البنوك للتحول نحو المصرفية الإسلامية.

فقد أفرز التطبيق العملي لهذه الظاهرة نوعين أساسيين للتحول، هما:

- التحول الكلي.

- التحول الجزئي.

أولا : التحول الكلي .:

قد يكون التحول الكلي بقرار من السلطة السياسية أو النقدية ، مثلما حدث في السودان وباكستان وإيران²⁵.

²⁵ - للتعرف على تجارب باكستان والسودان في التحول ،يرجع الى :

- تطبيق القوانين المستمدة من الشريعة الاسلامية على الاعمال المصرفية، درويش صديق جستينية وآخرون(جده :مركز النشر العربي، جامعة الملك

عبدالعزیز، ط1، 1998) ص 67 وما بعدها

- احمد محمد على ، تحول المؤسسات التقليدية إلى الالتزام بالشريعة (تجربة السودان)، ندوة البركة السادسة عشرة (بيروت : 1999/6/8) ص 3 وما بعدها

وقد يكون قرار التحول الكلي وفق مبدأ التدرج في التطبيق، حيث تعلن إدارة البنك عن نيتها في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة ومحددة الخطوات يتخارج خلالها البنك من المنتجات المصرفية المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتحل محلها المنتجات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ، حيث يزيد الوزني النسبي لها على حساب نقص الوزن النسبي للمنتجات التقليدية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، وقد أخذ بهذا المدخل بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية والبنك العقاري الكويتي وبنك الشارقة الوطني بدولة الإمارات العربية.

وقد صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار رقم (6) في شأن تحول البنك التقليدي الى مصرف إسلامي ، وقد اعتمدته المجلس الشرعي في إجتماعه رقم 8 في المدينة المنورة بتاريخ 28- 4 ربيع الأول 1424هـ ويعتبر ساري المفعول إعتبار من بداية العام المالي 1424هـ/ 2003م وقد نص هذا المعيار على الآتي:

يشمل هذا المعيار مقومات تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بموجب قرار بالتحول الكلي الفوري في تاريخ محدد يتم إعلانه ، سواء كان القرار من داخل البنك ، أو من خارجه بتملكه من قبل الراغبين في تحوله ، والمدة الزمنية للتحول ، وأثر التحول على طرق تلقي الأموال وكيفية توظيفها ، والمعالجة لكل من إلتزامات البنك وحقوقه قبل التحول ماقبض أو دفع منها وما لم يقبض أو لم يدفع ، وكذا الموجودات غير المشروعة لديه قبل التحول ، ووجوه التصرف فيها²⁶.

ثانيا : التحول الجزئي :

التحول الجزئي الذي قد يبدأ بتحويل فرع أو أكثر من الفروع التقليدية لتقدم فقط المنتجات المصرفية الإسلامية أو تقلد منتج تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يقدم من خلال الفروع والإدارات التقليدية، ولا توجد نية أو إرادة لدى إدارات البنك في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة.

أو ينشئ البنك الراغب في التحول إدارة مستقلة تتولى الإشراف على الفروع المحولة وتطوير العمل المصرفي الإسلامي وفق التوجه المعتمد من إدارة البنك تعرف بإدارة الخدمات المصرفية الإسلامية ، وقد

²⁶ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين ، المعيار الشرعي رقم 6، إصدار 2004م، ص 81-95

أخذ بهذا المدخل بنك مصر ، والبنك الأهلي التجاري السعودي وكل البنوك التقليدية في السعودية التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية.

مداخل التحول

بينت تجارب الدول والبنوك التقليدية في منطقتنا العربية والإسلامية العديد من مداخل التحول ، فيما يلي عرض لتلك المداخل وهي:

1- مدخل التحول الكلي لكامل وحدات الجهاز المصرفي.

2- مدخل تحول بنك بالكامل للعمل المصرفي الإسلامي.

3- مدخل تحويل فرع تقليدي لفرع اسلامي.

4- مدخل انشاء نوافذ اسلامية داخل الفروع والإدارات التقليدية.

5- مدخل تطوير منتجات مصرفية إسلامية.

6- مدخل تقديم ادوات تمويل واستثمار إسلامية.

1 مدخل التحول الكامل لوحدات الجهاز المصرفي:

مثل ما حدث بقرارات سيادية في كل من إيران عام 1980م وباكستان عام 1981م والسودان عام 1990م ، وقد تم تناول هذه التجارب في دراسات سابقة²⁷ ، وليس من أهداف هذه الدراسة تناولها.

2 مدخل تحول بنوك بالكامل للعمل المصرفي الإسلامي :

مثل ما حدث في بنك التمويل المصري السعودي الذي كان يعمل كبنك تقليدي تحت إسم بنك الأهرام وتحول للعمل المصرفي الإسلامي تدريجيا خلال الفترة من 1984 - 1998 م²⁸ ، وبنك الشارقة الوطني 2002م والبنك العقاري الكويتي عام 2004م ، وبنك الجزيرة السعودي الذي إتخذت

²⁷ - مثل دراسة تطبيقية على النظام المصرفي الباكستاني . تطبيق القوانين المستمدة من الشريعة الاسلامية على الاعمال المصرفية:، مرجع سبق ذكره، ص 67 وما بعدها

، احمد محمد علي، تحول المؤسسات التقليدية الى الالتزام بالشريعة (تجربة السودان)، مرجع سبق ذكره، ص 3

²⁸ -يوسف عثمان الخزم ، تحول المصرف المركزي التقليدي الى مصرف مركزي اسلامي(الرياض ، مكتبة دار السلام . الطبعة الاولى، 1424هـ) ص15

إدارته قراراً بتحويل كل أعماله للعمل المصرفي الإسلامي منذ عام 1998م وجارى إستكمال موافقة السلطات النقدية، وتطوير المنتجات المصرفية لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وفق خطة زمنية تنتهى مع نهاية 2005م²⁹.

3- مدخل تحويل فروع تقليدية لفروع إسلامية متخصصة :

وهذا الأسلوب هو الأكثر شيوعاً في مجال التطبيق العملي لهذه الظاهرة ، حيث يقوم البنك التقليدي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بإحدى الطريقتين التاليتين³⁰ :

أ - إنشاء فروع جديدة ومستقلة للمعاملات الإسلامية منذ البداية ، وقد ركزت كثير من البنوك التقليدية التي خاضت هذه التجربة على هذه الطريقة إذ أنها تعتبر أكثر مصداقية في جذب العملاء من الأساليب الأخرى .

ب - تحويل أحد الفروع التقليدية القائمة إلى فرع يتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مع إجراء التغييرات اللازمة لذلك، وهذه الطريقة تتطلب إشعار العملاء بعملية التحويل وتخبرهم بين التعامل مع الفرع الإسلامي وفقاً للأسلوب الجديد وبين التحويل إلى فرع تقليدي آخر لنفس البنك.

ولكى يتم تحويل فرع تقليدي إلى فرع إسلامي يجب توافر العناصر الآتية:

1. توفر الإرادة الجادة الصادقة لدى أعضاء الإدارة العليا للبنك الراغب في التحويل للمصرفية الإسلامية ، وإعلان تلك الإرادة لباقي الإدارات التنفيذية.
2. الحصول على موافقة السلطات النقدية ، مثل البنك المركزي (مؤسسة النقد) والوزارات الحكومية ذات العلاقة .
3. تعيين هيئة للرقابة الشرعية ، أو مراقب شرعي .
4. تعديل أنظمة قبول الأموال لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وإعداد العقود ونماذج التعامل وإعتمادها من الهيئة الشرعية .

3- تصريح للدكتور/ محمد دماس الغامدى / مساعد المدير العام ورئيس مجموعة الخدمات المصرفية الإسلامية -بنك الجزيرة في مقابلة اجراها الباحث معه بمكتبه في 2005/6/15

30- سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية (المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد 11، العدد الأول، 1987م) ص 238

5. توظيف الأموال المتاحة وفق صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية .
 6. الإستقلال المالي والإداري للفروع والوحدات المحولة بما يمكنها من اتخاذ القرارات التمويلية والإستثمارية وبما يعينها على قياس النتائج المالية المحققة بدقة تسمح بإجراء توزيعات للعوائد على الجهات المشاركة في التمويل³¹.
 7. اختيار وتهيئة وتدريب الكوادر البشرية .
 8. الإتصال بالعملاء وإعداد الحملات الإعلامية وإعلان تاريخ التحول .
 9. التدرج في التطبيق .
- 4 - مدخل إنشاء نوافذ إسلامية داخل الفروع والإدارات التقليدية :

يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية .

فنجد كثيرا من البنوك التقليدية تلجأ الى هذا المدخل تحت ضغط الطلب المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية من قبل عملائها دون ان يكون لدى إدارة البنك التقليدي- في الغالب - قناعة بالمصرفية الإسلامية.

ويهدف هذا الأسلوب أساساً إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل وفقا للنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية .

ومن عيوب هذا المدخل عدم الإستقلال المالي والإداري بين العمل الإسلامي وبين العمل التقليدي في البنك وعدم وجود مصداقية كبيرة لدى العملاء والمجتمع على نطاق واسع، وفي الغالب لا توجد نية لدى القائمين على البنك للتحول الكامل للعمل المصرفي الإسلامي لأن الهدف الرئيسي من وراء ذلك هدف تسويقي وليس هدفا عقيديا.

ولقد انتشرت ظاهرة النوافذ الإسلامية بالفروع التقليدية في البنوك التقليدية العاملة في المملكة العربية السعودية وبدرجات متفاوتة، وتقدم هذه البنوك المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال فروعها التقليدية حيث يتم تخصيص نوافذ للتعامل المصرفي الإسلامي بها. وقد اخذ بهذا المدخل مجموعة سامبا المالية)

³¹ - الغريب ناصر ، اصول المصرفية الإسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 340

السعودي الأمريكي) والبنك السعودي الهولندي والبنك السعودي للإستثمار والبنك السعودي الفرنسي.

5- مدخل تطوير منتجات مصرفية إسلامية :

يهدف هذا المدخل الى تحويل البنك التقليدي بالكامل الى بنك إسلامي ، وذلك من خلال الإحلال التدريجي للمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية محل المنتجات المصرفية التقليدية المشابهة لها في كل فروع وإدارات البنك دون تخصيص، ويركز هذا المدخل على دراسة المنتجات المصرفية التقليدية وإجراء التعديلات اللازمة عليها لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية – إذا كان ذلك ممكنا- أو إبتكار وتطوير منتجات مصرفية إسلامية بديلا عن المنتجات التقليدية .

ويعتمد هذا المدخل على تفعيل طاقات كل العاملين في البنك التقليدي نحو التحول للمصرفية الإسلامية كمهمة مشتركة للجميع .

ومن مميزات هذا المدخل تشجيعه لعملية تطوير المنتجات وسرعة البحث عن البدائل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتوجيه كل الطاقات المادية والبشرية نحو الهدف المشترك وهو التحول الكامل للعمل المصرفي الإسلامي.

إلا أنه من عيوب هذا المدخل صعوبة الفصل المالي والاداري بين المنتجات التقليدية والمنتجات الإسلامية أثناء مراحل تنفيذ خطة التحول نظرا لتطبيق تطوير المنتجات في كل الأقسام والإدارات والفروع على مستوى البنك في وقت واحد جنب إلى جنب مع المنتجات التقليدية التي لم يتم تطويرها وتلك التي لم يتمكن البنك من إيجاد بدائل إسلامية لها ، الأمر الذي يضعف من مصداقية البنك ويبطئ عملية التحول وعدم وجود كيانات إدارية مستقلة أمام العملاء والمجتمع تحمل الصبغة الإسلامية الكاملة أثناء مراحل تطبيق خطة التحول³² .

وقد أخذ بهذا المدخل بنك الجزيرة السعودي.

³² - محمد سعيد الغامدي، من المصرفية التقليدية الى المصرفية الإسلامية (تجربة بنك الجزيرة) ص 12

6- مدخل تقديم أدوات تمويل وإستثمار إسلامية :

في هذا المدخل يقوم البنك التقليدي بتوفير بعض أدوات أو صيغ التمويل الإسلامية كالمشاركة والمضاربة وبيع المراجحة والإستصناع والإجارة ونحو ذلك لجذب شريحة العملاء التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

وتقدم معظم البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية على هذه الصيغ أو المنتجات مع إختلاف مستوى وطريقة التقدم ومدى الإلتزام الشرعي في التطبيق العملي لهذه الأدوات أو الصيغ.

وقد يقوم البنك بإنشاء وإدارة صناديق إستثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية:

فقد أفرزت تجربة تحول البنوك التقليدية السعودية نحو العمل المصرفي الإسلامي لجوء بعض البنوك إلى إنشاء وإدارة صناديق إستثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كخطوة أولى نحو التحول للعمل المصرفي الإسلامي ، ويرجع السبب في ذلك الى سهولة إجراءات إنشاء وإدارة صندوق إستثمار إسلامي مقارنة بإجراءات إنشاء فرع إسلامي داخل بنك تقليدي أو تحويل فرع تقليدي لفرع إسلامي، وذلك من حيث سهولة الحصول على التراخيص من الجهات الرسمية وسهولة التأسيس والإدارة، فنجد على سبيل المثال أن البنك الأهلي التجاري أنشأ صندوق الأهلي للمتاجرة في البضائع العالمية عام 1987م قبل أن ينشئ أول فرع إسلامي له عام 1990م .

كما لوحظ إقتصار بعض البنوك السعودية على تأسيس وإدارة صناديق إستثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية دون إنشاء و/ أو تحويل أى من فروعها للمصرفية الإسلامية حتى الآن مثل البنك السعودي الهولندي والبنك السعودي الفرنسي والبنك السعودي للإستثمار.

وتخضع صناديق الإستثمار الإسلامية لإشراف ومراقبة هيئة الرقابة الشرعية في البنك مصدر الصندوق. وقد حددت هيئات الرقابة الشرعية في البنوك السعودية عدد من الضوابط الشرعية تحكم التعامل في نشاط الصناديق الإستثمارية ، وهي³³:

* تكون أصول الصندوق مجاز التعامل فيها شرعا.

³³ - الفتاوى الشرعية، حكم بيع وشراء الأسهم وضوابط الاستثمار في صناديق الاسهم العالمية والمحلية، مجلد الفتاوى الشرعية، البنك الاهلي التجاري ، محضر إجتماع الهيئة الشرعية رقم 12 ، بتاريخ 7-8/3/1419هـ.

- * لا يتم التعامل في الأسهم الممتازة والسندات ذات الفوائد الثابتة المحددة مسبقاً.
- * عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً أو إعطاء
- * عدم استخدام الأدوات غير المجازة مثل المشتقات والخيارات وبيع الصرف الآجلة.
- * عدم ضمان رأس المال والأرباح .
- * عدم التعامل في أسهم الشركات التي تزيد ديونها على الغير + نقديتها عن نصف قيمتها السوقية .
- * لا يتم التعامل في أسهم الشركات التي تتجاوز فيها نسبة الدخل من الفوائد المصرفية معدل 5% من أرباحها
- * لا يتم التعامل في أسهم الشركات التي تتجاوز فيها نسبة الديون المقرضة بفوائد مصرفية ثلث قيمتها السوقية.
- * التخلص من الأرباح المحققة من أنشطة محرمة من أصول الصندوق بإنفاقها في أوجه الخير.
- * العلاقة التعاقدية بين المستثمرين في الصندوق الإسلامي والبنك مدير الصندوق قد تخضع لعقد المضاربة الشرعية أو عقد الوكالة بأجر.

المبحث الثاني : النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

مع تصاعد درجة المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في العالمين الإسلامي والغربي ، أثبتت البنوك الإسلامية تفوقها على نظيرتها التقليدية ، مما جعل هذه الأخيرة تتجه إلى تقديم خدمات تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية³⁴ ، والمتمثلة في النوافذ الإسلامية والتي سنتطرق إلى شرحها في هذا المبحث

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية ونشأتها

أولاً: تعريف النوافذ الإسلامية :

يُقصد بالنوافذ الإسلامية (Islamic windows) تقديم خدمات مالية إسلامية من خلال وحدة أو قسم داخل البنك التقليدي، و يُقصد أيضاً بالنوافذ الإسلامية قيام المصارف التقليدية بتخصيص جزء أو حيز في مقارها الرئيسية أو في فروعها التقليدية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها، هدفها تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا

³⁴ زين خلف سالم العطيات ، تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، (أطروحة دكتوراه) دار الفنايس للنشر والتوزيع ، عمان-الأردن ،2009، ص 69.

يتحول إلى التعامل مع المصارف الإسلامية، وتكون تلك النوافذ متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها.³⁵

وأول من جاء بفكرة النوافذ الإسلامية هي المصارف التقليدية الغربية في الدول الغربية غير الإسلامية، فقد قامت باستحداث هذه النوافذ وذلك بعد أن ازداد عدد العملاء من الجاليات الإسلامية الذين يُتبعون التعامل بالمعاملات المصرفية المعتمدة على سعر الفائدة ويرغبون في التعامل بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم انتشرت فكرة النوافذ الإسلامية في العديد من الدول المسلمة أيضاً مثل مصر والسعودية والأردن والإمارات وغيرها من الدول.³⁶

ويعمم بعض الباحثين معنى النوافذ على جميع الأشكال المصرفية الإسلامية التي تقدمها المصارف التقليدية، حيث عرفها الباحث رضا الخليفي: "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية قد أخذت صورا متعددة، فمنها المحافظ والصناديق الإسلامية التي يطرحها البنك التقليدي ومنها أن يفتح البنك التقليدي حسابات استثمارية وحسابات توفير تدار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ومنها أن يخصص البنك فروعاً خاصة للمعاملات المصرفية الإسلامية"³⁷ أما الباحث فهد بن صالح الحمود فيفرق بين المدلول العام والمدلول الخاص في تعريفه للنوافذ الإسلامية:³⁸

أ.مدلول عام: يشمل جميع أشكال المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية وتسمى (المعاملات الإسلامية في المصارف التقليدية)، ويقصد بها كل المعاملات الإسلامية التي يقدمها المصرف التقليدي من خلال إيجاد فرع خاص به، أو إيجاد نافذة تقدم تلك المعاملات في فرع ربوي، أو إيجاد صناديق استثمار تدار إدارة إسلامية، أو تقديم منتجات ذات صيغة إسلامية عن طريق فرعه الإسلامي أو عن طريق النوافذ.

ب.مدلول خاص: يقصد بها تقديم خدمات مالية إسلامية متكاملة من خلال وحدة أو قسم داخل المصرف التقليدي.

³⁵ فاروق العاني، دراسة أسباب تحول المصارف التقليدية نحو النموذج الإسلامي، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الثالث، العدد الثاني، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2012م، ص 101.

³⁶ مريم رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014م، ص 23.

³⁷ رضا الخليفي، ظاهرة أسلمة البنوك الربوية، مجلة المجتمع الكويتية عدد 2005/02/1637، 05.

³⁸ فهد بن صالح الحمود، التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى دراسة فقهية إقتصادية تطبيقية، دار كنوز اشبيليا، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 2011م، ص 99.

من التعاريف السابقة نستنتج أن النافذة الإسلامية عبارة عن كيان مالي مملوكة لبنك تقليدي ، مستقلة في نشاطها عن نشاطات البنك الأم ، تقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة ، وفي ظل القوانين النافذة.

ومن هذه التعاريف نستطيع أن نستشف عناصر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بشكل عام وهذه العناصر هي:

- تكوين النافذة لقسم أو شعبة أو وحدة تابعة إدارياً للبنك أو لفرعه التقليدي ، وهذا العنصر يبرز كذلك من الناحية المكانية في النافذة إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة مكانياً بالبنك.
- تخصيص مبلغ معين ليكون رأس مال النافذة أو لمجموعة النوافذ في البنك التقليدي بحيث تستطيع النافذة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأس مال البنك التقليدي.
- ممارسة الصيرفة الإسلامية ، ويشمل هذا العنصر قيام النافذة الإسلامية بكافة أعمال البنوك الإسلامية المعروفة ، حيث تتصرف من تقديم الخدمات كأنها بنك إسلامي مستقل.
- لرقابة هيئة رقابية شرعية خاصة بالنافذة يتم تشكيلها من قبل البنك التقليدي الذي تتبعه النافذة ، بغض النظر عن عدد أعداد الهيئة مادام يزيد على ثلاثة أشخاص من المختصين في الأمور الشرعية ومن الذين لهم خبرة في المجال المصرفي.
- الخضوع لأحكام القانون، إذ ينبغي أن تكون النافذة خاضعة وملتزمة بأحكام القوانين النافذة في البلاد التي تعمل فيها دون أن تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملها المصرفي وهذا العنصر ضروري لإضفاء الصفة القانونية على عمل النافذة وعدم تعرضها للمسائلة القانونية.³⁹

ثانياً- نشأة النوافذ الإسلامية:

إن فكرة إنشاء فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التجارية تعود إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في

³⁹ احمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية ، دراسة اقتصادية إسلامية ، المجلد 19، العدد 3، ص 53-54.

مطلع السبعينات قامت بعض البنوك التجارية بالتصدي لهذه البنوك ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التجارية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية.⁴⁰ إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية. عندها قررت بعض البنوك التجارية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

وقد كان مصرف مصر في طليعة البنوك التجارية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام بنك مصر في عام 1980م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية".

وقد أدى تشجيع البنك المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من البنوك التجارية هناك إلى إنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الإسلامية التي تم ترخيص بإنشائها خلال عامي 1981/80م إلى خمس وثلاثين فرعاً تتبع عدداً من البنوك التجارية كبنك مصر و بنك التجارة والتنمية و بنك التنمية الوطني وبنك النيل وغيرها، كما اتخذت بعض هذه البنوك قراراً بإنشاء وحدات للخدمات الإسلامية بكل فرع من فروعها التجارية التي تنشأ في المستقبل.⁴¹

وفي المملكة العربية السعودية كان للبنك الأهلي التجاري السابق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987م بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلي ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك في عام 1990م، ونظراً للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992م بإنشاء إدارة مستقلة

⁴⁰ عبد اللطيف جناحي، استراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية

مصر/ط1408، 1/1987م، ص227

⁴¹ سمير مصطفى متولي، فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد 34، ربيع الآخر 1404هـ/1984م، ص21.

للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعون فرعاً إسلامياً موزعة على مختلف مدن المملكة،⁴² هذا بالإضافة إلى الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التجارية الأخرى والتي قررت الدخول بشكل أو بآخر إلى ميدان العمل المصرفي الإسلامي كالبنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الهولندي، وبنك الرياض وغير ذلك.

أدى النمو والإقبال المتزايدان على البنوك الإسلامية إلى اضطرار كثير من البنوك التجارية العالمية في أوروبا وأمريكا، إلى تقديم العمل البنكي الإسلامي وذلك من خلال المشاركة في إنشاء وحدات تتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والمشاركة في تأسيس وإدارة صناديق استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.⁴³

المطلب الثاني: أهداف وخصائص إنشاء النوافذ الإسلامية

الفرع الأول :أهداف فتح النوافذ الإسلامية

يمكن إجمال أهم الأهداف لإقامة هذه النوافذ ، كما بينها الكثير من الباحثين ، أهمها:⁴⁴

- العناية بمقاصد الشريعة من إعمار الأرض ، وتحقيق التوزيع العادل للثروة، حتى لا تكون دولة بين الأغنياء.

- جذب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- رفع الحرج عن المسلمين من التعامل بالربا في المدن التي ليس فيها البنوك الإسلامية.⁴⁵

- شيوع اعتقاد لدى كثير من القائمين على البنوك التقليدية بأن المصارف الإسلامية كالبنوك التقليدية في تقديم خدمة التمويل وخاصة التشابه (في رأي ذلك البعض) بين المربحة والقروض

⁴² فهد الشريف ، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، د س، ص.ص 10-11

⁴³ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير أ الجامعة الأمريكية المفتوحة ، القاهرة، 2006، ص.44.

⁴⁴ لطفي محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوء ابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل 20-21 مارس 2010، ص ص 04-03.

⁴⁵ حسين حسين شحاته، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة النقوى، ط 1، القاهرة، 2006، ص 149-1

وبالتالي إمكانية تطبيق المراجعة بآليات عملها. عزز من قناعة البنوك التقليدية بإنشاء فروع إسلامية تابعة لها.

- رغبة البنوك التقليدية في منافسة المصارف الإسلامية بعد النجاحات التي حققتها في جذب الموارد واستخداماتها وتحقيق الأرباح.

- المحافظة على عملاء البنك التقليدي من جذب المصارف الإسلامية لهم ومحاوله استرجاع من فقدتهم.

- اختبار تجربة المصارف الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع إسلامية في البنوك التقليدية.

- الرغبة في تحول بعض البنوك التقليدية بإتباع أسلوب التدرج.⁴⁶

الفرع الثاني:مدى موضوعية هاته الأهداف:

مهما كانت تلك الأهداف والدواعي لإنشاء نوافذ إسلامية فإن موضوعيتها تتوقف على مدى وجود التوجه الصادق لدى السلطات المعنية للبنوك التقليدية في ممارسة العمل المصرفي كما يجب ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

إن صمود الصيرفة الإسلامية في وجه الأزمات المالية عززت قناعات غير المسلمين بموضوعية وجدوى الصيرفة الإسلامية من المنظور الإقتصادي البحث بغض النظر عن البعد العقائدي والإختلاف الديني.

ومن ثم فلا نستغرب حينما نرى من ينادي في الأخذ بتجربة الصيرفة الإسلامية ودراستها وتطبيقها في عواصم أسواق المال العالمية في لندن وباريس ونيويورك.

إن ذلك شاهد وحجة على القائمين على الصيرفة التقليدية بوجوب خوض تجربة الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق وعزم ويقين لا تراجع فيها وبيدؤون بالخطوة الأولى وهي إنشاء الفروع الإسلامية خطوة نحو التحول.

⁴⁶ لطفي محمد السرجي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

إنه لحري بالقائمين على البنوك التقليدية أن يخوضوا تجربة الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق وقناعة أكيدة، يفرض عليهم ذلك لأنهم ابتداءً مسلمون معتزون بدينهم كانوا في غفلة عابرة فأخذوا بنموذج للصيرفة الربوية غريبة عن دينهم ، فلما أثبتت تجارب إخوانهم للصيرفة الإسلامية كانوا أحق وأصدق بتبنيها قبل الأجانب.

إن الإسلام دين الله الخالد للبشرية جمعاء ، لأنه ينسجم مع الفطرة البشرية ، فتعاليمه في مختلف جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، تستهدف تحقيق المصلحة للناس ودفع المفساد عنهم وتحقيق الحياة المعيشية في الدنيا والسعادة في الآخرة.

ومن ثم فإن تجاوب البنوك التقليدية بتطبيق الصيرفة الإسلامية عبر فروع إسلامية ملتزمة بالضوابط الشرعية وفتاوى هيئات الرقابة الشرعية كخطوة أولى للتحويل الكامل فإنه يمكننا أن نؤكد بالتالي :

- أن الفروع الإسلامية = نواة لبنك إسلامي.

⁴⁷ - أن الفروع الإسلامية = بنك إسلامي مصغر.

الفرع الثالث: خصائص إنشاء النوافذ الإسلامية.

تتميز الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التقليدية في تلك المصارف ، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :⁴⁸

- عمل النوافذ الإسلامية يراعي في جميع أنشطتها وخدماتها الجانب الشرعي على عكس الفروع التقليدية الأخرى فإن طبيعة عملها تقوم أساساً على الفائدة الربوية.

- تخضع العديد من النوافذ والفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية ، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية.

⁴⁷ لطفي محمد السرحي، مرجع سبق ذكره، ص 03-04.

⁴⁸ فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ص 14.

- من أبرز الصيغ التمويلية المطبقة على مستوى النوافذ الإسلامية هي المضاربة والمشاركة والمراجحة والإجارة ، بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية.

- حسابات الاستثمار في الفروع الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الفرع الإسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية ، أما في الفروع التقليدية فالعلاقة بين الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين.⁴⁹

المطلب الثالث: ضوابط إنشاء النوافذ الإسلامية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى ضوابط تأسيس فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية، تتمثل في مايلي

الفرع الاول- الضوابط الشرعية:⁵⁰

هناك العديد من الضوابط الشرعية، حيث يمثل الالتزام بها من أهم عوامل نجاحها وتتمثل في:

- وجود توجه صادق للقيادات العليا للبنك التجاري مثلاً في مجلس الإدارة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ويترجم صدق التوجه للقيادات العليا من خلال الاستعداد لتحميل أية تكاليف للالتزام بالضوابط الشرعية والتي قد تظهر أثناء ممارسة العمل، كان تقع مخالفات شرعية لعمليات استثمارية فتجنب الأرباح الناتجة عنها لمخالفتها للشريعة.

- كذا يترجم صدق التوجه بعدم التساهل في الالتزام الشرعي وتجنب استقصاد ارتكاب مخالفات شرعية كبيرة لأنها تشوه حقيقة الفروع الإسلامية ومصادقيتها.

- كما يترجم صدق التوجه في إدراك وفهم قضية الحلال والحرام بالرغبة في الحلال والسعي إليه ونبذ الحرام واجتنابه.

⁴⁹ محمد سويلم ، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية ، ص 428.

⁵⁰ لطفي محمد السرحي، مرجع سبق ذكره ، ص 10- 11.

أن الذي يتوج هذه الرغبة الصادقة هي تولد قناعة أن هذه الفروع الإسلامية تمثل خطوة نحو التحول الشامل للصيرفة الإسلامية.

- تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة وفعالة من العلماء الموثوق بهم وبعلمهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ووجود تدقيق شرعي داخلي مستمر على نشاط الفروع الإسلامية وتعمل على صياغة عقود الاستثمار والتثبت من صحة تطبيق عقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية.

- إن وجود هيئة فتوى ورقابة شرعية في الفروع الإسلامية مطلب شرعي هام ومركز أساس لعملها وتأكيد على استقلاليتها. حيث يولد وجودها ثقة عالية وطمأنينة لدى الناس من ثم الإقبال عليها والتعامل معها.

- ضرورة الفصل التام بين أموال الفروع الإسلامية وأموال البنك التجاري وفروعه وأن يضع القائمون على البنك في نصب أعينهم أن هذا الفصل هو معيار حيوي لمصادقية العمل المصرفي الإسلامي الذي يتم من خلال الفروع الإسلامية للبنك التقليدي.

- اجتناب المحرمات خاصة الربا في جانبي جذب الودائع واستثمارها، واجتناب الغرر والجهالة في العقود وكذا في اجتناب بيع ما لا يملك، فيجب أن يكون التملك قبل التمليك فالشراء أولاً ثم البيع.

- وهنا يأتي أهمية وجود هيئة رقابة شرعية وتدقيق شرعي لضمان عدم الوقوع في تلك المحرمات.

الفرع الثاني - الضوابط القانونية أو النظامية:

ليس ممكناً ولا جائزاً بطبيعة الحال أن تعمل البنوك الإسلامية و البنوك التي تقدم خدمات مصرفية مزدوجة خارج الإطار العام للقوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي في المجتمع المحلي والذي تمارس فيه أعمالها، ولا حتى على المستوى الدولي الذي تكاد ثورة المعلومات والاتصالات تجعلها سوقاً واحدة تتنافس فيها كل المؤسسات المالية من مختلف دول العالم على اختلاف أحجامها وتوجهاتها ناهيك عن قدوم البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية إلى السوق المحلية لتنافس البنوك الوطنية في عقر دارها في ظل

نظام العوامة يزبل لبس فقط الءواجز الءرفافة ولكن يزبل أفضاً الءواجز القانونفة. ولعل هذا النظام العالمف الءفءفء نظام العوامة فمئل واءداً من هم الءءفءفء الءف فءءم على البنوك الإسلامفة الاستءءاء لمواءمءها بفقطة تامة، وبأءباع نفس قواعد اللعبة الءف فءكم ءصرفاء وءطط البنوك والمؤسساء الءولفة الكبفرة سواء كان ذلك من ءفء ابتكار وءطور الءنءءاء و اسءءءاء الءقنفاء المصرففة الءءفءة أو الءكئل والاءءماآ فف وءءاء مصرففة كبفرة قاءرة على المنافسة بنءاء فف سوق بلا ءءوء طفففة كانت و مصطنعة.⁵¹

لعل فف ذلك ما فءفز البنوك الإسلامفة عامة إلى الءنسفق ففما بفنفا لإقناع الءءها الإشراففة بضرورة إءءاء قواعد ءنظفمفة ونظم رقابفة ءءص العمل المصرفف الإسلامف وءنظم علاقاء البنوك الإسلامفة ففما بفن بعضها البعض وففما بفنفا وبفن البنوك الءقلفءفة. إن مزافا إءءاء مئل هذا النظام الإشرافف والرقابف أفضاً على عمل البنوك الإسلامفة سوف فءءم لبس فقط العمل المصرفف الإسلامف وإنما سوف فءءم قضافا السفاساء المالف والنقءفة فف الءولة.

الفرع الءالء- الضوابط المالف والمءاسفة:

- الفصل المءاسف بفن النافءة والمصرف فإءءاء ءسم المءاسبه وسءءاء ونظام مءاسف مءقل، ومءئنءاء قفء وأوراق ءبوءفة مءقله منها مركز مالف، وءساب مصروفاء وإفراءاء مءقله من ءفر ءلط ءساباء المصرف الءقلفءف الأءرف.

- اعءماء المصرف الإسلامف أو النافءة الإسلامفة فف مسك وإءءاء ءساباءه واسءءراء نءاءآ أعماله على معاففر المءاسبه والمراءعة الءف ءنءءءها المؤسساء المالف الإسلامفة.

- واءب على المصرف الإسلامف أو النافءة الإسلامفة إءءاء أءواء الءءوط المناسبه الءف ءءول ءون ءعرضه للمءاطر المءءلفة.

⁵¹ لطفف مءمء السرفف، مرجع سفق ءكره، ص 10- 11

- خضوع المصرف التقليدي الذي يملك نافذة لممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية لجميع متطلبات السيولة، وكفاية رأس المال، والاحتياط القانوني، وجميع النسب القانونية والمعارية التي تخص التركزات الائتمانية وغيرها بما فيها أنشطة النافذة الإسلامية.

- التزام المصرف التقليدي بإعداد بياناته المالية المجمعة وفق المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح عن الأنشطة والخدمات المالية الإسلامية التي يقدمها من خلال النافذة كما ونوعاً، وعن مخاطرها وكيفية إدارتها، وتأثيرها في المركز المالي المجمع للمصرف.

- يتم توظيف الأموال في النوافذ الإسلامية بعقود المراجعة أو المشاركة أو المضاربة أو السلم والاستصناع أو الإجارة وهذه كلها جائزة شرعاً وفقاً لقواعدها الشرعية.

بغية تعزيز وتكريس عنصر الاستقلال المالي وعدم التبعية المالية للنافذة الإسلامية للمصرف التقليدي يجب على النافذة إعداد مركز مالي مستقل عن المركز المالي للمصرف.

المبحث الثالث: دوافع ومبررات فتح النوافذ الإسلامية ومعوقات نجاحها

المطلب الأول: دوافع ومبررات فتح النوافذ الإسلامية

الفرع الأول : دوافع فتح النوافذ الإسلامية

تتعدد وتنوع الدوافع والأسباب من وراء فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من بنك لآخر ومن دولة لأخرى، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق للأهداف والأسباب الكامنة وراء الإقبال على فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية بصفة عامة

أولاً: الدوافع والأسباب الاقتصادية: إذا كان الدافع وراء إنشاء البنوك الإسلامية التخلص من الربا وإقامة نظام اقتصادي إسلامي فإن الدافع لفتح النوافذ الإسلامية، لا يعدو أكثر من انتهاز فرصة دخول سوق جديد وأرباح محتملة فيرى بعض الباحثين أن الدافع الحقيقي وراء إنشاء هذه النوافذ الإسلامية هو الربح فقط.⁵²

⁵² نجيب سمير خريس، "النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2014، ص 148-149.

بغض النظر عن البعد الشرعي أو البحث عن الاستثمار الحلال، لكن هناك من يرى خلاف ذلك، ولعل أهم الدوافع الاقتصادية لإنشاء النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية هي كما يلي:

- توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد بالنسبة للبنك.⁵³

- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية، وأساليب الاستثمار الإسلامية خاصة في الدول العربية.⁵⁴

- انخفاض معدل المخاطر وتحقيق أرباح إضافية من عوائد عمليات التمويل.⁵⁵

- الأزمات المالية التي تصيب النظام الربوي وعلى رأسها الأزمة المالية لسنة 2008

- التحول نحو المصرفية الإسلامية بتبني أسلوب التدرج في التحول.

- نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في بنوك عربية وأخرى عالمية.⁵⁶

- رغبة البنوك التقليدية تعظيم الربح وجذب المزيد من رؤوس الأموال لزيادة حصتها من سوق رأس المال.

- المحافظة على عملاء البنوك التقليدية من النزوح إلى البنوك الإسلامية.

- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم البنك عن هذا الميدان الجديد.⁵⁷

- سهولة سيطرة البنك الرئيسي على النوافذ الإسلامية مقارنة ببنك مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة مقارنة بإنشاء بنك جديد.

ثانيا: الدوافع والأسباب الدينية:

⁵³ نفس المرجع السابق، ص 149.

⁵⁴ صالح مفتاح ومعارفي فريدة، "الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية - دور اللجنة الاستشارية في بنك بومبيترا التجاري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35/24، مارس 2010 ص 153.

⁵⁵ سامر مظهر قططجي، "صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2010، ص 166.

⁵⁶ صالح مفتاح ومعارفي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 153.

⁵⁷ فهد الشريف، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، جوان 2005، ص 11.

إن الدوافع الاقتصادية السابقة والتي تعتبر إضافية (فرعية) بالنسبة لبعض البنوك وتعتبر من جهة أخرى أساسية لبعض البنوك الأخرى مقارنة بالدوافع التي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح المنافسة، فلا يجب عدم التقليل من شأن الجانب العقائدي، وهذا إذا ما علمنا أن البنوك الإسلامية أو التي تمارس المعاملات الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية وهو ما يعني أن لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية والتي تركز على مبدأ الاستخلاف بأن المال هو لله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة جزءاً من الإيمان بذلك، مما يجب تحقيقه.

كما تعتبر قضية الفوائد والتعامل بالربا مما يمنعه الشرع الحكيم وهو ما شكل دافع أساسي للعديد من البنوك للبدء في التخلص من الربا وجميع الأعمال المحظورة شرعاً، ويدخل ضمن الدافع الديني عدة اعتبارات شرعية يمكن اعتبارها الدوافع والأسباب وراء فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية ومن أهمها ما يلي:⁵⁸

- الإيمان بحرمة الربا حرمة قطعية يستوي في ذلك قليله وكثيره، بجميع صور وأشكاله.
- التسليم بأن نظام الفوائد البنكية إنما هو نظام ربوي فاسد شرعاً بلا ريب.
- التخلص من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التعامل بالربا والاستمرار فيه.
- اعتقاد وجود تطبيق شرع الله في المعاملات المالية كما في سائر مجالات الحياة وجوباً لا مناص منه.

الفرع الثاني: مبررات فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية

تقتضي فتح نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية تحقيق العديد من المتطلبات، إلا أننا نقتصر على أهمها، وهي كما يلي:⁵⁹

أولاً- متطلبات قانونية: تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:

⁵⁸ سعود محمد عبد الله بيعة، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1989، ص 05.
⁵⁹ صالح مفتاح ومعارفي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص -ص 153-154.

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية عي عقد التأسيس بحيث:

* أن ينص العقد صراحة على عدم التعامل بالربا ومخالفة أحكام الشريعة في جميع المعاملات.

* الفصل بين عمل البنك التجاري والنافذة الإسلامية في الأنشطة، الأهداف، والمنتجات

- الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها نذكر منها :

* قيام البنك بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نافذة إسلامية.

* وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراءات إقامة عمل بنكي مزدوج.

* إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات.

* عقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بمعاملة النافذة الإسلامية في البنك التقليدي.

* تعديل عقد تأسيس بان يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة، وتشكيل هيئة رقابية شرعية.

- تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، الآثار القانونية المترتبة والعقبات القانونية المحتملة.

ثانيا: متطلبات شرعية:

تتمثل أهم المتطلبات الشرعية فيما يلي:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية.

- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.

- إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة في جميع صورها وأشكالها.

- الفصل بين الموارد المالية المشروعة، وغير مشروعة.

ثالثا : متطلبات إدارية:

يتم الأخذ بالإجراءات الإدارية لفتح النافذة الإسلامية بعد تحقق المتطلبات القانونية والشرعية، وللشروع في ذلك يجب توفر المتطلبات الإدارية التالية:

- تعديل عقد الصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعا.

- تعيين لجنة لإدارة عملية فتح النوافذ والتحول يكون ارتباطها وثيقا بمجلس إدارة البنك تتولى المهام التالية:

* تحديد الإطار الزمني لعملية التحول.

* الإعلان عن المتطلبات الرئيسية المطلوب تحقيقها في الخطة.

- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي وهو ما يتطلب في هذا الإطار:

* التعريف برسالة النافذة الإسلامية ، مبادئها، وأهدافها.

* توضيح مدى أهمية العمل البنكي الجديد، وشرح المهام المسندة إليهم.

* توعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء، المجتمع، والدولة ككل.

* العمل على تنمية روح الانتماء والثقة اتجاه البنك.

* المساعدة على تكييف العاملين بسهولة وسرعة مع ضوابط و أحكام العمل المحيطة بهم.

- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي،

ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- عقد ندوات ومؤتمرات تساهم في نشر المعرفة حول الصناعة المصرفية الإسلامية ومن المتطلبات الإدارية

الأخرى في تأسيس نافذة إسلامية ضرورة موائمة نظام المحاسبة وطبيعة العمليات المصرفية الإسلامية من

حيث الموارد والاستخدامات، وتنوع الأدوات الاستثمارية وأسلوب معالجة الإيرادات والمصروفات وتوزيع

الإرباح، ويتم تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية.⁶⁰

- توفير الاحتياجات التدريبية للعاملين بعد فتح نافذة المعاملات الإسلامية مباشرة مراعاة لحاجة العاملين للمعلومات، والإجراءات الكافية لاستكمال معارفهم المصرفية والشرعية ومن أهم مجالات تأهيل العاملين نذكر ما يلي:

* إعداد برامج تدريبية متخصصة في العقود والضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات البنكية.

* تصميم برامج للعاملين متخصصة في دراسة الفرص الاستثمارية، والأساليب الحديثة لإعداد دراسة الجدوى، وأنواع صيغ التمويل وضوابطها الشرعية، والمعايير المحاسبية الخاصة بها.

⁶⁰ معارفي فريدة، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بومبيترا التجاري نموذجاً، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 3، مارس 2014، ص 272.

المطلب الثاني : منتجات النوافذ الإسلامية ومعوقات نجاحها.

الفرع الاول : منتجات النوافذ الإسلامية:

تقوم نوافذ المعاملات الإسلامية بتقديم مجموعة من الأنشطة المختلفة، والتي يمكن توضيحها في مخططات التالية:

الشكل (1-2) يوضح مجموعة من صيغ الخدمات المصرفية

أولاً: نشاط الخدمات المصرفية : ومنها على سبيل المثال

- فتح الحسابات الجارية
- فتح حسابات الادخار والاستثمار.
- فتح حسابات الودائع الاستثمارية.
- إصدار صكوك المضاربة الإسلامية.
- إصدار خطابات الضمان.
- فتح الاعتمادات المستندية.
- تحصيل الشيكات والأوراق التجارية.
- التحويلات الداخلية والخارجية.
- إصدار الشيكات السياحية.
- أعمال الصرافة.
- إصدار بطاقات الائتمان.
- خدمات شراء وبيع الأوراق المالية.
- تأجير الخزائن الحديدية.
- أي خدمات مصرفية أخرى تجيزها الشريعة الإسلامية.

المصدر :إعداد الطلبة بالاعتماد على حسين حسين شحاته، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامية، بنك دبي الإسلامي ،عدد، 240 الإمارات، يونيو ص 7.

الشكل رقم : (1-3) يوضح أهم صيغ نشاط الاستثمار والتمويل.

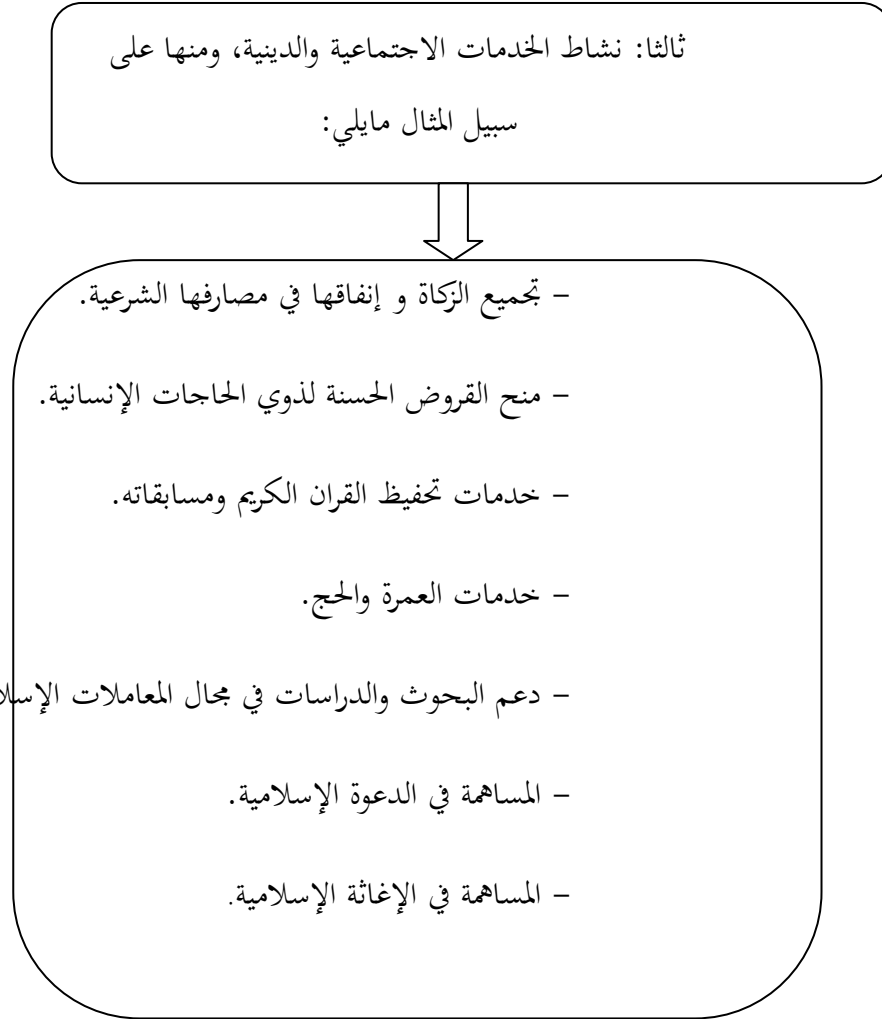
ثانيا: نشاط الاستثمار والتمويل: ومن أهم صيغه مايلي:



- المراجعة لأجل لأمر بالشراء.
- المشاركة الثابتة والمنتھية بالتمليك .
- المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة .
- الاستصناع والسلم.
- الإيجارة و الإجارة المنتھية بالتمليك.
- المزارعة .
- البيع بالتقسيط.
- الاستثمارات في صناديق الاستثمار الإسلامي.
- أي الاستثمارات أخرى تجيزها الشريعة الإسلامية.

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على حسين حسين شحاتة، مرجع سابق ص 07.

الشكل رقم : (1-4) يوضح مجموعة من الأنشطة الدينية والاجتماعية



المصدر : إعداد الطلبة بالاعتماد على حسين حسين شحاتة، مرجع سابق ص 07.

ثانيا : معوقات نجاح النوافذ الإسلامية وسبل تذليلها.

سنتطرق إلى مختلف المعوقات التي تواجه فتح الفروع والنوافذ الإسلامية وسبل تذليلها.

1- معوقات النوافذ الإسلامية:

تواجه البنوك التجارية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي العديد من المشكلات والعقبات التي تعوق طريق تحولها للمصرفية الإسلامية تتمثل أهم هذه المشكلات والعقبات في الآتي:

- معوقات إدارية

- معوقات ذات صلة بالموارد البشرية.

- معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات.

فيما يلي عرض سريع لأهم المشكلات والعقبات التي تواجه البنوك التجارية في طريق إنشاءها لنوافذ المعاملات الإسلامية

1-1: معوقات إدارية:

عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية، خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا. الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية لمشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه. الأمر الذي يؤدي بدوره إلى بروز السليبيات التالية:

- تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك.

- ظهور احتكاكات عملية تمتد، كما سبقت الإشارة، لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي.

- ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.

2-1: معوقات ذات صلة بالموارد البشرية:

هذه النوعية من المعوقات تزداد ظهورا في حالة تحويل الفروع وكلما زادت ضبابية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل المصرفي الإسلامي في البنك. فبالإضافة إلى محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل، نجد أن هذه الضبابية في الرؤية قد تؤدي إلى حالة من عدم التأكد.

لدى العاملين في البنك وشيوع "الإشاعات" وتدني الروح المعنوية بينهم كما تنعكس هذه الرؤية غير الواضحة في محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في البنك على طبيعة وأدوات

العمل المصرفي الإسلامي، فتنشأ فجوة بين الأهداف والوسائل مما يضيف إلى الشعور بالحيرة وعدم التأكد.

1-3: معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات:

تشير التجربة إلى أن الكثير من البنوك التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع الصيرفة التجارية لا تعطى انتباها كافيا للأميرين التاليين:

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.

- التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.⁶¹

يمكن تلخيص أهم المعوقات ومشكلات إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية وسبل تذليلها في مايلي:⁶²

- غياب قضية الحلال والحرام في مفهوم معظم القائمين على شؤون البنك الرئيسي التقليدي إلا ما رحم ربي.

- غياب نمط أو نموذج عملي أو تطبيقي لتنفيذ المعاملات المصرفية طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهناك اجتهادات بعضها خاطئ.

- عدم وجود العنصر البشري المؤمن برسالة البنوك الإسلامية ويلتزم بالقيم والمثل والأخلاق الإسلامية والسلوك السوي المستقيم.

- عدم الإهتمام بتدريب العنصر البشري على كيفية القيام بعمله بكفاءة وإتقان وطبقاً لأحدث الأساليب المعاصرة على منوال وطبقاً لما يحدث في البنوك التجارية.

⁶¹ لطف محمد السرحي، مرجع سابق، ص20.

⁶² حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص158.

- عدم اطمئنان معظم المتعاملين والجمهور إلى سلامة معاملات الفروع الإسلامية من الناحية الشرعية بسبب أنها تابعة لبنوك تقليدية تتعامل بالربا أخذاً أو عطاءً.
- تتم بعض المعاملات بين الفروع الإسلامية والمركز الرئيسي التقليدي على أساس سعر الفائدة المدينة والدائنة وهذا مخالف لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- لا توجد هيئة رقابة شرعية في معظم الفروع الإسلامية، ولكن يوجد ما يسمى المستشار الشرعي الذي يرجع إليه أحياناً عند الحاجة ولا يقوم بأعمال الرقابة الشرعية.
- الافتراء على الفروع الإسلامية بالقول بأنها لا تحمل إلاّ الالفة فقط ولا يوجد اختلاف بينها وبين الفروع التجارية.

2- أهم المشكلات التي تواجه النوافذ المعاملات الإسلامية:

يمكن تلخيص أهم المشكلات في مايلي:⁶³

- مشكلة عدم اهتمام المركز الرئيسي بالفروع والنوافذ الإسلامية والنظر إليها من منظور الربحية ليس من منظور مدى الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.
- مشكلة تحويل فائض السيولة من الفروع الإسلامية إلى المركز الرئيسي التقليدي ويحصل مقابل ذلك على جائزة "فائدة".
- مشكلة التركيز على صيغة المراجعة لأجل للأمر بالشراء، وأحياناً يتم تنفيذها بأساليب غير شرعية مما يثير العديد من الشبهات الإسلامية والاعتقاد بأنها لا تختلف كثيراً عن الفروع التجارية.
- مشكلة جهل معظم العاملين بفروع المعاملات الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، اعتقاد من بعضهم بأنها لا تختلف عن الفروع التجاري.

⁶³ فادي محمد الرفاعي، مرجع سابق، ص 74.

- مشكلة جدوى الديون التي على المتعاملين المتأخرين عن طريق زيادة الأجل نظير زيادة الدين، وهذا من الربا المحرم شرعاً ويطلق عليه ربا النسيئة أو ربا الجاهلية.

- مشكلة عدم التزام بعض العاملين بالقيم والأخلاق الإسلامية.

3- سبل تذليل المعوقات ومعالجة المشكلات:

ويمكن تذليل المعوقات ومعالجة المشكلات السابقة على النحو التالي:⁶⁴

- حسن انتقاء العنصر البشري العامل بالفروع والنوافذ الإسلامية على أساس القيم والأخلاق الفاضلة.

- الاهتمام بالرقابة الشرعية عن طريق إنشاء وظيفة المراقب الشرعي الدائم بالفروع والنوافذ الإسلامية وضمان استقلاليته وحيدته تماماً.

- عمل دورات تدريبية مكثفة ومستمرة للعاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية تشمل الجوانب الشرعية المصرفية والاستثمارية وفقاً للأصول الشرعية والمعاصرة الفنية.

- تحقيق الاستقلال التام للفروع والنوافذ الإسلامية عن المركز الرئيسي التقليدي ولاسيما في مصادر الأموال واستخداماتها ويكون له كيان قانون مستقل.

- الدعوة إلى التعامل مع البنوك والفروع والنوافذ الإسلامية وهذا يعتبر عبادة، وتجنب التعامل مع الفروع التجارية الربوية.

- اهتمام وسائل الإعلام بالبنوك الإسلامية والفروع الإسلامية بالرد على الافتراءات والشبهات التي تثار حوله.

المطلب الثالث: الآراء الاقتصادية والشرعية حول النوافذ الإسلامية ووصايا للمعنيين بها.

سنتناول في هذا المطلب حكم التعامل مع النوافذ المعاملات الإسلامية:

أولاً: حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية.

⁶⁴ حسين حسين شحانة، مرجع سابق، ص 159-160.

إن الوقوف على حكم التعامل من النوافذ الإسلامية يستدعي تقسيم الاقتصاديات إلى قسمين حتى يمكن الحكم على كل قسم بما يناسبه، لأن التعميم هنا قد يكون غير مناسب، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1-1: حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية في الدول الغربية ذات الأقليات الإسلامية.

أعداد المسلمين في الدول الغربية أمام التزايد المستمر والكبير، وتنامي أموالهم ورغبتهم في استثمارها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، قامت بعض البنوك في الغرب منذ سنوات بفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية بهدف جذب أموال المسلمين هناك، والاستفادة منها في تعظيم أرباحهم وتوفير رؤوس الأموال لتمويل مزيد من المشروعات، وذلك تحت شعارات إسلامية دون أن يرتبط هذا العمل بقناعة بأحكام الشريعة الإسلامية أو النظام المصرفي الإسلامي.⁶⁵

على الرغم من أن النوافذ الإسلامية للبنوك التجارية الغربية قد تكون عبارة عن ظاهرة شكلية دون التقييد الفعلي بأحكام الشريعة إلا أنه في ظل غياب البنوك الإسلامية في معظم الدول الغربية فإنه لا حرج على المسلم الذي يعيش في الغرب ولا يجد البديل الإسلامي الذي يطمئن إليه من التعامل مع هذه النوافذ الإسلامية للضرورة، فإذا تحققت الضرورة ولم يجد البديل الإسلامي ففي هذه الحالة يكون التعامل مع النوافذ الإسلامية المشكوك في مصداقية تعاملها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أفضل من التعامل مع بنك تجاري مجاهر بالربا ومصر عليه.⁶⁶

1-2: حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية في الدول الإسلامية.

في الدول الإسلامية يفترض عدم وجود البنوك التجارية أصلاً، فإذا وجدت —وهذا هو الواقع المؤلم— وسمح بإقامة بنك إسلامي أو أكثر فإن الواجب على كل مسلم الذي يستبرئ لدينه أن يكتفي بما هو حلال محض عما فيه الشبهة والريبة، فالرسول عليه السلام يقول: "إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما أمور مشتهيات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام."

⁶⁵ شوقي دنيا، المعاملات الإسلامية في البنوك الغربية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد، 241 ربيع الأول، 1422، ص 59-60.

⁶⁶ فهد الشريف، مرجع سابق، ص 34-35.

مما سبق يمكن القول بشكل عام أن الحكم على التعامل مع النوافذ الإسلامية في الدول الإسلامية يبنى أساساً على نقطة هامة وهي وجود البنوك الإسلامية وعدمه،⁶⁷ ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1-2-1: حالة وجود البنوك الإسلامية.

حسب بعض الفقهاء أنه من الأفضل للمسلم ترك التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التجارية نظراً لما يشوبها من شبهات، وإن يحرص على التعامل مع البنوك الإسلامية وإيثارها على غيرها اكتفاء بما هو حلال وابتعاداً عما فيه حرام أو شبهة، وأيضاً من باب التعاون على البر والتقوى واحتساب الأجر وفي هذا الأمر عن الله تعالى، هذا فضلاً عن اعتبار ذلك ثمار التقوى وتحري أسباب الرزق الطيب والكسب الحلال، قال تعالى...: "ومن يتق الله يجعل له مخرجاً. ويرزقه من حيث لا يحتسب".⁶⁸

قبل الحكم بعدم مشروعية التعامل مع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، تجدر الإشارة إلى أن النوافذ الإسلامية قد تكون فعلاً خطوة إيجابية ومشجعة للبنوك التجارية للتحويل إلى النظام المصرفي الإسلامي، وقد تؤدي معارضة إنشاء تلك النوافذ إلى حرمان المجتمع الإسلامي من فرصة ثمينة لتحويل البنوك التجارية إلى البنوك الإسلامية، وبناءً على ذلك يمكن القول أنه لا بأس من تشجيع البنوك التقليدية بالتعامل مع نوافذها الإسلامية فقط ويشترط رجوع تلك البنوك إلى الحق بالتعامل بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية حتى لا يكون ذلك مجرد ظاهرة شكلية.⁶⁹

1-2-2: حالة عدم وجود البنوك الإسلامية.

في المجتمع الإسلامي الذي لا توجد به بنوك إسلامية، أو لا يسمح أو يصعب فيه الحصول على ترخيص لإنشاء البنوك الإسلامية، وفي هذه الحالة يكون التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التجارية للضرورة كما تبين في السابق، فإذا وجدت البنوك الإسلامية انتفت الضرورة ووجب التحويل للتعامل مع تلك البنوك الإسلامية.

⁶⁷ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006 ص 121-122.

⁶⁸ الآية 2-3 سورة الطلاق.

⁶⁹ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 122.

كما تجدر الإشارة إلى أن تحفظ البنوك المركزية في بعض الدول الإسلامية تجاه النشاط المصرفي الإسلامي لا يعفي القائمين على البنوك الإسلامية والمهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي في تلك المجتمعات من بذل الجهد والنصح بالحكمة والموعظة الحسنة لإقناع القائمين على البنوك المركزية بأهمية الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية في تنمية المجتمع الإسلامي اقتصادياً واجتماعياً، وفي دفع عجلة التنمية من خلال تعبئة المدخرات وتمويل المشروعات الإنتاجية التي يحرص أصحابها على تمويلها بصيغ وأساليب الاستثمار الإسلامية، وإن البنوك الإسلامية إنما هي في حقيقة الأمر قوة دافعة للاقتصاد وليست معوقة له⁷⁰.

ثانياً: الآثار الاقتصادية لإنشاء الفروع الإسلامية.

- إن إنشاء البنوك التجارية لفروع تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية يترتب عليه العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية، ويمكن إيجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي:
- أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التجارية، وهو الأمر الذي أكدته الإقبال الكبير على الفروع الإسلامية في ظل غياب المصارف الإسلامية؛
 - يمكن أن تكون الفروع الإسلامية خطوة إيجابية للتحويل إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي، كما قد يؤدي نجاح تلك الفروع إلى تحول البنوك التجارية الأخرى إلى بنوك إسلامية، إلا أنه يجب متابعة هذه الظاهرة حتى لا تكون مجرد ظاهرة شكلية الغرض منها إستنزاف المزيد من أموال المسلمين وثرواتهم .
 - إن إقدام البنوك التجارية على فتح فروع إسلامية متخصصة أو تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إنما هو اعتراف عملي منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي ودحض للأسطورة التي يتمسك بها الغرب وهي " لا اقتصاد بدون بنوك ولا بنوك بدون سعر فائدة "، ومن ناحية أخرى فإن إنشاء الفروع والوحدات الإسلامية في البنوك التجارية في الغرب يعتبر مكسباً دعائياً كبيراً للإسلام ورداً عملياً على المشككين في صلاحية الإسلام للتطبيق في الحياة العملية، وأدى إلى التقليل من حدة العداء للمصارف الإسلامية .

- السماح بإنشاء الفروع الإسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية يدل على أن السلطات

⁷⁰ فهد الشريف، مرجع سابق، ص 41-42.

- النقدية في تلك الدول بدأت تقتنع والله الحمد بجدوى ونجاح النظام المصرفي الإسلامي وبأهمية البنوك الإسلامية ودورها في تنمية المجتمع، وأن المصارف الإسلامية إنما هي قوة دافعة للاقتصاديات النامية لتخطي العقبات التي تواجه تلك الاقتصاديات وخاصة عقبة عدم توفر رأس المال بالشكل المطلوب - إقدام البنوك التجارية على فتح فروع إسلامية سيجعلها توظف ما تملكه من تكنولوجيا متطورة في هذا المجال وما لديها من خبرات طويلة لتطوير و تفعيل أداء الخدمات المصرفية الإسلامية.
- إن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام البنكي التجاري بحيث يتوسع الأول على حساب الثاني إذا أحسن القائمون على البنوك الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة
- ثالثا :وصايا إلى المعنيين والعاملين بالنوافذ الإسلامية.**

في هذا المطلب سنعرض أهم الوصايا للمعنيين والعاملين بفروع ونوافذ المعاملات الإسلامية

1-الوصية الأولى إلى البنك المركزي:

التأكيد على استقلالية فروع المعاملات الإسلامية عن المركز الرئيسي التقليدي بأن يكون لها شخصية اعتبارية "قانونية" خاصة بها، وبأن يكون المركز الرئيسي شركة قابضة وتكون الفروع الإسلامية شركات تابعة، وأن يكون هناك قانون ونظام ولوائح خاصة بالرقابة والإشراف على فروع المعاملات الإسلامية تتفق مع طبيعتها الخاصة والتي تختلف عن الفروع التجارية.

2-الوصية الثانية إلى إدارة المركز الرئيسي بالبنك التقليدي:

الحرص التام على عدم اختلاط أموال وأرباح الفروع الإسلامية بأموال وفوائد الفروع التجارية ويضبط التعامل بين كل هؤلاء والمركز الرئيسي أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

3-الوصية الثالثة إلى العاملين بفروع المعاملات الإسلامية:

استحضروا النية خالصة الله في أعمالكم، فالعمل عبادة إذا كان يبتغى به وجه الله سبحانه وتعالى، فلا تباشروا هذا العمل وأنتم في غفلة عن مراقبة الله لكم أو تنظرون إليه على أنه عمل دنيوي محض، وتفقهوا في الأصول الشرعية للمعاملات المصرفية حتى لا تؤدوا أعمالاً مخالفة لشرع الله وتكونوا سبباً في أكل الحرام الخبيث وتذكروا قول الرسول صلى الله عليه وسلم : "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين"

4- الوصية الرابعة إلى المسلمين:

تعاملوا مع البنوك والفروع الإسلامية، وتجنبوا التعامل مع البنوك التجارية التي يدخل في معاملاتها الحرام والكسب الخبيث، فإن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، ومن فقه الأولويات الإسلامية التعامل مع الذين يلتزمون بشرع الله أولاً.

5- الوصية الخامسة إلى علماء ورجال الدعوة الإسلامية:

حضوا الناس على التعامل بالحلل الطيب بالحكمة والموعظة الحسنة ودعموا البنك والفروع الإسلامية في مواجهة الباطل وقدموا النصح والتوجيه الرشيد إلى البنوك والفروع الإسلامية.

خلاصة الفصل الثاني .

تعرفنا من خلال هذا الفصل على طبيعة التحول المصرفي وشروطه و أن فكرة إنشاء فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التجارية ترجع إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، إلا أن هذه الفكرة لم تصل حيز التنفيذ إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى نجاح البنوك الإسلامية وتزايد الإقبال عليها.

حيث أن الصيرفة الإسلامية تنمو نموا هائلا، مما جعل البنوك التجارية تحاول جاهدة دخول هذه السوق التي كانت مغلقة إلا على المؤسسات المالية الإسلامية، والدافع الوحيد لفتح فروع ونوافذ هو الربح الكبير المتوقع من هذه السوق، فهي من ناحية تطيل عمر البنوك التجارية وتدعمها، ومن ناحية تنافس البنوك الإسلامية، وبالتالي قامت بعض البنوك التجارية بتبني مدخل التحول الجزئي بتحويل فروعها لفروع ونوافذ تقوم بتقديم خدمات ومنتجات تتوافق والشرعية الإسلامية، مع استمرا باقي الفروع بالطريقة التقليدية

الفصل الثاني : واقع فتح النوافذ الإسلامية
في البنوك التقليدية في الجزائر دراسة حالة
بنك الخليج AGB ومقارنتها بالتجارب
الدولية الرائدة

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

تمهيد

بدأ تقدم العمل البنكي في البنوك التجارية في شكل فروع إسلامية مستقلة، إذ تعود فكرة إنشاء فروع إسلامية تابعة للبنوك التجارية إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات من القرن الميلادي الماضي. قامت بعض البنوك التجارية بتقديم منتجات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعندما أدركت البنوك التجارية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية و حجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على المنتجات البنكية الإسلامية، عندها قرر بعضها خوض غمار هذه التجربة وقام بإنشاء فروع تخصصت في تقديم الخدمات البنكية الإسلامية والتي يسميها أهل الاختصاص "بالنوافذ الإسلامية". وقد شهدت هذه الأخيرة نموا سريعا على الصعيد العربي، الإسلامي و العالمي حيث لقت اهتماما ورواجا كبيرا من قبل الأوساط الأوروبية، وفي ما يلي عرض موجز لتجارب بعض البنوك التجارية العربية والعالمية التي خاضت تجربة فتح نوافذ إسلامية، وهذا يستلزم دراسة الباحث التالية:

المبحث الأول: اعتماد آلية النوافذ الإسلامية في الجزائر

المبحث الثاني: تتبع النافذة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر AGB

المبحث الثالث: أهم التجارب الدولية والعربية الناجحة والتجربة الجزائرية في البنوك العمومية.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

المبحث الأول: اعتماد آلية النوافذ الإسلامية في الجزائر

المطلب الأول: قراءة في أحكام النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020.

عرفت الجزائر الصيرفة الإسلامية من خلال بعض البنوك الخاصة العاملة فيها كبنك البركة ومصرف السلام ، لكن من دون أن تكون للصيرفة الإسلامية نصوص تشريعية خاصة بها ، حيث كانت محكومة بالنصوص النازلة للقطاع المصرفي التقليدي بوجه عام ، والتي لم تكن في أغلبها ملائمة لعمل البنوك الإسلامية.

وعلى الرغم من إنتشار البنوك الإسلامية في كثير من دول العالم حتى الغربية منها ، وما حصده من نجاح وما أثبتته من قدرة على تجاوز الأزمات ، إلا أن الجزائر بقيت في ركب الدول المتأخرة ولم تشهد مبادرة في هذا المجال إلا في سنة 2018.

وبصرف النظر عن أهمية الصيرفة الإسلامية والتي كثيرا ما تكون سببا لتبني التشريعات لها، يمكن إرجاع تبني الجزائر لنصوص تخص الصيرفة الإسلامية إلى عاملين:

- الأول: استقطاب السيولة الموجودة في السوق الموازية، أي حث الناس التي تحتفظ بالأموال بنفسها على الادخار لدى البنوك، وهو المعلن، ويكثر الحديث عنه بشكل يوحى بأن الصيرفة الإسلامية ما وجدت لهذا الغرض ، وهذا خلاف الحقيقة.
 - والثاني : وجود مطالبات مجتمعية بتكريس هذا النوع من التعاملات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، لعدم رغبة المطالبين التعامل بصيغ تقليدية لما فيها من الربا.
- وقد كانت الانطلاقة مع النظام 02-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية¹، وكما لاحظت عامة على هذا النظام، يمكن القول أنه تظهر عليه مظاهر التسرع وشابه بعض القصور، ولم يطبق عمليا، كما من المتوقع تعديله أو إكماله بتعليمات ، غير أن مصيره كان الإلغاء بمقتضى النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس

¹ النظام 02-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 73، الصادر بتاريخ 09 ديسمبر 2018، ملغى

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

2020، والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.²

أعقب ذلك صدور التعليم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. وفيما يلي قراءة عامة لأحكام هذه النصوص الجديدة.

أولاً: من الصيرفة التشاركية إلى الصيرفة الإسلامية (تغيير المصطلح)

ما يلاحظ على النظام 20-02 المشار عليه أعلاه، تبنيه لمصطلح الصيرفة الإسلامية بدل مصطلح الصيرفة التشاركية الذي كان سائداً في ظل النظام 18-02 السابق ذكره.

حيث جاء النظام 18-02 الملغى تحت عنوان قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. وجاء النظام 20-02 تحت عنوان: العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

وقد رأى البعض في استخدام مصطلح الصيرفة الإسلامية أمراً إيجابياً كونه أكثر وضوحاً في الدلالة على مضمونها، غير أننا لم نكن نرى ضيراً من استخدام مصطلح "الصيرفة التشاركية"³، وقد استخدمته بعض التشريعات المقارنة كالتشريع المغربي، ذلك أنه لا مشاحة في الإصطلاح، والعبرة بالنص ومدى قدرته على التأسيس فعلاً لصيرفة إسلامية قائمة على المشاركة بعيداً عن الأساليب التقليدية للبنوك القائمة على القرض بفائدة.

² النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 16، الصادر بتاريخ 24 مارس 2020.

³ ميلود بن حوجو، شركات الرأس مال الاستثماري كبديل للتمويل المصرفي في الجزائر - دراسة مقارنة بنظام المشاركة في الفقه الإسلامي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المدية، 2020، ص 277.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

ثانيا:قراءة في العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

حددت المادة 04 من النظام 20-02 السابق ذكره ثمان عمليات بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي : المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع حسابات الاستثمار.

ويلاحظ من الوهلة الأولى زيادة عملية واحدة عما كان منصوصا عليه في المادة 02 من النظام 18-02 المشار اليه سابقا ، وهذه العمليات تعد من العمليات الرئيسية للبنوك وتخضع للمواد من 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض⁴ وعليه يمكن تقسيمها لقسمين وهما:

1- عمليات تلقي الأموال من الجمهور:

وهي : حسابات الودائع، والودائع في حسابات الاستثمار، ولم يكن النص الملغى 18-02 في مادته الثانية ينص إلا على هاذة الأخيرة ، أي الودائع في حسابات الاستثمار، فجاء النص الجديد 20-02 في مادته الرابعة لينص على عملية جديدة هي حسابات الودائع وهذا مظهر من مظاهر القصور والعجلة التي اتسم بها النظام السابق والتي كانت سببا في إلغائه.

جدير بالذكر أن هذه العمليات تكون متاحة لشبائيك الصيرفة الإسلامية المفتوحة على مستوى البنوك دون الشبائيك المفتوحة على مستوى المؤسسات المالية ، لأن تلقي الأموال من الجمهور نشاط حصري للبنوك عملا بمقتضيات المواد من 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

⁴الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 ، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003 ، المعدل والمتمم.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

2-عمليات الائتمان:

وهي: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع. ولم يطرأ عليها أي تعديل، غير أن الجديد الذي جاء به النظام 02-20، هو تخصيص المواد من 5 إلى 10 لإعطاء تعريف لكل منتج من هاته المنتجات، وهذا ما لم يكن منصوصا عليه في ظل النظام 02-18.

وقد كان السؤال المطروح عند صدور هذه النصوص: هل تندرج العقود المالية المطورة كالمراجعة للآمر بالشراء و الإجارة المنتهية بالتعليك والاستصناع الموازي.... وغيرها ضمن العمليات المذكورة؟

وقد أجابت التعليمات 03-20 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية على هذا السؤال بالإيجاب، وذلك بنصها على المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء⁵، والمشاركة بنوعيتها: الثابتة والمتناقصة⁶، والمضاربة بنوعيتها: المطلقة والمقيدة⁷، والإجارة بنوعيتها: التشغيلية والمنتهية بالتعليك⁸، وكذا السلم والسلم الموازي⁹، والاستصناع الموازي¹⁰.

وجديلا بالذكر أن هذه العمليات يمارسها شبك الصيرفة الإسلامية المفتوح على مستوى البنك أو المؤسسة المالية على حد سواء، طبقا للمواد 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

ثالثا: قراءة في أحكام الترخيص للبنوك والمؤسسات المالية بفتح شبك الصيرفة الإسلامية

الترخيص هو: "الاجراء الذي يتم بمقتضاه استئذان الإدارة بممارسة نشاط معين"¹¹. وطبقا للمادة 16 من النظام 02-20، يشترط للحصول على الترخيص من بنك الجزائر تقديم ملف يتكون على وجه الخصوص من الوثائق التالية: شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية

⁵المادتان 03 و 09 من التعليمات 02-20 سبق ذكرها

⁶المادة 17 من التعليمات 02-20 سبق ذكرها

⁷المادة 23 من التعليمات 02-20 سبق ذكرها

⁸المادة 32 من التعليمات 02-20 سبق ذكرها

⁹المادتان 36 و 37 من التعليمات 02-20 سبق ذكرها

¹⁰المادتان 44 و 45 من التعليمات 02-20 سبق ذكرها

¹¹عبد الرحمان عزوي، الرخص الادارية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2007، ص 156

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، بطاقة وصفية للمنتوج، رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، طبقاً لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية¹²، الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لـ "شباك الصيرفة الإسلامية" عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية

رابعا : قراءة في الاستقلالية المالية المحاسبية لشباك الصيرفة الإسلامية

انطلاقاً من عدم جواز اختلاط المال الطيب بالمال الخبيث ، كرس النظام 20-02، في المادتين 17 و18 منه ضرورة الاستقلالية المالية والمحاسبية لشباك الصيرفة الإسلامية، والتي تتجلى مظاهرها من خلال:

- الاستقلالية المالية لشباك الصيرفة الإسلامية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية
- الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، بشكل يسمح بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصرياً لنشاط شباك الصيرفة الإسلامية.
- استقلالية حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.

خامسا : قراءة في الرقابة الشرعية على نشاطات البنك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

للرقابة الشرعية أهميتها في مجال الصيرفة الإسلامية، بل هي تشكل فرقاً جوهرياً بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية.

ويقصد بالرقابة الشرعية "متابعة وفحص وتحليل الأنشطة والأعمال والتصرفات التي يقوم بها المصرف للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها

¹² النظام 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية ، عدد 47، الصادر بتاريخ 29 أوت 2012.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

ووضع البدائل المشروعة لها¹³، والرقابة الشرعية بهذا المفهوم أوسع من مفهوم التدقيق (المراجعة) الشرعية، بل هي تشمل أمرين: الإفتاء والتدقيق¹⁴.

ولعل أبرز مظهر من مظاهر القصور في النظام 02-18 الملغى، هو غياب نص يلزم البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها بفتح شبائيك أن يكون لها هيئة رقابة شرعية، هذا من جهة ومن جهة أخرى في نص المادة 04 منه على هيئة وطنية مخول لها منح شهادة مطابقة المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية سماها "الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك"، تاركا إياها بهذا الغموض.

المطلب الثاني: تجربة الجزائر في التحول للصيرفة الإسلامية

لم يتم الإشارة في القوانين المنظمة للعمل المصرفي الجزائري للبنوك الإسلامية، لم ينص القانون المتعلق بالنقد والقرض 10-90 والأمران المعدلان لسنة 2010 على تحديد الشروط الأساسية لإنشائها، كما أن الأمر 10-3 جاء ليوضح شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية وكيفية تنظيم عمليات جميع البنوك العاملة في الدولة (رغم اختلاف طبيعة عملهما). بناء على ذلك فإن البنوك التي تنشط في الجزائر تخضع لأحكام القوانين للمنظومة المصرفية.

تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر:

إن أول تجربة للبنوك الإسلامية في الجزائر كانت مع بنك البركة سنة 1991 الذي أنشئ مناصفة مع مجموعة دالة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث بدأ ينشط وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في ظل قانون النقد والقرض 10-90¹⁵ أما التجربة الثانية فكانت مع مصرف السلام الذي بدأ نشاطه سنة 2008 فهو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية وأحكام الشريعة الإسلامية¹⁶.

¹³ ميلود بن حوجو، نحو مصرف إسلامي وقفي، دراسة في الأبعاد القانونية والشرعية، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، المجلد

12، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2019، ص 529.

¹⁴ يوسف بن عبد الله الشبيلي، الرقابة الشرعية على المصارف - ضوابطها وأحكامها ودورها في ضبط عمل المصارف، بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، بدون تاريخ نشر، ص 02.

¹⁵ محمد الصديق حفيظ (5 أفريل 2008) مداخلة مقدمة لأشغال اليوم البرلماني للصيرفة الإسلامية لتنويع المنتجات الإسلامية في الجزائر تاريخ الاطلاع 08 ماي 201 من

<http://www.apn.dz/ar/plus-ar/actualite-speciale-ar/4623-2018-01-14-05-48>

¹⁶ مصرف السلام. تقرير مصرف السلام الجزائري 2017. تاريخ الاسترداد 05 ماي 2021 من <http://www.alsalamalgeria.com>

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

- تعد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية كل العمليات التي تندرج ضمن الفئات التالية (المراجعة، المشاركة، الإجارة ، المضاربة، الاستصناع ، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار)
- تخضع منتجات الصيرفة التشاركية لأحكام المادة 3 من النظام رقم 01-13 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1434 الموافق لـ 8 أبريل 2013 المتعلق بالقواعد العامة للشروط البنكية للعمليات المصرفية.
- يقصد بشباك المالية التشاركية دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات أو منتجات الصيرفة التشاركية.
- الشباك مستقل ماليا عن الدوائر أو الفروع الأخرى للمصرف أو المؤسسة المالية.
- غير أن هذا الإجراء بقي حبرا على ورق إلى غاية اصدار القانون 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية¹⁹. سعى المشرع من خلالها توضيح ممارسة البنوك والمؤسسات المالية لمنتجات الصيرفة الإسلامية ول سيما فيما يتعلق بفتح النوافذ الإسلامية وذلك من خلال اثنا وعشرون مادة (، 22) حيث تضمن ما يلي:
- تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها.
- ضرورة الحصول على ترخيص من بنك الجزائر للممارسة هذا النوع من العمليات.
- يشترط في عمليات الصيرفة الإسلامية مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية و عدم ارتباطها بتحصيل أو تسديد الفوائد.
- ضرورة الالتزام بالنسب الاحترازية المطابقة للمعايير التنظيمية في البنوك والمؤسسات المالية الرغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.

¹⁹ النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 16، الصادر بتاريخ 24 مارس 2020.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

- ترتبط العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة المصرفية الإسلامية بمختلف صيغ التمويل الإسلامي (المراجعة، المشاركة، المضاربة، الاستصناع، الإجارة، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)
- تحديد وشرح العمليات المتعلقة بمختلف المنتجات الإسلامية المصرح بها بداية من المادة 5 إلى المادة 12 من نفس التنظيم مع إلزامية الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر بممارستها.
- ضرورة الحصول على شهادة مطابقة المنتجات المذكورة لأحكام الشريعة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية لإفتاء الصناعة المالية الإسلامية.
- ضرورة اعتماد البنك الراغب في تبني منتجات الصيرفة الإسلامية على هيئة الرقابة الشرعية (تتكون الهيئة من ثلاثة أشخاص تعينهم الجمعية العامة وذلك وفقا للمادة 15 من التنظيم)
- يعرف شبك الصيرفة الإسلامية على أنه هيكل ضمن بنك أو مؤسسة مالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية بحيث يكون مستقلا ماليا ومحاسبيا عن باقي الهياكل الأخرى.
- ضرورة استقلال حسابات زبائن شبك الصيرفة الإسلامية عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.
- الاعتماد على هيكل تنظيمي ومستخدمين متخصصين في العمليات المالية الإسلامية.

أولى بؤادر النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية بالجزائر:

يعتمد تطبيق عمليات النوافذ الإسلامية على المواد من 9 - 4 في النظام 20-01 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 بالجريدة الرسمية رقم 16، أين تم التأكيد على ضرورة خضوع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في النظام المصرفي الجزائري والراغبة في تبني منتج جديد بالالتزام بالشروط المحددة ضمن النظام 20-02²⁰.

بأدر البنك الوطني الجزائري في تبني منتجات الصيرفة الإسلامية بناء على حصوله على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية بتاريخ 30 جويلية 2020 من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية، ليبدأ رسميا في هذا النشاط ابتداء من 04 أوت 2020 ليكون بذلك أول بنك عمومي

²⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 2020 الشروط البنكية للعمليات المصرفية. الجريدة الرسمية العدد رقم 16 ص 31.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

يمارس هذا النشاط وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية²¹. تتضمن عمليات الصيرفة الإسلامية لدى البنك الوطني الجزائري، عمليات تمويل للأفراد، المؤسسات والمهنيين وهي كالتالي:

- حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر

- الجارة المنتهية بالتمليك (عتاد)

- حساب التوفير الإسلامي

- الحساب الجاري الإسلامي

- حساب الاستثمار غير مقيد

- المراجعة (للسيارات، العقارية وللتجهيزات)

- حساب ودائع تحت الطلب

تحديات التحول للصيرفة الإسلامية في الجزائر:

بالرغم من الجهود المبذولة لتبني نظام صيرفة إسلامية إلى جانب الصيرفة التقليدية في المنظومة المصرفية الجزائرية، إلا أن هناك العديد من التحديات والعقبات التي مازالت تواجهها، تتمثل في:²²

❖ التحديات القانونية: حيث تخضع البنوك الإسلامية في الجزائر كغيرها من البنوك التقليدية إلى قوانين و رقابة بنك الجزائر دون استثناء وهذا وفقا للمادة 84 من قانون النقد والقرض، هذا بالرغم من صدور تعديلات الأمر 11-03 الصادر في 26 أوت 2003.

❖ تحديات السياسة النقدية: يتعلق الأمر بمعدل الفائدة المطبقة على الاحتياطي القانوني وفق التعليمات 06-2002 المقدرة بـ 2,5% أين يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة مقابل هذا النوع من الودائع، كما

²¹ مديرية الاتصال والتسويق 50 أوت 2020. البنك الوطني الجزائري تاريخ الاطلاع 2021/05/06 من بيان اعلامي -إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية

<http://www.bn.a.dz/financeislamique/ar>

²² سليمان ناصر. 5-6 نوفمبر 2001. العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر الواقع والآفاق قالة كلية العلوم الاقتصادية. الجزائر

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

ل يمكنها اللجوء إلى البنك المركزي في حالة نقص السيولة لديها كونها لا تتعامل بالفائدة. زيادة على عائق سعر الخصم أو ما يسمى سعر إعادة الخصم.

❖ تحديات السيولة: استحالة طلبا لسيولة من البنك المركزي لتعامله بسعر الفائدة.

❖ تحديات التنافسية: يتعلق الأمر بغياب التنافسية نتيجة عدم تطابق مبدأ أنشطة البنوك العاملة في ظل منظومة مصرفية تعمل وفق مبدأ البنوك التقليدية.

❖ تحديات طبيعة نشاط البنك الإسلامي: أي كيفية تكييف صيغ التمويل الإسلامي مع تحديات السوق و كذا نوع المخاطر الناجمة عنها .

❖ تحديات عمل البنك الإسلامي : يتعلق الأمر بمستوى تأهيلا لمورد البشري المسير للعمليات المصرفية، وكذا تحديات البحث في تطوير المنتجات وفق والشرعية الإسلامية من جهة وتطورات البيئة المصرفية من جهة أخرى.

❖ تحديات الرقابة الشرعية: تتمثل في غياب هيئة شرعية تسهر على متابعة ومراقبة أنشطة البنك الإسلامي

المطلب الثالث: لمحة عن النوافذ الإسلامية في الجزائر والانتقادات الموجهة للبنوك التقليدية في الجزائر.

أصبح تحول البنوك التقليدية في الجزائر للعمل البنكي الإسلامي ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع البنكي و الإقتصاد الجزائري، ويتجسد ذلك من خلال فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية على غرار " بنك الخليج الجزائر" و "بنك ترست الجزائر" و "بنك المؤسسة العربية المصرفية " وما تقدمه من منتجات بنكية إسلامية إلى جانب الأعمال البنكية التقليدية، و سيتم تقديمها كالتالي:

بنك الخليج الجزائر:

تم تأسيسه في 15\12\2003 بموجب القانون الجزائري، برأس مال قدره 10.000.000.000 دج يملكها ثلاث بنوك ذات سمعة دولية مرموقة وهي: بنك برقان بقيمة 60 بالمئة، وبنك تونس العالمي بـ

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

30 بالمئة، والبنك الأردني الكويتي بـ 10 بالمئة، وهي بنوك تنتمي إلى مجموعة مشاريع الكويت القابضة، وبنك الخليج الجزائر بنك تجاري بدأ عمله في مارس، 2004 فهو يقدم حلولاً للتمويل التقليدي و الإسلامي عبر نوافذ إسلامية، ففي عام 2013 كانت 22 بالمئة من القروض الممنوحة وفق التمويل الإسلامي²³

بنك ترست الجزائر SPA:

أطلق بنك ترست الجزائر كذلك نافذة إسلامية توفر لعملائه حلولاً تمويلية وفق صيغة المراجعة إضافة إلى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء، ومن المتوقع أن يمتد هذا العرض بسرعة للبنوك التقليدية، وتم تأسيس هذا البنك في 30 ديسمبر 2002 في شكل شركة مساهمة برأسمال أولي 750.000.000 دج و الذي إرتفع ليصبح 18.000.000.000 دج²⁴.

بنك المؤسسة العربية المصرفية. الجزائر ABC

تم تأسيسه بقرار من مجلس النقد و القرض في 24 سبتمبر، 1998 حيث يعد أول بنك خاص أجنبي بالجزائر، وبدأ نشاطه في 02 ديسمبر، 1998 ويبلغ عدد فروع 24 فرعاً عبر كامل التراب الوطني و مقره الرئيسي بيئر مراد راييس بالجزائر، ويبلغ رأسماله 10.000.000.000 دج²⁵. و يمكن القول أنه لو أن هذه البنوك و بنوك أخرى في الجزائر، خاصة تلك التي تتربع على صدارة قائمة أكبر البنوك في القطاع المصرفي سارعت على مستواها فتح نوافذ إسلامية لإزادات تلك النسبة المعبرة عن حجم الأصول المصرفية الإسلامية في الجزائر، ولأصبحت الصيرفة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تساهم بشكل مهم في إجمالي التمويلات المصرفية الجزائرية. و في هذا السياق أعلن المجلس الإسلامي الأعلى مطلع سنة 2017م، في يوم دراسي حول المالية

²³ الصيرفة الإسلامية في الجزائر، www.arabbank.com، أطلع عليه بتاريخ: 2021/05/07 على الساعة: 10: 03.

²⁴ الموقع الرسمي لبنك ترست الجزائر، www.trust-bank.com/présentation، أطلع عليه بتاريخ: 2021/05/07 على الساعة: 10:15.

²⁵ الموقع الرسمي للمؤسسة المصرفية العربية، www.arabbanking.com.dz/fr/index.asp، أطلع عليه بتاريخ: 2021/05/08 على الساعة: 17:48.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

الإسلامية أن سنة 2017 ستكون سنة المالية الإسلامية، وأكد الحضور على أنه ستفتح أربعة نوافذ إسلامية على مستوى أربع بنوك عمومية في الجزائر، وأن مشروع القانون لا يزال لحد الان غير واضح²⁶.

2. المنتجات التي تقدمها البنوك التجارية:

تتمثل فيما يلي²⁷:

* تمويلات شراء العقارات في شكل أراضي أو بنايات عن طريق البيع بالتقسيط أو التمويل التأجيري المنتهى بالتملك.

* شراء السيارات عن طريق صيغة المراجعة مع تقسيط المبلغ.

* التمويلات في إطار القروض الاستهلاكية وفق صيغة المراجعة لأمر بالشراء مع تقسيط المبلغ.

* التمويلات بصيغ مختلفة لمشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة.

وفي ظل هذه الأزمة وسعيها منه لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية و انتشار فيروس كورونا، رخص البنك المركزي الجزائري، بقيام البنوك العاملة في السوق المحلية بالتسويق لثمانية " 8 " منتجات مصرفية إسلامية جديدة تتمثل في: المراجعة و المضاربة و المشاركة و الإجارة و السلم و الإستصناع وحسابات الودائع وودائع الإستثمار، أورد اخر عدد للجريدة الرسمية الخميس أن الترخيص جاء تنفيذا لما أقره مجلس الوزراء قبل أيام بإعتماد هذا النظام في العمليات المصرفية.

ويعتبر هذا القرار إنجازا كبيرا في دولة تشهد ركودا في مجال المالية الإسلامية رغم مرور عقود على تبني هذا النظام المالي، فقبل عامين أقبلت بعض البنوك التقليدية على فتح نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية، وفي سنة 2017 أعلنت الحكومة الجزائرية إدراج الصيرفة الإسلامية في 6 بنوك حكومية، لكن العملية لم تترجم على أرض الواقع لأسباب لم تفصح عنها الحكومة²⁸.

²⁶ المجلس الإسلامي الأعلى، ندوة المالية الإسلامية في خدمة الاقتصاد الوطني، يوم الإثنين 24 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق ل 23 جانفي 2017 على الساعة الثانية بعد الزوال (14 سا) بمقر المجلس الإعلامي الأعلى الكائن ب 6 شارع 11 ديسمبر، 1960 الألبار، الجزائر. على الخط
<http://www.hci.dz/index.php?option=com-content&view=featured&Itemid=435&limitstart=6>

²⁷ سليمان ناصر، عبد الحميد بوشمرة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد، 7 ووقلة، 2010، ص: 313

²⁸ نون بوست، منتجات مصرفية إسلامية جديدة، www.noonpost.com، أطلع عليه بتاريخ: 14/05/2021 على الساعة 15:02.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

أهم الانتقادات الموجهة للبنوك التجارية الجزائرية:

منذ تأسيس أول بنك إسلامي بالجزائر (بنك البركة) سنة 1990، والصيرفة الإسلامية تواجه عقبات حالت دون انتشارها لاسيما في ظل إفتقارها إلى نظام تشريعي و تنظيمي يرسم معالم الصيرفة الإسلامية²⁹.

وهذا ما كشفه الخبير الإقتصادي فرحات علي "إن البنك المركزي لم ينشأ بعد هيئة للرقابة الشرعية تراقب أعمال خدمات الصيرفة الإسلامية المقدمة، ومدى التزام البنوك بالضوابط الشرعية، كما هو معمول به في كل الكيانات المالية التي تطبق المعاملات الإسلامية " مشيرا إلى أن هذا الأمر مهم لأن الهيئات الشرعية هي المخولة للفصل في شرعية الخدمات و مدى تطابقها مع أحكام الشريعة³⁰.

وفي هذا السياق، قال أستاذ العلوم الإسلامية جمال حضري "إن الإشكال كان في الأسباب، لأن الحكومة لجأت إلى الصيرفة الإسلامية لجلب الأموال النائمة خارج البنوك و ليس عن عقيدة و إيمان، وبالتالي نحن نجعل من الشريعة الإسلامية ترفيعا لأخطاء وقعت جراء سوء إدارة البلاد، وهذا يكفي لجعل من الصيرفة الإسلامية حلا مؤقتا قد يزول بزوال أسبابه، أي إنتهاء الأزمة المالية و إرتفاع أسعار النفط و تابع حضري في حديثه " إن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحتاج إلى شيئين مهمين حتى تكون لها إنطلاقة صحيحة، وهما: أولا الإطار القانوني المنظم لها وقد تم طرحه ولا نعرف بعد تأثيره على الساحة البنكية، وثانيا هيئة شرعية موحدة تكون المرجع في ظل وجود تنوع أو إختلاف في الفتوى من مذهب إلى آخر و من دولة إلى أخرى، فما هو مباح في الخليج و المشرق قد يكون محرما في المغرب العربي و العكس صحيح³¹."

ووفقا لكل ما ذكر سابقا يمكن تلخيص أهم الانتقادات الموجهة للبنوك التجارية في النقاط التالية:

● عدم وجود هيئة للرقابة الشرعية على مستوى الهيكل التطبيقي لهذه البنوك، أو هيئة خارجية شرعية

²⁹ جريدة العربي الجديد، (حمزة كحال، صعوبات تعطل إطلاق نوافذ إسلامية لمصارف الجزائر)، الأحد 27 أكتوبر 2019، الجزائر

www.alaraby.co.uk.com

³⁰ موقع الغد، الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أطلع عليه بتاريخ: 2021/05/12 الساعة 12:04

³¹ حمزة كحال(جريدة العربي الجديد)، مرجع سابق، ص 05

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

إستثمارية مختصة في الصيرفة الإسلامية.

- عدم كفاءة الموظفين في هذه البنوك للعمل بآليات وأدوات التمويل الإسلامي بحيث تكوينهم مخصص للعمل في البنوك التجارية لا غير.
- هدف البنوك التجارية ليس عقائديا و إنما تجاري محض و الدليل على ذلك عدم مباشرة بعض من هذه البنوك التحول و الإعتماد على المعاملات الإسلامية من قبل إقرار الحكومة ذلك.

المبحث الثاني: النافذة الإسلامية في بنك الخليج AGB

سنتطرق في هذا المبحث إلى بيان بنك الخليج الجزائر AGB باعتباره عينة الدراسة وذلك لما يقدمه من خدمات مصرفية إسلامية عبر نافذته ،ولنتعرف أكثر على عينة الدراسة من حيث ماهيتها،حقيقتها والقوانين التي تضبط البنك من جهة عامة والنافذة من جهة خاصة.

المطلب الأول: نظرة عامة حول بنك الخليج AGB

أولا: نشأة بنك الخليج الجزائر.

بنك الخليج الجزائر وهو بنك ينتمي إلى المجمع المصرفي كيبكو الذي يشرف عليه ابن أمير دولة الكويت وله فروع عديدة على مستوى دول العالم وله اشتراكات أيضا مع بنك سوريا والخليج وبنك الخليج المتحدي والبنك الأردني الكويتي الذي يمتلك 75 فرعا في عمان وعمره أكثر من 35 سنة في القطاع المصرفي ، هذا إلى جانب مصرف بغداد وشركة الخليج المتحدة للخدمات المالية وشركة بنك الخليج المتحدة للأوراق المالية وبنك تونس العالم وبنك برقان وغيرها³².

وافتح بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003م ، من طرف ثلاث بنوك كبرى وهي بنك برقان ، البنك الأردني الكويتي و البنك الدولي التونسي ، تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة كيبكو KIPCO³³.

³² فوزي محريق، تنوع التمويل الاستثماري بآلية النوافذ والفروع التشاركية الإسلامية في المصارف الجزائرية مع الإشارة لبنك الخليج ،ص: 15.

³³ Gulf Bank Algeria, Rapport Annuel 2013, P:07, (En linge), 17/05/2021

<https://www.ag-bank.com/PDFA-AGB Rapport Annuel2013. html>

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

ولقد أسس بنك الخليج الجزائر في شكل شركة مساهمة ، ولقد وافق عليه بنك الجزائر كبنك تجاري طبقا للقرار 03/03³⁴. بعدما تأسس البنك في 2003 افتتح 08 فروع ولديه 44 وكالة في كامل التراب الوطني ، وبنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالأراضي الوطنية برأس مال يقدر بـ : 6.500.000.000 دينار جزائري موزع على ثلاثة بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي وهي:³⁵

* 60% من طرف بنك برقان Burgan Bank

* 30% البنك التونسي الدولي Tunis International Bank

* 10% البنك الأردني الكويتي Jordan Kuwait Bank

ثانيا: القوانين والتنظيمات المتبعة في بنك الخليج الجزائر

الإدارة المالية في بنك الخليج AGB تعمل وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية التي يحددها البنك المركزي الجزائري ، بناء على قانون النقد والقرض ، وتتلائم كل الإجراءات المالية المتبعة في بنك الـ AGB مع المخطط المحاسبي الوطني في الجزائر.

ويتبع بنك الخليج الجزائر عند تطبيق أدوات التمويل الاسلامي ، المعايير المحاسبية المتبعة في المصارف الإسلامية، وذلك طبقا لـ:

* القانون رقم 07-11، بتاريخ 2007/11/25م المتعلق بنظام المحاسبة المالية.

* التنظيم 09-04، بتاريخ 2009/07/23م المتضمن وضع حسابات مصرفية و القواعد المحاسبية

المطبقة في البنك و المؤسسات المالية.

³⁴ Gulf Bank Algeria, Rapport Annuel 2013 ; op.cit,p:52.

³⁵ صحراوي انتصار ،مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وبنك البركة الجزائري ،ص: 71.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

*التنظيم 05-09 بتاريخ 2009/10/18م بشأن إنشاء ونشر القوائم للمصارف والمؤسسات

المالية³⁶.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامية على مستوى نافذة بنك الخليج AGB

يخصص بنك الخليج الجزائر نافذة للصيغ والخدمات التمويلية المصرفية الإسلامية وتمثل في خدمتين تمويليتين تسميان proline وهما : السلم والمراجعة ويتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية ، كما استحدثت خدمة أخرى سنة 2014م سميت ب leasing وهي عن خدمة التمويل التأجيري³⁷.

وتفصيل ذلك كالآتي:

- خدمة proline وتمثل في :

أ- صيغة التمويل "السلم":

السلم لغة: بمعنى السلف و أسلم إليه الشيء دفعه وسمي سلما لتسليم رأس المال في المجلس وسلفا لتقديم رأس المال الأول ، الأول بلغة أهل الشام والثاني بلغة أهل العراق³⁸.

السلم اصطلاحا: هو عقد يوجب عمارة الذمة بغير عين و لا منفعة غير متماثل العوضين³⁹. إذا فالسلم هو تقديم الثمن وتأخير استلام البضاعة المشتراة ، وتكون الصورة هنا معاكسة تماما للبيع الآجل، أي أن المصرف يدفع مقدما ثمن بضاعة ليتعاقد على شرائها من المتعامل الذي يتعهد بتسليم البضاعة للمصرف بعد إنتاجها ، وعادة ما تستخدم هذه الصيغة في تمويل المشاريع الانتاجية وكذا تمويل القطاع الفلاحي لمساعدة الفلاحين في الفترة ما قبل تتم الإنتاج⁴⁰.

وتوجد هذه الصيغة في بنك الخليج الجزائر لتمويل رأس المال العامل ، وفقا للأشكال الآتية:

³⁶ فوزي محريق، مرجع سابق، ص:16.

³⁷ Gulf Bank Algeria, proline conforme aux preceptes de la chari'e, en line , 16/05/2021, <https://www.ag-bank.dz/article-view-112-111111-113-179-111.html>.

³⁸ قادري محمد الطاهر ، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، ص: 49.

³⁹ أبو عبد الله الأنصاري الرضا ، شرح حدود ابن عرفة ، ص: 395.

⁴⁰ محمود حسين الوادي و آخرون ، الاقتصاد الاسلامي ، ص: 198.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

*تمويل سنوي متجدد تصل قيمته إلى 58 مليون دج.

*تمويل سنوي حتى 70% من بيان المخزون المقدم للمصرف.

* إعادة تسديد للفترة 90 يوما بعد صرف المبلغ.

ب- التمويل "المراجحة":

المراجحة لغة : طلب الربح والمكسب.⁴¹

اصطلاحا: البيع المترتب ثمنه على ثمن يبيع قبله⁴².

"إذا المراجحة للأمر بالشراء هي بيع الشيء بمثل ثمن شرائه مع البائع الأول مع هامش ربح معلوم ومتفق عليه ، أي برأس مال معلوم مضاف إليه ربح معلوم يسمى بـ ثمن المراجحة"⁴³.

وعرفها أيضا الدكتور سامي حمود أن يتقدم العميل إلى المصرف طالبا منه شراء السلعة المطلوبة بالوصف الذي يحدده العميل وعلى أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة فعلا مارجحة بالنسبة التي يتفقان عليها ، ويدفع الثمن مقسما حسب إمكانياته.⁴⁴

وتوجه للتمويل احتياجات الزبائن والمستثمرين لاقتناء المعدات و التجهيزات وتتم صيغة المراجحة وفقا للشروط الآتية:

1- مبلغ أقصى للتمويل 20 مليون دج

2- تمويل حتى 80% من ثمن المعدات المراد تمويلها.

3- مدة التمويل القصوى 5 سنوات.

4- تسديد الأقساط يكون شهريا.

⁴¹ محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تاج العروس ، ص: 380.

⁴² أبو عبد الله الأنصاري الرضا ، مرجع سابق، ص: 384.

⁴³ حسام الدين عفانة، بيع المراجحة المركبة كما تجرى المصارف الإسلامية في فلسطين ، ص: 6.

⁴⁴ سامي حسن أحمد حمود ، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق و الشريعة الإسلامية ، ص: 432.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

-خدمة الـ"leasing":

وهي نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر (البنك) بتمويل شراء أصل رأسمالي بطلب من المستأجر (المستثمر) بهدف استثماره مقابل دفعات دورية (مقابل التأجير) مع احتفاظ المؤجر للملكية الأصل حتى نهاية العقد ويمتلك المستأجر خيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير (على أن تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل وهامش الربح المحدد) أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى.⁴⁵

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامية على مستوى نافذة بنك الخليج AGB

أولاً : متغيرات الدراسة

ترتكز دراسة الموضوع على تقييم نجاح العمل بآلية النوافذ الإسلامية في البنك التقليدي، وإن كنا نعتقد أن نجاح النافذة الإسلامية ليس هدفاً في حد ذاته بل إن النجاح الذي يمكن أن يحققه النافذة الإسلامية يعد مؤشراً حقيقياً على إمكانية فتح فروع مستقلة للبنك التقليدي أو تحويل وكالات إلى فروع تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وبناءً على ذلك استبعدنا قياس مؤشرات الكفاءة التشغيلية للبنك ككل ، على اعتبار أن مؤشرات نجاح النافذة الإسلامية غير مرتبط بالكفاءة التشغيلية للبنك ككل الذي يقدم خدمات مصرفية تقليدية. ولذلك حاولنا أن نقترح مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن توضح نجاح وكفاءة النافذة الإسلامية على عدة مستويات كالآتي:

1- موقع النافذة على مستوى البنك.

2- إجمالي حجم التمويلات للنافذة إلى حجم النشاط المصرفي الاسلامي.

3- تقدير حجم التمويلات للنافذة مقارنة بحجم النشاط المصرفي ككل.

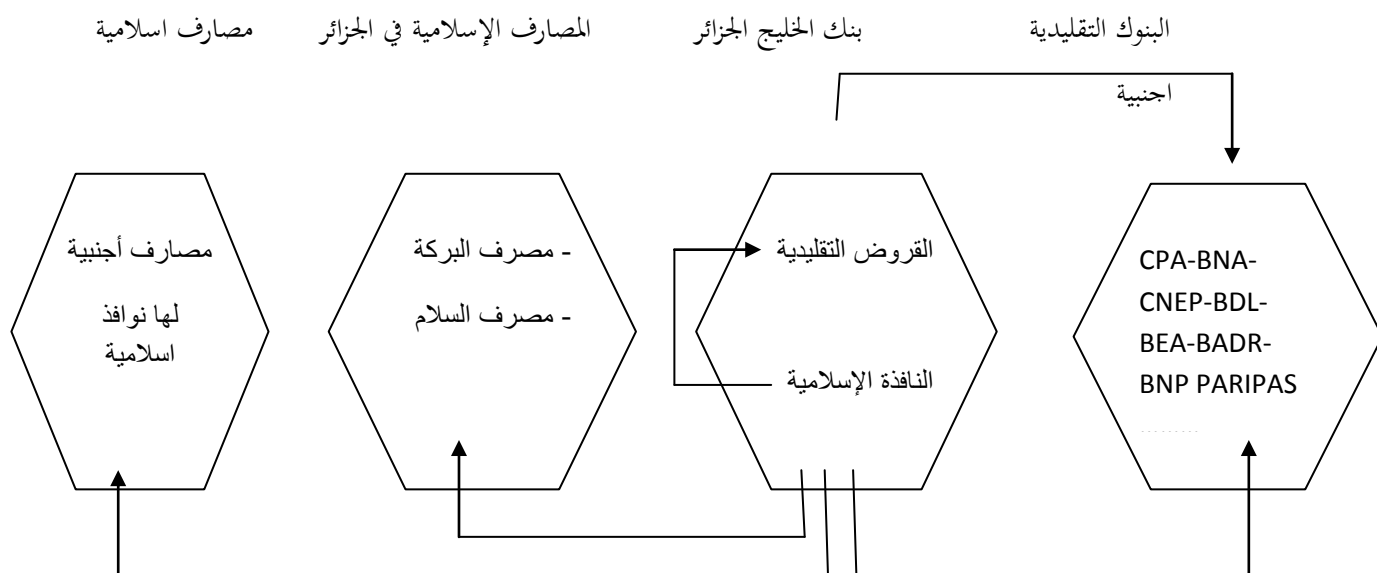
4- نشاط النافذة بالبنك قيد الدراسة نسبة إلى مصارف أجنبية.

⁴⁵ عائشة جنحاني و آخرون ، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية ، ص: 46.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

ويمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي:

الشكل (1-2): مستويات إثبات كفاءة النشاط المالي للنافذة الإسلامية في بنك تقليدي



المصدر : بنك الجزائر

وإجمالاً يمكن حصر متغيرات الدراسة ومبرراتها الدلالية في الجدول التالي:

الرقم	متغيرات الدراسة	الدلالة
1	حجم نشاط بنك الخليج في النظام المصرفي الجزائري	وذلك بمقارنة حجم نشاط بنك الخليج الجزائر مع نشاطات بنوك تقليدية أخرى لمعرفة مساهمته في النشاط المصرفي الجزائري
2	حجم نشاط النافذة المصرفية الإسلامية في بنك الخليج إلى حجم النشاط المصرفي التقليدي	من خلال تحديد مدى تطور التمويلات الإسلامية بالمقارنة مع القروض التقليدية في بنك الخليج ، للفصل في نجاح تجربة التمويلات الإسلامية في إستقطاب المجتمع الجزائري من عدمه
3	مقارنة حجم التمويلات الإسلامية في بنك الخليج بحجم التمويلات في المصارف الإسلامية	من خلال مقارنة النشاط المصرفي الاسلامي في نافذة بنك الخليج بحجم نشاط مصرفين اسلاميين لتحديد نجاح التجربة بالرغم أنها نافذة فقط

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

	في الجزائر	
4	واقع تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر، مقارنة بنظيراتها في مؤسسات مصرفية أخرى في دول عربية وإسلامية	محاولة المقارنة بين التجربة الجزائرية مع بيئات مختلفة ، عربية وإسلامية ومحاولة معرفة حقيقة النظام المصرفي الجزائري في مجال الصيرفة الإسلامية عبر النوافذ الإسلامية
5	تطور صيغ التمويل الإسلامي في بنك الخليج	هذا التطور إن وجد يعكس نسبة النمو ويدل على أن التمويلات الإسلامية تلبى رغبات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري بالرغم من أن بنك الخليج الجزائري تقليدي ويخصص فقط عبر نافذته الإسلامية بعض الخدمات الممثلة أساسا في صيغتي المراجعة والسلم
6	مقارنة حجم التمويل الإسلامي في بنك الخليج مع النشاط المصرفي في الجزائر ككل	لنتمكن من تحديد الحصة السوقية التي تستحوذ عليها التمويلات الإسلامية لنافذة بنك الخليج الجزائر ومكانتها في النظام المصرفي الجزائري

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على الاشكالية الرئيسية وفرضيات الدراسة والبيانات ذات الصلة

ثانيا : طريقة جمع معطيات الدراسة ووصفها

اعتمدنا في دراسة البحث على المنهج التجريبي الذي يستند على دراسة الحالة ، والذي اتبع في أسلوب المقابلة مع مدير وكالة بنك الخليج الجزائر بالوادي ، وايضا تم الارتكاز على التقارير المالية السنوية والقوائم المالية لبنك الخليج الجزائر للفترة الممتدة بين 2014-2016 وتظم التقارير والبيانات المالية التي تتضمن بيان المركز المالي نهاية كل سنة ، وبيان حجم التمويلات التقليدية وحجم التمويلات الإسلامية وكذا التقارير السنوية للبنوك الجزائرية وبنك الاستثمار السعودي ومعطيات عن الصيرفة الإسلامية في ماليزيا. ويتم إعداد البيانات المالية لبنك الخليج الجزائر على أساس حجم القروض التقليدية وحجم التمويلات الإسلامية وتعرض البيانات المالية بالدينار الجزائري وهي العملة المستخدمة في أنشطة البنك وفي عرض بياناته المالية.

وأهم التقارير الصادرة عن بنك الخليج الجزائر والتي تصدر باللغتين الانجليزية والفرنسية نجد:

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

- التقرير المالي السنوي

- الوضعية المالية "القوائم المالية"

ثالثا : دراسة ومعالجة البيانات

لمعالجة بيانات الدراسة اعتمدنا على تحليل ودراسة القوائم المالية والتقارير المالية الخاصة ببنك الخليج الجزائر والمعطيات الواردة في تقارير اتحاد المصارف العربية

وكما أشرنا سابقا فإن المتغير التابع في دراسة الموضوع هو نجاح النافذة التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية في بنك تقليدي وتحديدًا في بنك الخليج الجزائر وقد تم جمع أكثر عدد من المتغيرات المستقلة والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنجاح عمل النافذة الإسلامية ، وسنحاول تحليل الوثائق المتعلقة بالحجم المالي لنشاط البنك ممثلة في التقارير المالية السنوية والقوائم المالية لبنك الخليج الجزائر وكذا حجم النشاط المصرفي ككل في الجزائر وهذا حتى نربط بالنسب بين حجم نشاط النافذة المصرفية الإسلامية في بنك الخليج الجزائر إلى حجم النشاط المصرفي التقليدي.

* حجم نشاط بنك الخليج الجزائر في النظام المصرفي الجزائري

قدر عدد البنوك العاملة في الجزائر 20 بنكا نهاية 2016 ، شملت 6 بنوك حكومية و 14 بنكا خاصا ، وهذا الأخيرة تتوزع بين بنوك محلية وعربية واجنبية كما تنقسم البنوك في الجزائر إلى 18 بنكا تجاريا ومصرفين اسلاميين أما بالنسبة للتقسيم من حيث الملكية المحلية والاجنبية فيوجد ، 7 بنوك محلية و 13 بنكا أجنبية ، وتسيطر المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي في الجزائر ، إذ تستحوذ على حوالي 80 % من موجودات القطاع المصرفي ، و 85 % من القروض و 90 % من الودائع.

ويتميز القطاع المصرفي في الجزائر بنسبة تركيز عالية حيث تدير أكبر 10 بنوك جزائرية حوالي 77 % من مجموع موجودات القطاع ، و لديها أكثر من 75 % من الودائع وحوالي 62 % من القروض.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

والجدول الموالي يوضح الموجودات والودائع والقروض وكذا حقوق الملكية لأكثر عشرة بنوك في الجزائر وترتيبها بحسب حجم الموجودات في كل بنك.

وذلك كما هو مبين في الجدول الآتي:

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

ومن خلال ما سبق عرضه نجد أن بنك الخليج الجزائر يحتل مكانة مهمة في المنظومة المصرفية الجزائرية ، كونه يعتبر السابع من حيث ترتيب أهم البنوك في الجزائر ، ومن هنا يمكننا الإشادة بأهميته وأهميته تجربته في مجال الصيرفة الإسلامية ، وإن كانت المصارف التقليدية منفردة أو مجتمعة تستحوذ على أكثر الموجودات حيث نجد أن أكبر بنك تقليدي وهو :

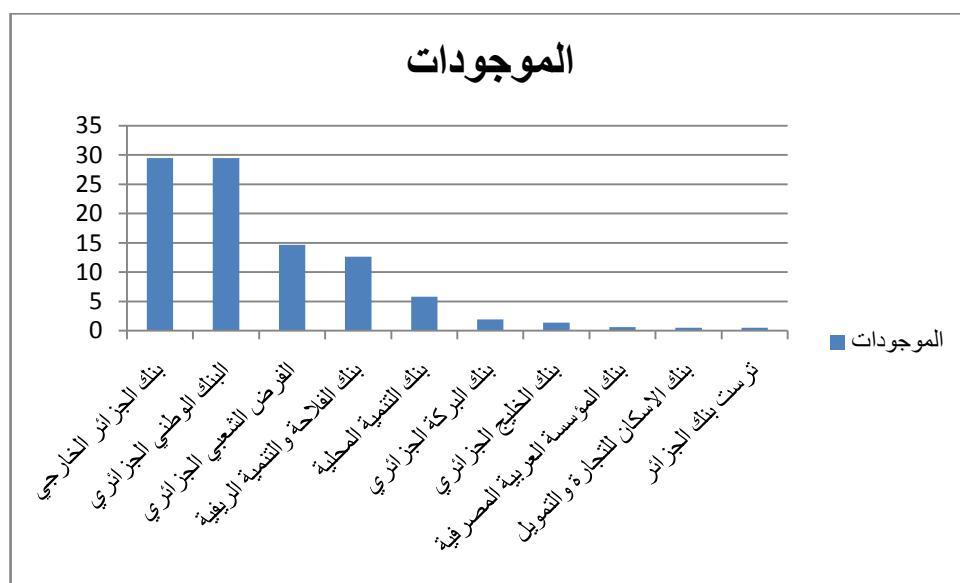
البنك الخارجي الجزائري يستحوذ لوحده على نسبة 31.45% من إجمالي الموجودات

والبنوك التقليدية الأخرى:

- بنك الجزائر الخارجي
- البنك الوطني الجزائري
- القرض الشعبي الجزائري

تستحوذ على ما نسبته 76.15% من حيث الموجودات ندرج المخطط التالي :

الشكل (2-2): موقع بنك الخليج الجزائر من موجودات العشر البنوك الأولى بالجزائر



المصدر من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

وبالرغم من بنك الخليج الجزائر يستحوذ على ما قيمته 1347 مليون دولار بنسبة 1.44% من إجمالي الموجودات إلا أن البنك استطاع أن يحتل الموقع السابع من إجمالي 20 بنك في النظام المصرفي الذي تتحكم فيه البنوك العمومية بأكثر من 80% من إجمالي الموجودات.

• حجم النشاط الإسلامي في بنك الخليج الجزائر إلى النشاط التقليدي

من خلال التقرير السنوي لسنة 2016 حصلنا على حجم القروض التقليدية والتمويلات الإسلامية التي قدمها بنك الخليج الجزائر من سنة 2014 إلى سنة 2016 كما يوضحه الجدول التالي:

السنة	2014	2015	2016
القروض التقليدية	50707	40764	51267
نسبة الزيادة %	/	-80.39%	125.76%
التمويلات الإسلامية	13889	17209	17995
نسبة الزيادة %	/	123.90%	104.56%
مجموع التمويلات	64596	57973	69262

المصدر : من اعداد الطلبة بناءا التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر سنة 2016 الصفحة 23-

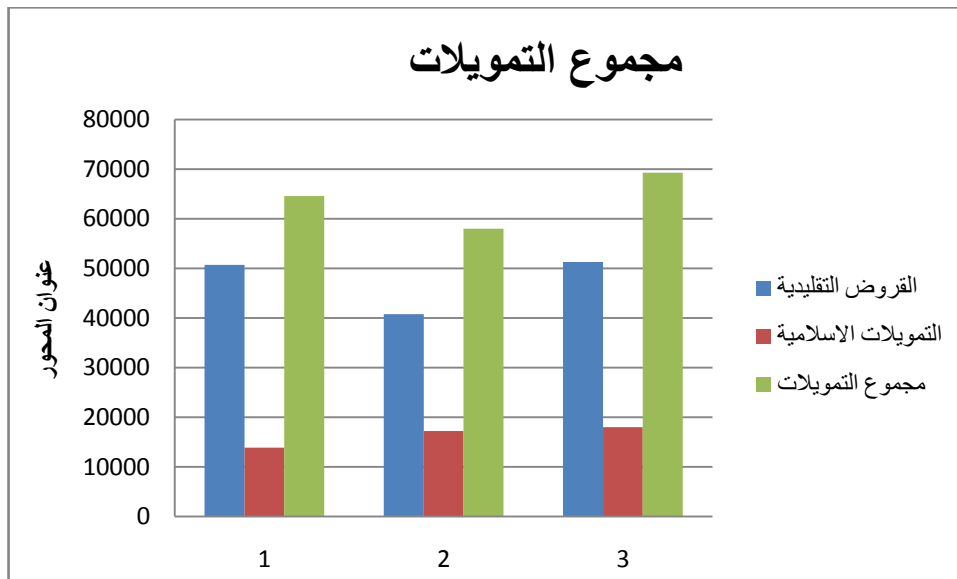
28 على التوالي

ويمكن توضيح تزايد إجمالي التمويلات للنافذة الإسلامية مقارنة بالتمويل التقليدي من خلال

المخطط التالي:

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

الشكل (2-3) حجم تمويلات النافذة الإسلامية مقارنة بالتمويل التقليدي بينك الخليج الجزائر

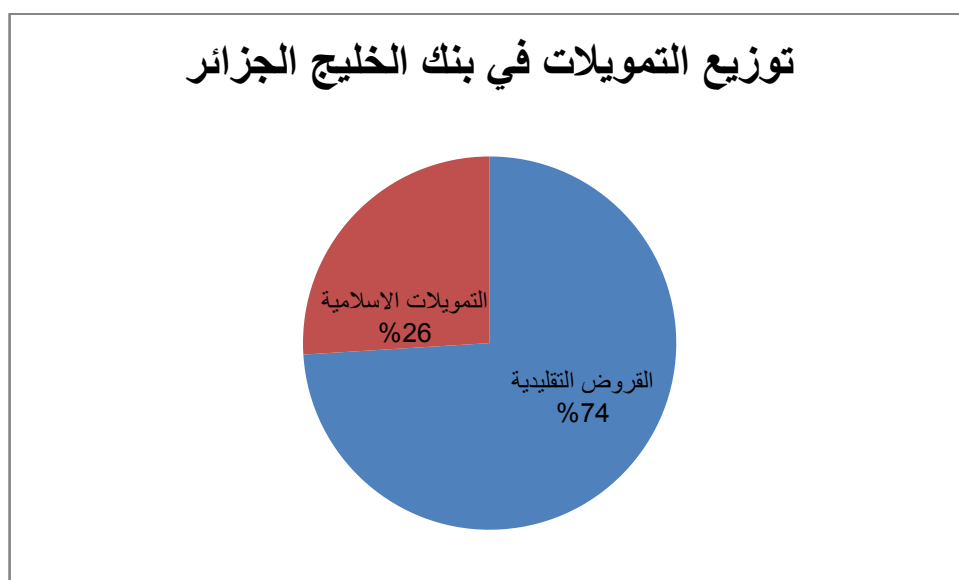


المصدر: من اعداد الطلبة بناء على الجدول السابق

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

ويمكننا توضيح حجم التمويلات للنافذة الإسلامية مقارنة مع حجم التمويلات التقليدية من خلال الدائر النسبية لسنة 2016 كآآآ:

الشكل (2-4) توزيع التمويلات في بنك الخليج الجزائر لسنة 2016



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-3)

من خلال الجدول نلاحظ جليا التطور في نسبة التمويلات الإسلامية التي وصلت لنسبة زيادة تقدر ب 129.59 % نهاية سنة 2016 بالمقارنة مع نهاية سنة 2014 ، كما أن نسبة التمويلات الإسلامية كانت أكبر من نسبة القروض التقليدية في السنتين 2014 و 2015 لتتراجع قليلا نهاية 2016 ، وقد يرجع ذلك إلى الأزمة المالية الراهنة وسياسة التقشف والركود الاقتصادي.

*** تطور صيغتي السلم والمراوحة في بنك الخليج الجزائر و التمويل الايجاري**

لدينا الجدول التالي والذي يوضح لنا تطور التمويلات الإسلامية المسماة (مهنة proline) والمتمثلة أساسا في صيغتي السلم والمراوحة والتمويل الايجاري والمسماة (BAYTI) على مستوى النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر وذلك في الفترة بين 2014-2016 كآآآ:

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

الجدول (2-4) تطور التمويلات الإسلامية في بنك الخليج الجزائر

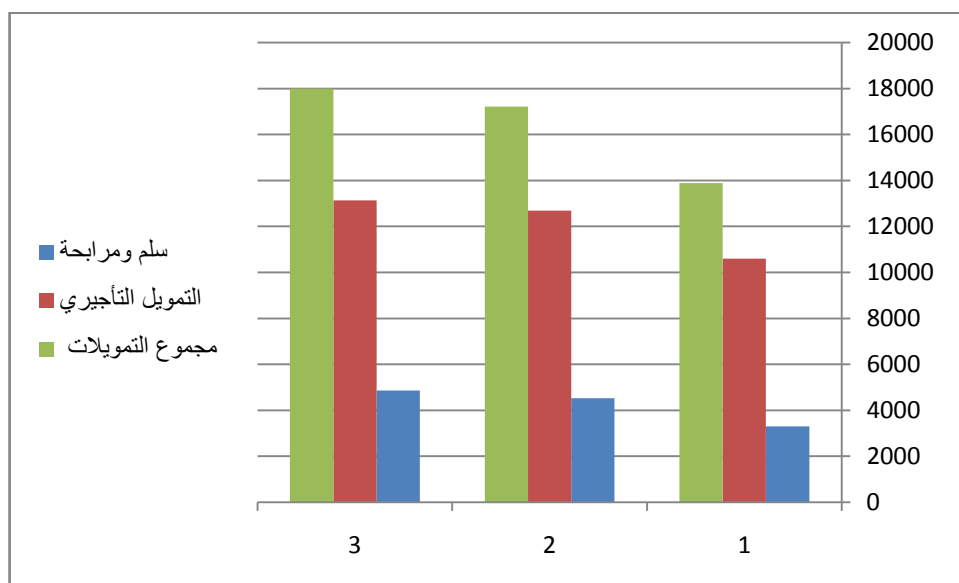
(الوحدة : مليون دج)

السنة	2014	2015	2016
سلم ومراجعة	3294	4522	4866
نسبة التطور %	/	% 137.27	% 107.60
التمويل التأجيري	10595	12687	13129
نسبة التطور %	/	% 119.74	% 103.48
مجموع التمويلات	13889	17209	17995
نسبة التطور %	/	% 123.90	% 104.56

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على تقرير بنك الخليج الجزائر 2016 ص 23.24

ويمكن توضيح المعطيات السابقة بالشكل التالي :

الشكل (2-5): تطور صيغ التمويل الاسلامي لبنك الخليج



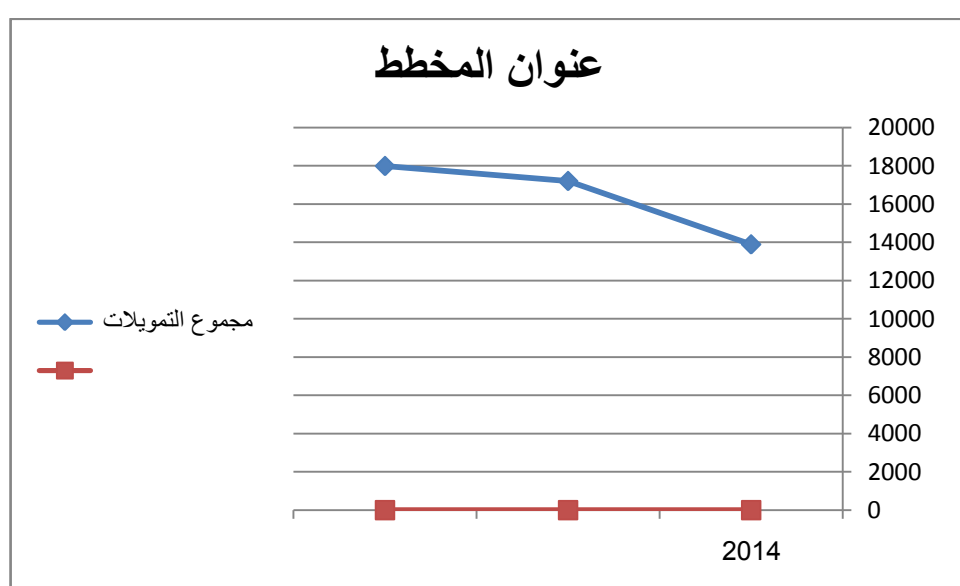
المصدر: من اعداد الطلبة بناء على الجدول (2-5)

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

ونلاحظ جليا التطور في نسبة التمويلات الإسلامية التي وصلت لنسبة 104.56 % نهاية سنة 2016

وأيضا يمكننا تمثيل هاته المعطيات والتطور في حجم التمويلات الإسلامية من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل (2-6) نسبة تطور التمويلات الإسلامية لبنك الخليج الجزائر



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-4)

من خلال ما تقدم يتضح لنا جليا تطور حجم التمويلات الإسلامية وفق الصيغ المذكورة في بنك الخليج الجزائر ، وان نسبة الزيادة في هذا التطور مختلفة من سنة إلى أخرى.

إن هذا التطور و إن كان لا يعكس نسبة النمو الحقيقي إلا أنه يدل على أن التمويلات الإسلامية تلي رغبات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري ، بالرغم من أن بنك الخليج الجزائر هو بنك تقليدي ويخصص فقط عبر نافذته الإسلامية بعض الخدمات ممثلة بشكل أساسي في المراجعة والسلم والتمويل التجاري ، الا انه كانت تمثل

نسبة 26 % من القروض الممنوحة في نهاية سنة 2016 .

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

ويمكننا الإشارة بأنه لو اتبع البنك صيغ المشاركات والمضاربات كأحد أهم صيغ تمويل الاستثمارات الإسلامية التي تتميز بكبر في رأس المال المستثمر لكانت نسب التمويلات والاستثمارات الإسلامية تشكل جزءا أساسيا ومهما بالبنك.

من صيغ الاستثمارات الإسلامية ، ويمكن تلخيص تلك الأسباب في الآتي:

- قلة المخاطر في عمليات المراجعة والتمويل الاسلامي بصفة عامة مقارنة بأساليب وصيغ الاستثمار الاسلامي الاخرى.
- لا تبذل البنوك جهدا كبيرا في عمليات المراجعة من حيث إجراء الدراسات الدقيقة والمتابعة وتحمل المسؤولية.
- تتشابه عمليات واجراءات المراجعة بما تعود عليه العاملون في مجال الصيرفة الإسلامية من اجراء عملهم السابق في البنوك التقليدية، بينما تكون صيغ و أساليب الاستثمار الإسلامية الأكثر تعقيدا ويحتاج العاملون إلى تدريب وتكوين للتمكن من العمل وفقها.
- إن عمليات المراجعة تعتبر سهلة التنفيذ وقصيرة الأجل مما يساعد في توفير السيولة بالنسبة للبنوك متى ما تطلب الأمر ، ويتيح هذا للبنوك مجالا للمنافسة وقدرة للوقوف مقارنة بالبنوك التقليدية الأخرى.
- كما تساعد هاذة الصيغ البنوك التي تنتهج الصيرفة الإسلامية على حفظ أسرار وعمليات البنك .
- تحتاج صيغ الاستثمار الإسلامية إلى توفر الوازع الأخلاقي في المجتمع ، فهي تقوم أساسا على حفظ الأمانة والوفاء بالوعد و الإخلاص والتفاني في العمل ، وهو ما يصعب ضبطه وضمانه خاصة في مجتمعنا اليوم.

* مقارنة حجم التمويلات الإسلامية في بنك الخليج الجزائر مع البنوك الإسلامية في الجزائر

تستند الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى عمل مؤسستين أساسيتين عريتين وهما : بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة 1990 ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية .

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

وفي عام 2013 بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر: 2.57 مليار دولار أي حوالي 2.4 % من إجمالي الأصول المصرفية ، وتنمو المصارف التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية في الجزائر بوتيرة أسرع من البنوك التقليدية ، إذ سجلت نسبة النمو 15 % في العام 2013. وقد بلغ حجم أصول بنك البركة 2.01 مليار دولار، وأصول بنك السلام حوالي 0.41 مليار دولار.⁴⁶

وفي العام 2013 بلغ حجم الأصول الإسلامية لبنك الخليج الجزائر 12108 مليون دينار جزائري ، أي ما يعادل أكثر من 152 مليون دولار (مع العلم أنه سنة 2013 بلغ متوسط صرف الدولار حوالي 79.38 دينار جزائري)⁴⁷. أي أن حجم الأصول الإسلامية لبنك الخليج الجزائر يعادل 0.15 مليار دولار ، وبالتالي يمكننا تحديد مساهمة كل مؤسسات من المؤسسات السابقة في مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (2-6) : مساهمة المؤسسات المالية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر

المؤسسة المالية	حجم الأصول الإسلامية	نسبة المساهمة في الصيرفة الإسلامية في الجزائر
بنك البركة الجزائري	20.1	78.21%
بنك السلام	0.41	15.95%
بنك الخليج الجزائر	0.15	05.83%
المجموع	2.57	100%

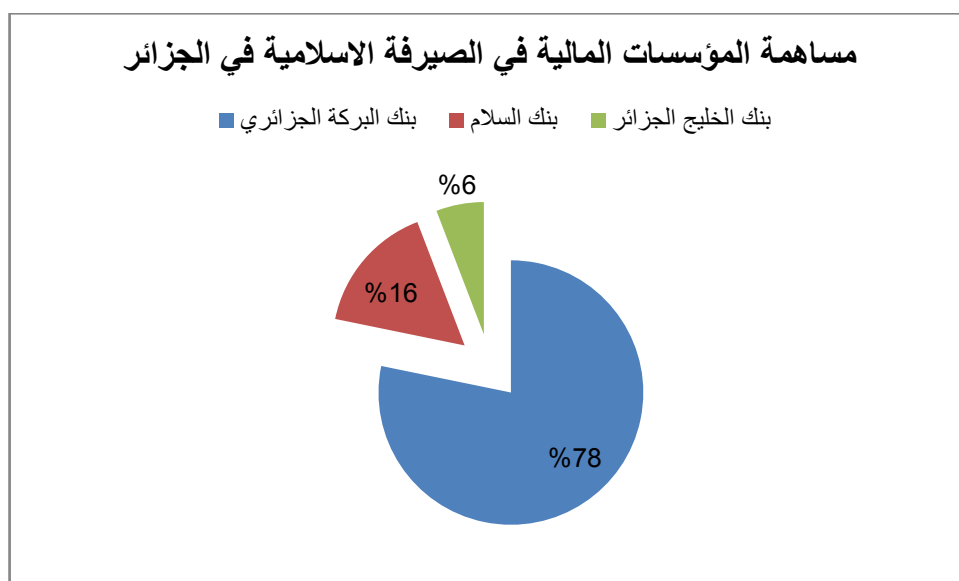
المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير اتحاد المصارف العربية وبنك الخليج

ويمكن توضيح ذلك بالنسب التالية:

⁴⁶ اتحاد المصارف العربية ، القطاع المصرفي الجزائري : تحديث وتطوير مستمران
⁴⁷ حفيظ صواملي، تراجع الدينار مقابل الدولار بلغ 20 بالمئة ، جريدة الخبر 2015/03/26

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

الشكل (2-7) مساهمة المؤسسات المالية المصرفية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر



المصدر : من اعداد الطلبة بناء على الجدول (2-6)

ويمكننا القول هنا بأن مساهمة بنك الخليج الجزائر في الصيرفة الإسلامية في الجزائر وإن كانت متواضعة وبالرغم من حداثة نشأته حيث تعتبر تجربة استطاعت استقطاب شريحة من المجتمع الجزائري على الرغم بأنه تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية وفق آلية النوافذ الإسلامية بالاعتماد فقط عبر مهنة *proline* المتمثلة أساسا في صيغتي السلم والمراجعة و خدمة *leasing* وهي عبارة على خدمة التمويل التأجيري ويمكننا القول أنه لو كان بنك الخليج الجزائر يعتمد على الصيغ الإسلامية الأخرى كالمضاربة ، المشاركة ، الاستصناع ، والمزارعة وغيرها لآتسعت شريحة عملاء نافذته الإسلامية ولازدادت نسبة مساهمته في الصيرفة الإسلامية الجزائرية.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

المبحث الثالث: أهم التجارب العربية والدولية الناجحة وتجربة البنوك العمومية الجزائرية.

المطلب الأول: أهم التجارب العربية الناجحة في فتح النوافذ الإسلامية.

أ. التجربة المصرية:

تعتبر بنوك مصر التقليدية في طليعة بنوك الدول العربية التي بادرت في إنشاء فروع إسلامية والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فقام بنك مصر في سنة 1980 بإنشاء أول فرع يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية باسم فرع الحسين للمعاملات الإسلامية ولقد التحقت بهذه المبادرة كثير من البنوك إثر النجاح الذي حققه بنك مصر الذي وصل عدد فروعه سنة 2004 إلى 29 فرعاً. والجدول التالي يقدم 58 فرعاً تم إنشاؤه بـ 12 بنكاً تقليدياً⁴⁸

الجدول رقم (1-5): فروع المعاملات الإسلامية للمصارف التقليدية في مصر في سنة 2004

المرتبة	اسم البنك	عدد الفروع الإسلامية
1	بنك مصر	29
2	البنك الوطني للتنمية (بالمحافظات)	13
3	البنك الوطني المصري	2
4	مصرف الاتحاد العربي للتنمية والاستثمار	2
5	بنك النيل	2
6	بنك قناة السويس	1

المصدر: مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، (2006) مرجع سبق ذكره ص 40

ب. التجربة السعودية:

لقد بدأت فكرة إنشاء فروعاً إسلامية بمصرف تقليدي بالمملكة العربية السعودية سنة 1996 حيث قام البنك

⁴⁸ مصطفى. مصطفى إبراهيم محمد (، 2006) تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة ص 41.39

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

الأهلي التجاري السعودي بفتح أول فرع له. ونظراً للإقبال الكبير على هذا الفرع تم فتح عدة فروع جديدة لتقديم

الخدمات المصرفية، ونصبت إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها 200 فرعاً إسلامياً في نهاية سنة 2005.

ولقد حذت كثير من المصارف التقليدية الأخرى بالملكة حذو البنك الأهلي بفتح فروع تقدم منتجات إسلامية مصرفية وبإشراف إدارة مستقلة عن إدارة نشاط المصرف التقليدي.

فيما يلي جدول يظهر عدد الفروع الإسلامية المتواجدة بالملكة ونسبتها من إجمالي الفروع:

الجدول رقم (1-6): الفروع الإسلامية بالمصارف التقليدية بالسعودية في نهاية 2009.⁴⁹

المرتبة	اسم المصرف	عدد الفروع	الفروع الإسلامية	نسبة الفروع الإسلامية %
1	مصرف الجزيرة	48	48	100
2	المصرف الأهلي التجاري	284	284	100
3	مصرف الرياض	216	216	100
4	المصرف السعودي للاستثمار	45	41	91.1
5	المصرف العربي الوطني	160	51	31.8
6	المصرف السعودي البريطاني	84	8	9.5
7	المصرف السعودي الأمريكي	67	3	4.5

وتعتبر التجربة السعودية نموذجاً رائداً لإنشاء فروع بالمصارف التقليدية وتظهر أهمية التجربة من خلال الجدول

التالي الذي يجمع ما بين حجم الفروع ونسبة تطور وزيادة التمويل الإسلامي مقارنة مع إجمالي التمويل.

⁴⁹ أبو حمزة، مصطفى علي والسويدي، نوري محمد (27.28 أبريل 2010)، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية، بحث مقدم لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني الذي نظمه المركز العالمي للمهن المالية والإدارية، ص 8

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

الجدول رقم (1-7) حجم التمويل المصرفي الإسلامي إلى إجمالي التمويل في البنوك السعودية للفترة 2000-2004 (القيمة بالمليون ريال)⁵⁰

السنة	إجمالي التمويل المصرفي	التمويل الإسلامي	نسبة التمويل الإسلامي %
2000	196700	58700	29.8
2001	209385	69127	33
2002	232800	85100	36.6
2003	271458	113998	42
2004	343325	165793	48.3

يسجل بالجدول أن نمو التمويل الإجمالي الذي يغطي فترة 5 سنوات بلغ 184.4% كان نصيب التمويل

الإسلامي منها ، 74.5% كما يعكس الجدول إقبال الزبائن على التمويل الإسلامي والتخلي عن التمويل التقليدي.

والجدول التالي يبين توزيعات آليات التمويل المشروعة من فترة 2000 إلى فترة 2004.

الجدول رقم (1-8): تطور حجم التمويل المصرفي الإسلامي وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية (القيمة بالمليون ريال)⁵¹

الصيغة	2000	2001	2002	2003	2004
مرابحة	17535	22034	25222	47823	62164
توريق			9288	25144	68096
إجارة	385	452	752	1101	1257
مشاركة	1817	2062	2207	2465	2300
استصناع	4592	4218	4507	3479	3030

⁵⁰ مصطفى. مصطفى إبراهيم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 59

⁵¹ مصطفى. مصطفى إبراهيم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 59

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

26341	31751	30476	30122	25731	بيع آجل
		12460	8924	8468	مناجزة
592	2235	152	1314	134	أخرى
165793	13998	85065	69127	58737	إجمالي التمويل الإسلامي

ت. تجربة قطر:

يعتبر بنك قطر الوطني أول مصرف تقليدي يبادر إلى توفير خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية من خلال

تأسيس وإنشاء فروع مستقلة إسلامية مستقلة عرفت بالفرع الإسلامي ل QNB وذلك سنة 2005 برأس مال

وقدره مائة مليون ريال قطري قدمت كقرض حسن من بنك قطر الوطني، وتمت زيادة رأس مال الفرع إلى مليار ريال

قطري، وقد نص النظام الأساسي للفرع الإسلامي على الضوابط التالية:

* أن يكون للفرع كيان مستقل من الناحية المحاسبية والمالية

* عدم خلط أموال الفرع بأموال البنك

* أن يكون للفرع إدارة مستقلة تتبع للرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني

* تنفيذ كافة المعاملات بالفرع وفقا للشريعة الإسلامية وتحت إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

* الالتزام بتعليمات وضوابط مصرف قطر المركزي لسنة 2006 فيما يتعلق بأعمال الفروع الإسلامية

التابعة للبنوك التقليدية.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

* يكون للفرع مراقب حسابات خاص به يقدم الميزانية الخاصة بالفرع، وتقوم الإدارة المالية لبنك قطر الوطني بإعداد ميزانية الفرع بشكل مستقل، وحساب الأرباح والخسائر، وتقرير عن نشاطه خلال السنة المالية وعن مركزه في ختام السنة ذاتها.

ث. تجارب دول عربية أخرى:

يمكن الإشارة إلى فلسطين حيث أنشأ بنك القاهرة في سنة 1996 فرعاً للتعاملات الإسلامية في كل من الخليل ونابلس وغزة هذه الفروع تتميز بإدارة مستقلة وحساباتها وميزانياتها منفصلة عن البنك الأصلي وإن كانت تابعة لها حيث تتواجد إدارتها العامة بالأردن.

ولقد صدر في سنة 2003 قانون رقم 30 من البنك المركزي الكويتي يسمح بإنشاء فروع إسلامية داخل البنك الواحد، ولقد تم إنشاء فروع إسلامية خاصة بالبنك التقليدي الكويتي بينما بتاريخ 01 جويلية 2002 تحول بنك الشارقة الوطني إلى مصرف إسلامي وأنشأ له 9 فروع.

المطلب الثاني: أهم التجارب الدولية الناجحة في فتح النوافذ الإسلامية.

خاضت الدول الأوروبية تجربة هامة في مجال المصرفية الإسلامية خصوصاً بريطانيا التي يعود لها السبق في التواجد المصرفي الإسلامي بأوروبا.

أ. التجربة البريطانية:

يعود نجاح التجربة البريطانية وحصولها على المرتبة الريادية بمجال المصرفية الإسلامية لعدة عوامل

* الإرادة السياسية الداعمة لهذا التوجه لإنجاح مشروع المصرفية الإسلامية في ظل التحولات التي يشهدها العالم المالي، فأقدمت السلطات البريطانية على تشجيع بنوكها ومؤسساتها باقتحام تجربة الصيرفة الإسلامية محلياً ودولياً وتزامنت تلك الإرادة مع فتح فروع إسلامية في المشرق العربي والبلدان الإسلامية التي تشهد نمواً ملحوظاً في المالية الإسلامية.

* إن المنتجات المالية الإسلامية متواجدة منذ 30 سنة لكن سعت مؤخراً السلطة في سن تشريعات

وتقنين

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

خدمات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف الترويج للمملكة البريطانية كمركز للتمويل الإسلامي في الغرب، فتحلت بريطانيا المرتبة الثامنة في مجال التمويل الإسلامي وتمتلك 22 فرعاً إسلامية بمصارف تقليدية منها البنك الأهلي المتحد وفرع تابع لبنك.

وقد أكدت دراسة قام بها بنك ISB Lloyds البريطاني أن ثلاثة أرباع المسلمين ببريطانيا يتمولون بتمويل

إسلامي ويتوقع في غضون أربع سنوات أن يصل حجم التمويل الإسلامي ببريطانيا مقدار 500 مليار دولار. و الإشارة أن خلافاً للمسلمين من يتعامل مع الفروع الإسلامية على أساس فكرة قوة اقتصاديات منطقة الخليج المدعمة بالعوائد النفطية الكبيرة ومشاريع البنية التحتية الضخمة. وتشير دراسة بعنوان التمويل الإسلامي أجريت في أن المصارف الإسلامية العاملة ببريطانيا لم تتأثر بالأزمة المالية رغم التراجع المستمر لأسهم العديد من البنوك الكبيرة في غمار الكساد.

ب. التجربة الفرنسية:

ظلت فرنسا متأخرة في حوض تجربة المصرفية الإسلامية عن المملكة المتحدة وحاولت تدارك التأخر بعد وصول الإدارة الجديدة للحكم برئاسة فرونسوا هولاند، فعلى الصعيد الأجنبي أين تتواجد مصارفها خاصة بدول الخليج العربي ودول جنوب شرق آسيا شرعت في استعمال آليات الصناعة المالية الإسلامية وتوسعت حتى شملت الإقليم الداخلي لفرنسا.

ومن بين البنوك الفرنسية الكبيرة التي أنشأت فروعاً إسلامية خارج فرنسا ما يلي:

* بنكي باريبا نجم (PNB Paribas Najmah): هي فرع إسلامي لمجموعة " بنكي باريبا"، مقره في البحرين، وأسس في 2003م، وتتكون هيئته للرقابة الشرعية من نظام يعقوبي، وعبد الستار أبو غدة، ومحمد داود بكر. ويقدم بصورة رئيسية الخدمات المصرفية الاستثمارية وللشركات، والتمويل المهيكل وإصدار السندات الإسلامية التي تعرف بالصكوك.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

* كليون (Calyon) هو بنك التمويل والاستثمار لمجموعة "كريدتي أغريكول (Crédit Agricole) أنشأ فرعاً في البحرين في 2003م، مديره العام هو سيمون إيدل (Eddle) وتتكون هيئته للرقابة الشرعية من نظام يعقوبي، ومحمد القري، وعبد الستار أبو غدة.

* سوسيتي جنيرال إدارة الأصول والاستثمارات البديلة (SGAM Al) : " مديرها العام هو فليب بروس

(Brosse) وهي متخصصة في أربعة منتجات: الإدارة المهيكلية، والصناديق السيادية، والإدارة العقارية، ورأس المال الاستثماري.

* البنك الفرنسي التجاري المحيط الهندي "فرع عن" سوسيتي جنيرال (Société Générale) "يرتكز في جزيرة رينيون في شبه القارة الهندية، وفتح أبوابه في 219 فيفري 2008م، مديره العام هو روجي مينوز (Munoz). وهذا المصرف هو أول بنك أسس في فرنسا؛ لأن جزيرة رينيون مقاطعة فرنسية .

ت. التجربة السويسرية:

تمارس البنوك السويسرية خدمات الصيرفة الإسلامية عبر فروعها المتواجدة في الخارج في كل من دبي والبحرين. وفي سنة 2002 أسس اتحاد المصارف السويسرية UBS بنك NoRiba فرع يقدم خدمات مالية توافق تعاليم الشريعة الإسلامية يوجد مقره الاجتماعي في المنامة .

ث. تجارب أوروبية أخرى:

وهي تجارب محتشمة في كل من السويد وإسبانيا والدنمارك، وإن أبدت مؤخراً اهتماماً أكثر بالمصرفية الإسلامية؛ لتواكب متطلبات المرحلة الراهنة وما تقتضيه من مصادر التمويل متنوعة خاصة الخليجية الإسلامية منها:

المطلب الثاني: تجربة البنوك العمومية في فتح النوافذ الإسلامية.

بعد 30 سنة من اعتماد الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بتأسيس أول بنك يقدم هذه الخدمة سنة 1991 وهو بنك البركة، وبعدها بنك السلام، قررت الحكومة توسيع هذه الخدمة إلى البنوك العمومية منتصف العام الماضي، بهدف استقطاب أموال السوق السوداء المقدرة حسب خبراء بـ 50 مليار دولار،

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

غير أن هذه التجربة بعد مرور سبعة أشهر لم تحقق الأهداف المرجوة منها، بسبب تعثر البنوك العمومية في جلب أموال الجزائريين، نتيجة بعض العوامل التي أثرت على مصداقية هذه الخدمات، على غرار ضعف الجانب التنظيمي لهذه العملية الذي تشوبه بعض التحفظات الأخلاقية والقانونية، في مقدمتها انبثاق الهيئة الشرعية للإفتاء من مؤسسة استشارية ممثلة في المجلس الإسلامي الأعلى وليس تنفيذية، وتعارض المصالح لدى بعض أعضائها الذين يتواجدون في أكثر من لجنة فتوى على مستوى البنوك، بل إن بعضهم يشتغل مستشارا في 6 بنوك، فهل يعقل أن يكون مثل هؤلاء ضمن هيئة رقابة حكومية شرعية على أعمال يشرفون عليها بأنفسهم في القطاع البنكي؟

ثمن خبراء ومختصون قرار الحكومة القاضي بتوسيع خدمات الصيرفة الإسلامية، التي تبقى السبيل الوحيد لاستقطاب أموال الجزائريين، في ظل فشل النظام البنكي التقليدي في استدراج أموال شريحة واسعة من المواطنين الذين يخافون من الربا كما يخافون من الموت، وبعد إطلاق وزارة المالية لخدمات الصيرفة الإسلامية في ثلاثة بنوك عمومية، وهي البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، قررت هذا العام توسيع هذه الخدمة إلى بنوك عمومية أخرى على غرار البنك الوطني الخارجي، وبنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بهدف تنويع الخدمات وتشجيع البنوك على خوض تجربة المعاملات الإسلامية، علما تعيد ثقة الجزائريين في البنوك بعد عقود طويلة من العزوف والمقاطعة..

ورغم حداثة تعميم شبائيك الصيرفة الإسلامية على البنوك العمومية، غير أن هذه العملية عرفت حسب المختصين نوعا من التسرع في تأسيس النظام القانوني والتشريعي لهذه التجربة، التي يعول عليها في تحقيق أهداف اقتصادية كبرى، ما ساهم في تعثرها في استقطاب أموال الجزائريين بعد اقتراب عامها الأول، حيث أكد خبراء أن وزارة المالية أطلقت خدمات الصيرفة الإسلامية لدى البنوك العمومية واستقالت من تأسيس نظام تشريعي قوي يرافق هذه العملية، والذي يجب أن يكون حسبهم وفق مراسيم تنفيذية من أعلى هرم في السلطة، لضمان قوة واستقلالية ومصدقية الهيئة الشرعية الوطنية للصناعة المالية الإسلامية، التي تشرف على مهام كبرى لإعطاء الشرعية والمصدقية لخدمات الصيرفة الإسلامية، منتقدين إصدار

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

هذه الهيئة من طرف مؤسسة استشارية ممثلة في المجلس الإسلامي الأعلى الذي لا يملك الصبغة القانونية حسبهم لتأسيس مثل هذه الهيئة.

مأمون القاسمي: هيئة الرقابة يجب أن تنبثق من بنك الجزائر

أكد الشيخ محمد مأمون القاسمي الحسني، عضو المجلس الإسلامي الأعلى، ورئيس هيئة الرقابة الشرعية لبنك البركة الجزائري، أنه بالنسبة لرعاية المجلس الإسلامي الأعلى لتوطين نظام الصيرفة الإسلامية، وتشكيل هيئة شرعية وطنية لديه، تختص بالإفتاء والإشراف على الصناعة المالية الإسلامية قائلا: "لقد كان رأيي، من أول يوم، يتلخص في أن الأصل أن يكون موقع هذه الهيئة لدى بنك الجزائر، باعتباره الجهة الإشرافية على المؤسسات المالية في الدولة؛ وهذا ما يجري به العمل في دول إسلامية مختلفة؛ تماشيا مع دور الهيئة ووظيفتها، وتجنباً لتشتيت جهات الإشراف والرقابة على البنوك."

وأضاف المتحدث "أن هناك أسبابا موضوعية دعت الجهات المعنية إلى اعتبار المجلس الإسلامي الأعلى هو الموقع الأنسب والأصلح للهيئة، وبما أن المجلس لا تحوله نصوصه القانونية والتنظيمية حق تأسيس مثل هذه الهيئة، فقد كان عليه أن يبدأ أولا بتهيئة النص القانوني الذي يستند إليه في هذا التأسيس وكان من الممكن، على سبيل المثال، استصدار مرسوم من الجهات الوصية، يعطي المجلس هذه الصلاحية، ويحدد مهام الهيئة، وينص، فيها على منع أعضائها من الانخراط في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية، العاملة لدى بنوك تقدم خدمات في مجال الصيرفة الإسلامية، وهنا، تجدر الإشارة إلى الانتقادات التي وجهت إلى المجلس، بهذا الصدد، فقد رأى بعضهم أن "الهيئة" ليس لها مستند قانوني، وأنها تطرح إشكالية "تعارض المصالح" لدى أعضائها، حيث يجمع بعضهم، في الوقت نفسه، بين صفتي العضوية فيها وفي هيئات بنوك أخرى؛ وهو أمر، في نظرهم، لا يستقيم حين يجتمع الخصم والحكم في موقع واحد، على حد قولهم، في إشارة إلى أن من مهام الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية هو الإشراف والمراجعة، ومن ثم الرقابة على العمل المصرفي الإسلامي الذي تمارسه البنوك المعنية، وترعاه وتوجهه وتراقبه الهيئات الشرعية لديها."

أما بالنسبة إلى تقييم الفترة التي شهدت شروع بعض البنوك العمومية في تقديم منتجات، وفق صيغ التمويل الإسلامي، قال محمد المأمون القاسمي الحسني "يبدو لي من المبكر أن نقول شيئا بهذا الصدد،

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

لأننا نشهد بدايات تطبيق النظام الخاص بالصيرفة الإسلامية، في بنوك عمومية، ولا شك أننا نحتاج إلى فترة أطول لإعطاء الرأي بهذا الشأن. ولا يفوتني هنا، ونحن نتحدث عن هذا المشروع الذي طال انتظاره، أن أشير إلى ما أراه من ضرورة العمل لاستكمال الإطار التشريعي والتنظيمي للصيرفة الإسلامية، وصولاً إلى نظام متكامل يراعي خصوصياتها، سعياً لتطوير الصناعة المالية الإسلامية، وتوسيع مجال استثماراتها، ومن جهة أخرى، أدعو إلى وضع أنظمة جبائية ومحاسبية خاصة بعمليات الصيرفة الإسلامية، تراعي طبيعتها وتميزها وخصوصيتها.”

عبد الحميد دغبار: لا وجود لهيئة قانونية تشرف على الصيرفة الإسلامية

من جهته، أكد الخبير القانوني والمستشار بوزارة الشؤون الدينية سابقاً، عبد الحميد دغبار في تصريح لـ “الشروق” أن نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطاله العديد من الفراغات القانونية التي يجب تداركها سريعاً للحفاظ على مصداقية هذه الخدمات لدى الرأي العام، فالجزائر حسبته تفتقد لوجود هيئة رسمية قانونية مكلفة بمهمة الإشراف على الصيرفة الإسلامية، “والتي يجب أن تتأسس وفق مراسيم تنفيذية وليس من جهة استشارية على غرار المجلس الإسلامية الأعلى الذي لا يملك الصلاحيات القانونية لإصدار مثل هذه الهيئات لأنه هيئة استشارية وليس تنفيذية.”

وأضاف المتحدث أن القانون الجزائري يمنع تعارض الوظائف، فأعضاء اللجنة الوطنية للصناعة المالية الإسلامية لا يمكنهم شغل وظائف أخرى في البنوك، وإذا كان هذا الواقع صحيحاً فإنه منافي للقانون ويؤثر سلباً على عمل اللجنة، التي يجب أن ترتقي بمراسيم تنفيذية تكون بالتنسيق مع جميع المؤسسات الإسلامية على غرار وزارة الشؤون الدينية والمجلس الإسلامي الأعلى وبنك الجزائر للخروج بمرسوم تنفيذي يحدد تكوين وصلاحيات وأعضاء هذه اللجنة، التي تعمل بالتنسيق مع بنك الجزائر للإشراف على جميع البنوك من حيث الترخيص والرقابة والمحاسبة وسحب الرخصة في جميع المعاملات الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

وأكد دغبار أنه رغم النقائص والثغرات القانونية في واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، غير أن هذه التجربة عموماً في الطريق الصحيح ويجب تثمينها لأنها تبقى السبيل الوحيد لاستقطاب أموال الجزائريين وفق معاملات إسلامية تضيء نوعاً من الراحة الاجتماعية بعيداً عن الربا والشبهات، وأضاف أنه رغم

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

بعض التحفظات في ميلاد هيئة الرقابة الشرعية وحديث عن تعارض الوظائف في أعضائها، غير أن هذا لا يطعن في مصداقية الصيرفة الإسلامية عموماً، بل يشكل نقائص يمكن التغلب عليها سريعاً بتدخل السلطات الوصية لإصدار مراسيم تنفيذية وقانونية تعيد تنظيم العملية وفق ما هو معمول به دولياً.

ودعا الأستاذ دغبار إلى ضرورة توسع خدمات وعروض ومؤسسات الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتشمل مجالات أخرى، على غرار تأسيس بنك إسلامي للزكاة والأوقاف، كونه الأولى بتطبيق أحكام لجنة الإفتاء المكلفة بالصناعة المالية الإسلامية، وأضاف أنه عمل أكثر من 18 سنة كمستشار قانوني لوزير الشؤون الدينية الأسبق عبد الله غلام الله، واقترح حينها إنشاء بنك وقفي لأموال الزكاة والأوقاف ونتيجة للظروف الأمنية التي كانت تعيشها البلاد تم تجميد المشروع، الذي يجب حسبه أن يرى النور مجدداً تماشياً مع تشجيع الجزائر للصيرفة الإسلامية كأحد الحلول العاجلة والأساسية لخلق استثمار دائم ومنتج ومقبول اجتماعية من جميع الأطراف وتفادي الإشكالات التي كانت تطرح في عهد المعاملات الربوية..

صالح صالح: علينا أن نرتقي بتشريعات الصيرفة الإسلامية

من جانبه، دعا الأستاذ الجامعي المختص في الاقتصاد الإسلامي الدكتور صالح صالح السلطات الوصية إلى الارتقاء بتشريعات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مؤكداً أنه بعد مرور 30 سنة من بداية تجربة أول بنك إسلامي سنة 1991 وهو بنك البركة وبعده بنك السلام ثم إطلاق الخدمة في بعض البنوك العمومية لا زالت تجربة الصيرفة الإسلامية دون المستوى ولا تتماشى مع حجم الاقتصاد الجزائري.

ورغم النقائص والخدمات المحدودة، قال محدثنا إن الجهود في الطريق الصحيح ويجب تثمينها وتقويمها وتدعيمها بأسس قانونية قوية، خاصة فيما يتعلق بهيئة الرقابة الوطنية، التي يجب حسبه أن تتأسس وفق ما هو معمول به دولياً، باعتمادها من الرجل الأول في الدولة وفق مراسيم تنفيذية تحدد أموراً كثيرة تتمثل في تكوين أعضائها وطريقة عملها وصلاحياتها وتحديد العهدة، وضبط حالات تضارب مصالح، ويجب أن تعمل بالتنسيق مع بنك الجزائر بإعطائها الصلاحيات الكاملة لممارسة الرقابة داخل البنوك بكل استقلالية وشفافية.

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

وقال المتحدث “أنا أدرك أن هناك بعض الأعضاء هم في اللجنة الشرعية داخل البنك وفي نفس الوقت أعضاء في لجنة الصناعة المالية الإسلامية في المجلس الإسلامية الأعلى.. هذا الأمر يجب أن يتغير بتغيير قانون النقد والقرض وتأسيس هيئة رقابة وطنية مستقلة بمراسيم تنفيذية تبين الصلاحيات وتعمل على تنافي المصالح وتعارضها.”

وشدد الدكتور صالح صالح على ضرورة إضفاء المصادقية والشفافية على هيئات الرقابة الشرعية التي يجب أن تتدخل في جميع البنوك بالتنسيق مع بنك الجزائر، مؤكداً أن الأمر لم يفت بعد ويجب الارتقاء بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، والإقتداء بالعديد من الدول التي نجحت في استقطاب أموال ضخمة من خلال خدمات الصيرفة الإسلامية، على غرار ماليزيا التي نجحت في استقطاب 500 مليار دولار ودول الخليج 600 مليار دولار وتركيا 1000 مليار دولار، قائلاً “لا يمكن لخدمات الصيرفة الإسلامية أن تبقى بهذا الحجم الصغير في الجزائر معتمدة على العروض الاستهلاكية البسيطة بل يجب عليها تطوير خدماتها لجلب الاستثمارات الكبرى من داخل وخارج الوطن وذلك بنظام تشريعي قوي يضمن الاستقرار والطمأنينة وينزع اللبس والشك في هذه الخدمات بما يطمئن الرأي العام.”

وأردف محدثنا قائلاً “نحن نمر الآن بحالة فراغ.. الهيئة الشرعية الرقابية الموجودة أفضل من عدم وجودها، ولكن لا بد من تأسيس هيئة مستقلة تماماً، ويجب أن نتعلم من تجارب الدول الأخرى للإقتداء بأفضل نموذج على غرار ماليزيا التي أسست هيئة مستقلة من طرف الرجل الأول في الدولة بمراسيم عليا ضمن منظومة متكاملة.”

هذه تبريرات المجلس الإسلامية الأعلى لتأسيس الهيئة الشرعية

أما المجلس الإسلامي الأعلى فقد أكد أن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية جاء بالاتفاق والتنسيق مع بنك الجزائر بهدف توطيد معاملات الصيرفة الإسلامية في جميع البنوك.

و يأتي إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية حسب بيان سابق لهيئة غلام الله، تنفيذاً للنظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها، من طرف البنوك والمؤسسات المالية الصادر في الجريدة الرسمية رقم 16، حيث ورد فيه “وسيعمل النظام المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

الذي يندرج في إطار برنامج رئيس الجمهورية ومخطط عمل الحكومة على تحقيق هدفين رئيسيين وهما: التقليل من ظاهرة الاكتناز المالي والاستجابة للمواطنين الراغبين في التعامل بهذا النظام وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتقليل من الآثار السلبية لظاهرة السوق الموازية في إطار التوجهات الجديدة للحكومة الجزائرية في تشجيع الصيرفة الإسلامية وعزيمة بنك الجزائر في تجسيد هذا النظام“، يضيف بيان المجلس الإسلامي الأعلى وستقوم الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وفقا للنظام 02-20 بمنح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية، وهي المهمة التي ستكون سندا لبنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية بالجزائر.“

وأوضح المجلس الإسلامي الأعلى، بخصوص التحفظات القانونية والشرعية في تأسيس الهيئة الشرعية الوطنية وتعارض المصالح لدى أعضائها،“ أن هذه التحفظات تصح لو كان عضو الهيئة الشرعية الوطنية يتقاضى مكافأة مالية، أما وأنه يعمل مجانا في البنوك متبرعا بوقته وجهده، بل قد يكون انتساب أحد أعضاء الهيئة الشرعية التابعة للبنوك إلى الهيئة الشرعية مفيدا يسهل عملية دراسة الملفات وتطبيق المقاييس الشرعية. وأما التحفظ القانوني، فلا يوجد ما يدل عليه، إذ إن الهيئة الشرعية الوطنية ليس ضروريا أن تكون تابعة لهيئة تنفيذية، بل بالعكس من الأفضل أن تكون حرة كي تراعي في أحكامها المقاييس الشرعية“

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

خلاصة الفصل الثاني

خلصنا من خلال هذا الفصل لآلية اعتماد الجزائر للنوافذ الإسلامية من خلال دراسة لقانون 02-20 وكذا دراسة للصيرفة الإسلامية في الجزائر.

كما تطرقنا إلى أبرز التجارب الدولية الناجحة وكذا أهم التجارب العربية كما أثبتت أن اعتماد منهج التدرج من خلال النوافذ الإسلامية هو أسلوب فعال لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات إسلامية بأقل تكلفة ووقت ممكن.

وكذا تجربة بنك الخليج الجزائر في مجال فتح نافذة للمعاملات الإسلامية، ومدى تطورها عبر السنوات . كما أن تجربة ازدواجية الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الجزائرية يعثرها الكثير من النقص، إذ قوبلت بالكثير من الانتقادات والشك حول مصداقيتها، سواء كان من المتعاملين أنفسهم أو سواء من الباحثين والمهتمين بالبنوك الإسلامية

خاتمة

خاتمة

ينظر إلى الصيرفة الإسلامية على أنها ظاهرة حديثة نشأت خلال الثلاثون عاما الماضية، إلا أن نشأة العمل المصرفي الإسلامي يعود في الواقع إلى الأيام الأولى للدولة الإسلامية. ولعل مما ساعد على إحياء الصيرفة الإسلامية المعاصرة توافر الظروف الاقتصادية المناسبة، التي أكدت قدرتها على استيعاب الصدمات، وبيئت أنها اقل المتأثرين بانعكاسات الأزمة المالية الأخيرة بفضل تميزها بالانضباط في إدارة الأصول المالية و قيامها بتمويل العمليات الحقيقية.

سلطت هذه الدراسة الضوء على موضوع فتح النوافذ للمعاملات الإسلامية في البنوك التجارية وذلك من خلال التطرق لفصل كامل للمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في فتح البنوك التقليدية لنوافذ الإسلامية ومدى تأثير هاته النوافذ على عملية تحويل البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية مع توضيح اغلب جوانب هاته العملية.

فأقدم الكثير من البنوك التجارية على المستويين المحلي والدولي على الولوج إلى عالم الصيرفة الإسلامية من خلال مداخل تعددت أشكالها وأهدافها. فمنها من قام بتوفير منتجات مصرفية إسلامية بيعت جنبا إلى جنب مع المنتجات التقليدية، ومنها من فتح نوافذ إسلامية، ومنها من فتح فروع أو إدارات متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي، ومنها من رغبت في التحول التدريجي إلى الصيرفة الإسلامية، ولتحقيق الهدف من فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية وضمان إسلامية المعاملات يتطلب الأمر التركيز على توفير متطلبات شرعية بما في ذلك تعيين هيئة رقابية شرعية لتحقيق مصداقية وسلامة المعاملات وفق الشريعة الإسلامية، كذلك الالتزام بالإجراءات القانونية والإدارية، وتأهيل وتدريب الموظفين لتحقيق الأهداف المسطرة وضمان حسن سير المعاملات الإسلامية داخل الفروع والنوافذ الإسلامية.

في حين أن الفصل الثاني فقد خصص لدراسة حالة الجزائر في تجربة تطبيق النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وكذا تطبيقها على مجموعة من البنوك العمومية ، كما تطرقنا لأهم التجارب العربية والدولية الناجحة ، حيث أثبتت هذه التجارب أن اعتماد منهج التحول الجزئي أو التدرج من خلال النوافذ الإسلامية هو أسلوب فعال وهو بذلك خطوة ناجحة في تحويل العديد من النوافذ الإسلامية إلى بنوك إسلامية قائم رغم العراقيل والتحديات التي تواجه البنوك التجارية الجزائرية، فان التفاؤل في نجاح وتطوير منتجات الصيرفة الإسلامية يبقى قائما، مع وجود مؤشرات جيدة تبعث على التفاؤل أهمها : تزايد الطلب على صيغ التمويل الإسلامي من طرف العملاء.

1- نتائج الدراسة:

من خلا الدراسة وفحص مختلف جوانب الموضوع يمكن استخلاص النتائج التالية:

- على الرغم من حداثة البنوك الإسلامية مقارنة بنظيرتها التجارية إلا أنها تعتبر منافسا قويا لها خاصة بعد التطور والنمو السريع الذي حققته المصرفية الإسلامية خلال العقود الماضية، وأثبتت قدرتها في مواجهة الأزمات المالية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.
- تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف ذات طابع إنساني واجتماعي إضافة إلى تحقيق هدف الربحية الضروري لبقائها ونموها.
- تعد ظاهرة فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية نتيجة صحوة المجتمعات نحو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وضرورة استبدال المعاملات الربوية بالمعاملات الإسلامية والتخلص من الحرام.
- ترجع فكرة إنشاء الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التجارية إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية في مطلع السبعينات، إلا أن هذه الفكرة لم تصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى نجاح البنوك الإسلامية وتزايد الإقبال عليها.
- تواجه البنوك التجارية عند فتحها لنوافذ وفروع للمعاملات الإسلامية صعوبات ومعوقات تحد من نجاحها.
- تعتبر تجربة ممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع للمعاملات الإسلامية تجربة ناجحة، لما ترتب عليها من نتائج ايجابية ملموسة تتمثل في نمو العمل المصرفي الإسلامي، وفي التزايد المستمر للبنوك الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم.
- نجاح فكرة فتح نوافذ إسلامية دفع بالبنوك التجارية الإماراتية إلى تبني هذه الفكرة وتجسيدها في أرض الواقع، لاسيما وأن الإطار التطبيقي والعملي لهذه الفكرة مكن البنوك التجارية الإماراتية من تجاوز الأزمة المالية العالمية.
- أثبتت التجربة الماليزية أن اعتماد منهج التدرج من خلال النوافذ الإسلامية هو أسلوب فعال لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات إسلامية بأقل تكلفة ووقت ممكن، وهو بذلك خطوة ناجحة في تحويل العديد من النوافذ الإسلامية إلى البنوك إسلامية مستقلة وخير مثال تحويل نافذة المعاملات الإسلامية ببنك بومبيترا إلى بنك إسلامي قائم بذاته عرف "بنك المعاملات".
- يعتبر نجاح المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي أحد أسباب إمكانية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية.
- يعتبر أسلوب التدرج من أنجع الأساليب المتبعة لتنفيذ ظاهرة فتح النوافذ والفروع الإسلامية
- يعتبر توفر العمالة المؤهلة من أهم المتغيرات تأثيراً في إمكانية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية.

2- الاقتراحات والتوصيات:

- بعد دراسة لموضوع واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، في ما يلي تقديم لبعض التوصيات:
- ضرورة توجيه البنوك التجارية الجزائرية لإنشاء وفتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية وفق ضوابط شرعية وقانونية صحيحة.
 - محاولة التخفيف من العقوبات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر لتمكين هذه البنوك من أن تقوم بدورها في التنمية بشكل جيد.
 - ضرورة استكمال توجيه الحكومة لتبني الصيرفة الإسلامية من خلال نوافذ وفروع إسلامية بإصدار قانون خاص بها يحكمها وينظمها.
 - العمل على تشجيع العمل المصرفي الإسلامي من خلال النوافذ والفروع الإسلامية ودعم البنوك الإسلامية لأن هذه الأخيرة في حال توفر لها المناخ والبيئة الاستثمارية الملائمة فإن لها القدرة على التنمية بشكل جيد.
 - أفضل طريقة لتبني البنوك التجارية للعمل المصرفي الإسلامي تتمثل في فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية بالشراكة مع بنوك إسلامية محلية وأجنبية ناجحة في هذا المجال للاستفادة منها القيام بحملات إعلانية وإشهارية لتوعية الأفراد بأهمية الفروع والنوافذ الإسلامية.
 - فتح المجال أمام الفروع والنوافذ الإسلامية التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لاستقطاب مزيد من المدخرين والمستثمرين الراضين للتعامل بالفوائد الربوية.
 - إنشاء معهد تدريب مصرفي لدى بنك الجزائر من أجل تأهيل العاملين فيه واستيعاب آليات العمل في البنوك الإسلامية وكذا الفروع والنوافذ التابعة للبنوك التجارية.

3- أفاق البحث:

- لا يمكن الحكم أن هذا العمل استطاع أن يلم بكافة جوانب الدراسة، لذا نقترح المواضيع التالية التي تخدم نفس مجال البحث:
- إمكانية فتح فروع إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية.
 - أثر التوجه نحو فروع المعاملات الإسلامية على ربحية البنوك التجارية الجزائرية.
 - دور الفروع والنوافذ الإسلامية في التصدي للالتزامات المالية

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب

- * سعود محمد الربيع ، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته (ط 1، الكويت : منشورات مركز المخطوطات والتراث، 1992) ج 1.
- * حسين حسين شحاتة ، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي (الامارات العربية ، العدد 240 ، ربيع الأول 1422 / يونيو 2001) .
- * سعيد سعد المرطان ، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية
- * البنك المركزي المصري ، كتاب دورى بعنوان : ضوابط الموافقة على فتح بنوك أو فروع إسلامية، بدون تاريخ.
- * نزيه حماد ، تقديم الخدمات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية : تجربة البنوك الغربية، مؤتمر التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي بالكويت " تجارب وتحديات " تنظيم شركة الاستثمار البشرى بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية (الكويت ، الفترة من 30-31 / 5/ 2005) .
- * احمد محمد على ، تحول المؤسسات التقليدية إلى الالتزام بالشرعية (تجربة السودان)، ندوة البركة السادسة عشرة (بيروت: 1999/6/8)
- * سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الاموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية (المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد 11، العدد الاول. 1987م)
- * تطبيق القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية على الاعمال المصرفية، درويش صديق جستينية وآخرون (جده : مركز النشر العربي، جامعة الملك عبدالعزيز، ط 1، 1998)
- * يوسف عثمان الحزيم ، تحول المصرف المركزي التقليدي الى مصرف مركزي اسلامي (الرياض ، مكتبة دار السلام . الطبعة الاولى، 1424هـ)
- * بزن خلف سالم العطيات ، تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، (أطروحة دكتوراه) دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، 2009،
- * مريم رستم ، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية ، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا، 2014م.
- * فاروق العاني ، دراسة أسباب تحول المصارف التقليدية نحو النموذج الإسلامي، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ، ماليزيا، 2012م
- * فهد بن صالح المحمود ، التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى دراسة فقهية إقتصادية تطبيقية ، دار كنوز اشبيليا، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى 2011م
- * محمد سعيد الغامدي، من المصرفية التقليدية الى المصرفية الإسلامية (تجربة بنك الجزيرة)
- * احمد خلف حسين الدخيل ، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية ، دراسة اقتصادية إسلامية ، المجلد 19، العدد 3.
- * فهد الشريف ، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، د س.
- * مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير أ الجامعة الأمريكية المفتوحة ، القاهرة، 2006.
- * لطفي محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل 20-21 مارس، 2010.
- * حسين حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، ط 1، القاهرة.
- * محمد سويلم ، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية .
- * نجيب سمير خريس، "النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي" ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2014 .

- * صالح مفتاح ومعاري فريدة، "الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية - دور اللجنة الاستشارية في بنك بومبيتر التجاري"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 35/24، مارس 2010 .
- * سامر مظهر قنطقجي، "صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2010.
- * ميلود بن حوحو، نحو مصرف اسلامي وقفي، دراسة في الأبعاد القانونية والشرعية، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع ، المجلد 12، العدد 02، جامعة بسكرة ، الجزائر أكتوبر 2019.
- * فوزي محريق، تنوع التمويل الاستثماري بآلية النوافذ والفروع التشاركية الإسلامية في المصارف الجزائرية مع الإشارة لبنك الخليج .
- * أبو عبد الله الأنصاري الرصاع ، شرح حدود ابن عرفة ، ت، محمد أبو الأجنان ، الطاهر المعموري ، ط 1 ، لبنان : دار الغرب الاسلامي، 1993م.
- * محمود حسن الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلام، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010
- * حسام الدين عفانة، بيع المراجحة المركبة كما تجرّه المصارف الإسلامية في فلسطين ، 2009
- * محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تاج العروس ، طبعة الكويت 2006.
- * قادري محمد الطاهر ، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الناشر مكتبة حسن العصرية الطبعة الاولى 2014 .
- * سامي حسن أحمد حمود ، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق و الشريعة الإسلامية ، مطبعة الشرق ومكتبتها ، عمان ، ط 2 ، 1402 هـ / 1982 م
- * د. الغرب ناصر ، اصول المصرفية الإسلامية ، توزيع دار ابوللو للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة سنة 1996م.
- ## 2- المذكرات
- * عبد اللطيف جناحي، استراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها ،بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية ،الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ،مصر/ط1408، 1هـ/1987م
- * فهد الشريف، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، جوان 2005.
- * سعود محمد عبد الله بيبعة، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1989.
- * مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006.
- * ميلود بن حوحو، شركات الرأس مال الاستثماري كبديل للتمويل المصرفي في الجزائر -دراسة مقارنة بنظام المشاركة في الفقه الاسلامي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المدية، 2020.
- * يوسف بن عبد الله الشبيلي، الرقابة الشرعية على المصارف-ضوابطها وأحكامها ودورها في ضبط عمل المصارف، بحث مقدم إلى مجمع الفقه الاسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة ، الامارات العربية المتحدة، بدون تاريخ نشر .
- * عبد الرحمان عزوي، الرخص الادارية في التشريع الجزائري ،أطروحة دكتوراه ،كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 2007.
- * صحراوي انتصار 'مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وبنك البركة الجزائري
- * مصطفى. مصطفى إبراهيم محمد)، (2006تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة .
- * أبو حميرة، مصطفى علي والسويسسي ، نوري محمد (27.28 أبريل 2010)، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية، بحث مقدم لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني الذي نظمه المركز العالمي للمهن المالية والادارية

* عائشة جنحاني و آخرون، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية ، مع الاشارة لتجربة بنك الخليج الجزائر للفترة 2011-2014 مذكرة لاستكمال شهادة الماستر الاكاديمي ، جامعة الشهيد حمة الاخضر الوادي 2016

3- الدوريات والمجلات

* عمر زهير حافظ ، رأى في مسألة النظام المزدوج في الاعمال البنكية ، مجلة الأموال ، شركة الاتصالات الدولية (جدة ، العدد الأول، أكتوبر-ديسمبر 1996م) .

* تصريح من ابراهيم القاضي / المدير التنفيذي للرقابة على البنوك ، البنك المركزي الكويتي (الكويت ، مجلة المستثمرون) مؤتمر التحول الى النظام المصرفي الاسلامي " تجارب وتحديات " تنظيم شركة الاستثمار البشري بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية في الكويت ، الفترة من 30-31 مايو 2005 م.

* رضا الخليفي ، ظاهرة أسلمة البنوك الربوية، مجلة المجتمع الكويتية عدد 2005/02/1637، 05.

* سمير مصطفى متولي ، فروع المعاملات الاسلامية مالها وما عليها ، مجلة البنوك الاسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، مصر، العدد 34، ربيع الآخر 1404هـ/ 1984م .

* معاري فريدة، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميترا التجاري نموذجاً، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 3، مارس 2014.

* شوقي دنيا، المعاملات الإسلامية في البنوك الغربية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 241، ربيع الأول، 1422.

* سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرومة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 7، ورقة، 2010.

* حمزة كحال، صعوبات تعطل إطلاق نوافذ إسلامية لمصارف الجزائر، جريدة العربي الجديد، الأحد 27 أكتوبر، 2019 الجزائر

* البنك المركزي الكويتي، الاحصائية النقدية الشهرية ، أكتوبر 2004م ، المجلد 25، العدد 10

* هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين ، المعيار الشرعي رقم 6، إصدار 2004م

4- القوانين والمراسيم

* القانون رقم (1) لسنة 2005 ف بشأن المصارف.

* النظام 02-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 73، الصادر بتاريخ 09 ديسمبر 2018، ملغى

* النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعدها ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 16، الصادر بتاريخ 24 مارس 2020.

* الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 ، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003 ، المعدل والمتمم.

* النظام 08-11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية ، عدد 47، الصادر بتاريخ 29 أوت 2012.

* الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 2020 الشروط البنكية للعمليات المصرفية . الجريدة الرسمية العدد رقم 16.

5- المؤتمرات والملتقيات والندوات

* سليمان ناصر. 5-6 نوفمبر 2001 . العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر الواقع والآفاق قالملة كلية العلوم الاقتصادية . الجزائر

6- الحصص والمقابلات

* تصريح من عبدالرحمن الملك، رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي البريطاني، تحت عنوان: نستهدف مليوني مسلم ونخطط لإنشاء 20 فرعاً في بريطانيا خلال عامين (جريدة الاقتصادية السعودية 2005/5/7)

* تصريح للدكتور/ محمد دماس الغامدي / مساعد المدير العام ورئيس مجموعة الخدمات المصرفية الإسلامية - بنك الجزيرة في مقابلة في 2005/6/15
* النشرة الإعلامية بفروع المعاملات الإسلامية لبنك مصر ، حصل عليها الباحث أثناء المقابلة الشخصية مع أ. سيد اللبان مدير فرع الحسين للمعاملات الإسلامية في 2004/9/6

* تصريح في مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور/ محمد عبد الغفار الشريف ، عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت سابقاً ، على هامش المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، تنظيم جامعة أم القرى ، مكة المكرمة في الفترة من 30 مايو إلى 2 يونيو 2005م

7- المواقع الالكترونية

* محمد الصديق حفيظ (5 أفريل 2008) مداخلة مقدمة لأشغال اليوم البرلماني الصيرفة الإسلامية لتنويع المنتجات الإسلامية في الجزائر تاريخ الاطلاع 08 ماي 201 من <http://www.apn.dz/ar/plus-ar/actualite-speciale-ar/4623-2018-01-14-05-48>
* مصرف السلام. تقرير مصرف السلام الجزائري 2017. تاريخ الاسترداد 05 ماي 2021 من <http://www.alsalamalgeria.com>
* كمال بوزيدي 4 أفريل 2018، الأسس الشرعية والقانونية للبنوك الإسلامية في الجزائر تاريخ الاسترداد 2021/05/06 من الصيرفة الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق: 48-14-05-48-04-2018-04-04-14-05-48 من <http://www.apn.dz/ar/plus-ar/actualite-speciale-ar/4623-2018-04-04-14-05-48>
* تصريح الوزير الأول الجزائري . (2017) تصريح الوزير الأول الجزائري تاريخ الاطلاع 2021/05/06 من <http://www.wuabonlineorg/ar/magazine>

* مديرية الاتصال والتسويق 50 أوت 2020. البنك الوطني الجزائري تاريخ الاطلاع 2021/05/06 من بيان اعلامي - اطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية <http://www.bn.a.dz/financeislamique/ar>
* بنك القاهرة عمان، الموقع على الشبكة الالكترونية www.cabestate.com موقع البنك (تملك) تحت عنوان: نبذه عن فروع المعاملات الإسلامية / بنك القاهرة عمان في فلسطين .

* الصيرفة الإسلامية في الجزائر، www.arabbank.com،
* الموقع الرسمي لبنك ترست الجزائر، www.trust-bank.com/présentation،
* الموقع الرسمي للمؤسسة المصرفية العربية، www.arabbanking.com.dz/fr/index.asp،
* المجلس الإسلامي الأعلى، ندوة المالية الإسلامية في خدمة الاقتصاد الوطني، يوم الإثنين 24 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق ل 23 جانفي <http://www.hci.dz/index.php?option=com-content&view:featured&Itemid=435&limitstart=6>

* نون بوست، منتجات مصرفية إسلامية جديدة، www.noonpost.com،
* جريدة العربي الجديد، (حمزة كحال، صعوبات تعطل إطلاق نوافذ إسلامية لمصارف الجزائر)، الأحد 27 أكتوبر، 2019 الجزائر www.alaraby.co.uk.com

* <https://www.ag-bank.com>
* حوار مع رياض منصور الخليفي ، مدير عام مكتب المستشار الشرعي الدولي ، الكويت ، نقلا عن أحمد الليثي، مجلة الجسر ، مقال بعنوان: البنوك الإسلامية بين الأسس والممارسات ، في 20 مارس 2005، الصفحة الالكترونية www.algesr.nl

8- الفتاوى الشرعية

* نص فتوى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، الموقع من شيخ الأزهر د. محمد سيد طنطاوي في 27 رمضان 1423هـ / 2002/2 م (الذين يتعاملون مع البنوك بتقديم أموالهم ومدخراتهم إلى البنك ليكون وكيلًا عنهم في استثمارها في معاملاته المشروعة مقابل ربح يصرف لهم ويحدد مقدما في مدد يتفق مع المتعاملين معه عليها ، هذه المعاملة بتلك الصورة حلال ولا شبهة فيها ، لأنه لم يرد نص في كتاب الله أو السنة النبوية يمنع هذه المعاملة التي يتم فيها تحديد الربح أو العائد مقدما ، مادام الطرفان يرتضيان هذا النوع من المعاملة ، وأن هذه المعاملة من قبيل المصالح المرسله وليست من العقائد أو العبادات التي لا يجوز التغيير أو التبديل فيها)

* الفتاوى الشرعية، حكم بيع وشراء الأسهم وضوابط الاستثمار في صناديق الاسهم العالمية والمحلية، مجلد

* الفتاوى الشرعية، البنك الاهلى التجارى ، محضر إجتماع الهيئة الشرعية رقم 12 ، بتاريخ 7-8/3/1419هـ.